



**القواعد والضوابط الفقهية**

عند محمد عليش (ت 1299هـ/1882م رحمه الله) في كتابه:

(منح الجليل في مختصر سيدي خليل)

**مليكة بونجوم**



**إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل أمي الغالية..**

**إلى رفيق دربي صاحب الفضل الكبير بعد الله تعالى بإخلاصه وتشجيعه وصبره.**

**إلى فلذات كبدي: محمد، أشرف، أيمن و آية.**

**أهدي هذا العمل سائلة المولى جل وعلا أن يجزيهم خير الجزاء.**

إهداء

إن كان من شكر وتقدير فلله الواحد القدير، على إنجاز هذا العمل وأصلي وأسلم على

قائدنا وقدوتنا إلى طريق العلم والخير والبركة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ

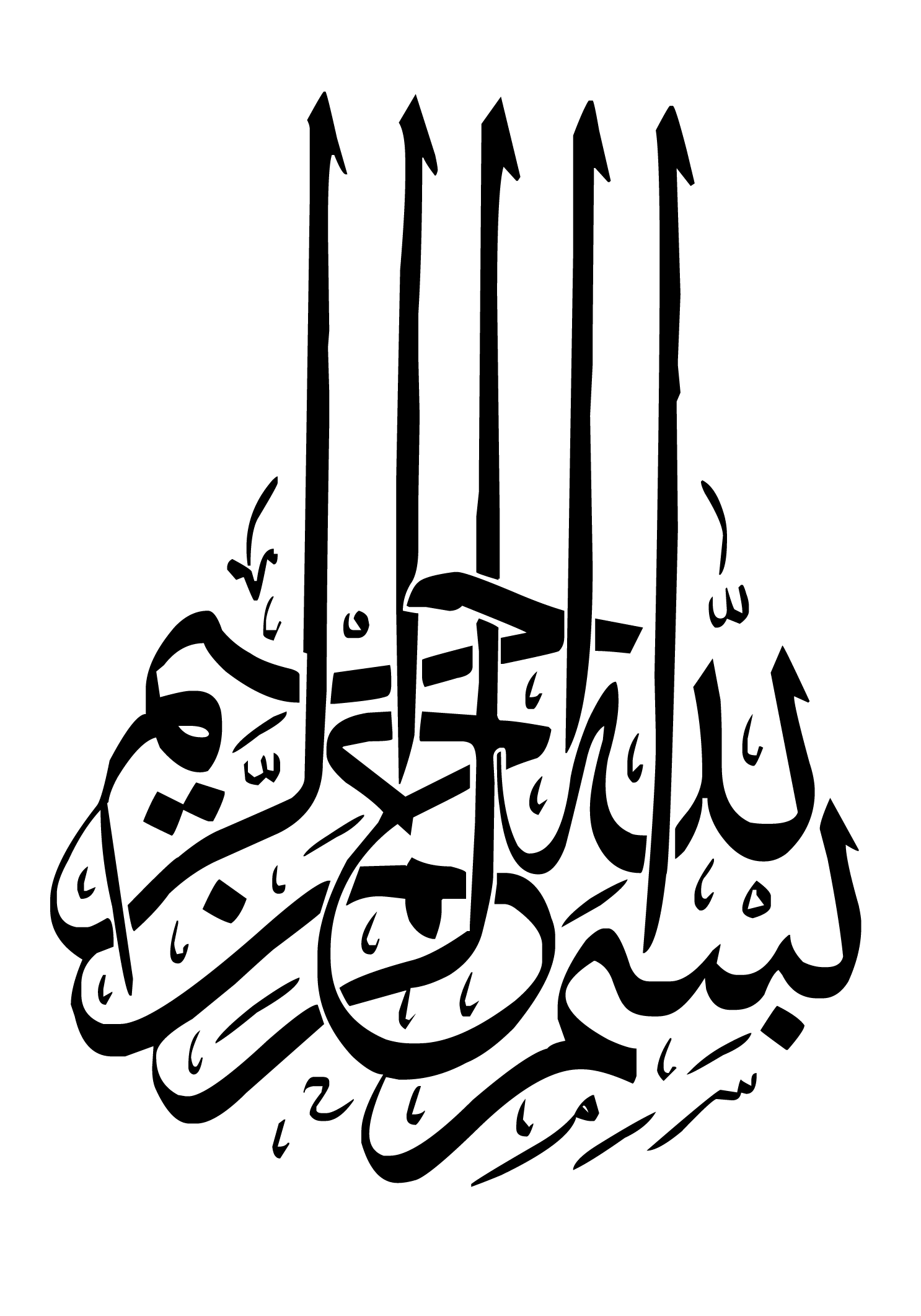
وإنه من باب العرفان أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى:

فضيلة الدكتور عبد الله الهلالي حفظه الله، الذي لم يألُ جهداً في إرشادي ونصحي وتوجيهي، فبارك الله فيه وفي علمه وجزاه عنا كل خير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره، أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه، فأظهر بسماحته تواضع العلماء والعارفين؛ أساتذة لجنة المناقشة خاصة، وجميع أساتذتي في كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس المغرب.

وأشكر كل من ساعدني في هذا البحث ووقف بجانبي وكل من قدم لي معلومة أو كتاباً أو دعوة.

**كلمة شكر وتقدير**

****



عن عبد الله بن عامر اليحصبى قال سمعت معاوية يقول إياكم وأحاديث إلا حديثا كان في عهد عمر فإن عمر كان يخيف الناس في الله عز وجل سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو يقول « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ».

صحيح مسلم كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة رقم2436

# المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي كرم العلم والعلماء فقال في محكم كتابه: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [المجادلة: 11]. والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، فهدى به إلى أقوم الطرق وأوضح السبل، فأشرقت به الأرض بعد ظلماتها، ودامت شريعته منهلا فياضا، وموردا عذبا فيه شفاء الأسقام وسعادة الأنام وبعد:

فإن خير ما يشتغل به العبد دراسة العلم الشرعي، الذي هو أفضل العلوم، وذروة سنامه الفقه، فهو عماد الحقّ، ونظام الخلق... من تحّلى بلباسه فقد ساد، ومن بالغ في ضبط معالمه فقد شاد([[1]](#footnote-1))، ومن سعى في طلبه كان ممّن قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**من يرد الله به خيرا يفّقهه في الدّين** "([[2]](#footnote-2)). ومن العلوم التي ارتبطت بالفقه ارتباطًا وثيقًا علم القواعد الفقهية والضوابط الشرعية التي تحكم المسائل الفقهية، فهو علم مرتبط أشد الارتباط بفعل المكلف الذي بصلاحه صلاح الفرد في دنياه وآخرته إذ هو علم الحلال والحرام، لذلك ما فتئ العلماء الأولون ينوهون بقيمة هذا العلم وأهميته في ضبط الفروع المتناثرة تحت قواعد كلية جامعة. قال القرافي([[3]](#footnote-3))رحمه الله: "هذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها، يعظم قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتتضح مناهج الفتوى وتكشف... ومن ضبط الفقه بقواعده، استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات..."([[4]](#footnote-4)).

ولما كانت القواعد والضوابط الفقهية بهذه الأهمية والمنزلة، رغبت أن تكون موضوع هذه الرسالة في هذا العلم الجليل، فبقيتُ بين الكتب حائرة، أنقب عن كتاب لم تتناوله الأقلام بالدراسة حتى أكون السباقة إلى الاغتراف من معينه والاستفادة من كنوزه، وبعد استخارة الله تعالى واستشارة أهل العلم، اهتديت بفضل الله ومنّه إلى مصدر من مصادر الفقه المالكي، لعَلَم من أعلام المسلمين؛ وهو كتاب: "منح الجليل على مختصر سيدي خليل" للشيخ محمد عليش -رحمه الله ـ وجعلت موضوع هذا العمل تحت عنوان:

**ـ القواعد والضوابط الفقهية من خلال: " منح الجليل على مختصر سيدي خليل"**

**فقه العبادات أنموذجا ـ ـ جرد وتصنيف ودراسة نماذج ـ.**

**إشكالية البحث:**

تتمثل الاشكاليات التي جاء البحث ليعالجها في النقاط التالية:

* ماهي القيمة العلمية التي يتميز بها كتاب منح الجليل، وما المكانة التي يحتلها بين كتب الفقه المالكي؟.
* ما سمة القواعد الفقهية التي وردت في الجزء محل الدراسة من الكتاب؟.
* ما مدى استثمار الشيخ عليش للقواعد والضوابط الفقهية وإسهامه في التقعيد الفقهي وبناء هذا العلم؟.
* كيف أعمل الشيخ عليش رحمه الله القواعد والضوابط الفقهية وكيف استدل بها؟.

**أسباب اختيار الموضوع:**

تتنوع أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أما **الأسباب** **الذاتية** فتتجلى في:

الرغبة في تنمية معارفي الشرعية والفقهية خصوصا في ما يتعلق بالفقه المالكي.

تكوين ملكة وقريحة فقهية قوية، تضيئ أمامي الطريق، لفهم نصوص الشرع والاطلاع على حقائق الفقه وأسراره.

التمرس على مهارة الاستنباط من خلال تتبع القواعد والضوابط الفقهية من الكتاب موضوع البحث.

بناء الشخصية العلمية من خلال البحث في بطون الكتب.

وأما **الأسباب** **الموضوعية** فتتجلى في:

انسجام موضوع البحث ينصب رأسا مع قضايا: "**القواعد الفقهية والأصولية** **وتطبيقاتها في الأحكام والنوازل**" التي أنعم الله علي بالانضمام إليها والنهل من معينها.

كون الكثير من كتب الفقه التراثية قد حققت وأخرجت إلى الوجود، لكن لم تمتد إليها الأيدي لاستنباط القواعد واستخراجها، لذلك يبقى هذا العلم - رغم ما بذل فيه من جهود قيمة- بحاجة ماسة إلى خدمته والعناية به وترتيبه وتطبيقه.

شمول القواعد الفقهية لكثير من أبواب الفقه، مما يجعل الباحث في رحلة علمية ممتعة مع كل قاعدة، في تتبع فروعها ونظائرها، والتنقيب عن مواطنها، فيرجع من رحلته بعلم وفير وصيد ثمين.

أن هذا الكتاب من أهمّ كتب المالكية، فقد اعتمد فيه صاحبه على نحو أزيد من خمسين مصدرا من تصانيف المذهب المالكي، لأنه جاء متأخرا عن الشروحات المتقدمة للشيخ خليل رحمه الله، فجاء أكثر توضيحا وبيانا للمختصر.

المنزلة العلمية العالية للإمام محمد عليش، إذ هو شخصية فقهية متميزة، حباه الله علما غزيرا وفهما دقيقا.

عدم وجود دراسة سابقة – حسب اطلاعي- تناولت هذا الكتاب بالدراسة والبحث.

**أهداف الدراسة ومنهجا:**

توخيت من هذه الدراسة المتواضعة تحقيق الأهداف التالية:

- بيان أهمية كتاب: "منح الجليل" وإبراز خصائصه الموضوعية والمنهجية.

- إثراء التقعيد الفقهي من خلال تتبع القواعد والضوابط الفقهية الموجودة بالكتاب - موضوع الدراسة- وجردها وتصنيفها ودراسة نماذج منها.

- بيان مدى عناية الإمام محمد عليش رحمه الله بالقواعد والضوابط الفقهية، والكشف عن كيفية إعمالها.

إن طبيعة البحث تقتضي اعتماد كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:

أما المنهج الوصفي فقد اعتمدته في التعريف بالشيخ خليل رحمه الله ومختصره الفقهي، ثم شارح المختصر محمد عليش رحمه الله ـ ومنهجه في كتابه منح الجليل، كما اعتمدته أيضا في استقراء وتتبع القواعد والضوابط الفقهية الواردة في الجزء محل الدراسة من الكتاب بحسب ما بلغ إليه الجهد والعلم.

وأما المنهج التحليلي فقد اعتمدته فيما يتعلق بدراسة القواعد والضوابط الفقهية وتحليلها شرحا وتأصيلا مع بيان تطبيقاتها ومستثنياتها إن وجدت، فكان العمل في كل هذا وفق الخطوات التالية:

بدأت بقراءة كتاب "منح الجليل" في جزءه المتعلق بفقه العبادات قراءات متكررة، وحاولت استخراج ما يحتمل كونه قاعدة وضابطا فقهيين، دون تمييز بين القواعد الفقهية المتعلقة بالأبواب الفقهية من الجزء محل الدراسة من غيرها.

قمت بتمحيص النظر في تلك القواعد والضوابط الفقهية المستخرجة، فأبقيت ما ظهر لي أنه قاعدة أو ضابط، واستبعدت ما ظننته حكما فقهيا.

قمت بعرض ما تجمع لدي من تلك القواعد والضوابط الفقهية على بعض أساتذة أهل العلم ـ جزاهم الله عني خير الجزاء ـ للإدلاء برأيهم فيها وتوجيه وتصويب ما تبين أنه خلاف المقصد، ثم بعرضه ثانية على فضيلة الأستاذ المشرف على البحث - جزاه الله عني خير الجزاء- وذلك بهدف التأكد من كونها قواعد وضوابط فقهية، والتمييز بينها، واستبعاد ما لم يكن كذلك.

حرصت كل الحرص على إبقاء القواعد والضوابط الفقهية كما أوردها الإمام عليش رحمه الله.

قمت بتصنيف القواعد الفقهية تصنيفا موضوعيا.

أما الضوابط الفقهية فقد صنفتها حسب الأبواب الفقهية، حسب ورودها في الجزء من الكتاب موضوع الدراسة.

عملت على دراسة نماذج من القواعد والضوابط الفقهية، معتمدة في الانتقاء على القواعد التي وردت متكررة عند المؤلف، وأما الضوابط الفقهية فقد انتقيت ضابطا من كل باب من الأبواب المدروسة من الكتاب، وكانت الدراسة وفق المنهج التالي:

ذكر القاعدة أو الضابط الفقهي بالصيغة التي وردت عند المؤلف.

ذكر الصيغ المتنوعة للقاعدة مع عزوها إلى مصدرها.

شرح ألفاظ القاعدة أو الضابط، لغة واصطلاحا.

بيان المعنى الإجمالي للقاعدة أو الضابط وسياق ورودهما.

التأصيل للقاعدة أو الضابط من الأدلة النقلية.

ذكر تطبيقات القاعدة أو الضابط.

ذكر المستثنيات إن وجدت.

أما في توثيق المصادر والمراجع المعتمدة، فقد اكتفيت بذكر اسم المؤلَف والمؤلِف، ثم الجزء والصفحة، وأرجأت ذكر باقي التفاصيل إلى لائحة المصادر والمراجع.

عزوت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية معتمدة في ذلك رواية الامام ورش عن نافع.

قمت بتخريج الأحاديث النبوية من المصادر الأصلية بالإشارة إلى اسم الكتاب ثم ذكر عنوان الكتاب والباب ثم رقم الحديث.

قمت بذكر ترجمة مختصرة لبعض الأعلام الواردة في البحث وذلك عند أول محل يرد فيه اسم العلم.

وضعت فهارس علمية تخدم البحث وتسهل على القارئ الوقوف على موضوعاته.

**خطـــة البحـــــــث:**

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، وفصل تمهيدي، وفصلين، ثم خاتمة. وذلك على الشكل التالي:

أما المقدمة: فقد تطرقت فيها إلى أهمية هذا العلم، والتعريف بموضوع البحث، وأهميته، وإشكالياته، وأهدافه، وسبب اختياري له، ثم المنهجية المتبعة، وخطة العمل فيه.

**أما الفصل التمهيدي: فقد قسمته إلى مدخل ومبحثين:**

المدخل في التعريف بالمصطلحات المكونة لعنوان البحث: القواعد والضوابط الفقهية. وقد تعرضت للحديث عنها بشكل مقتضب من باب التذكير فقط؛ لأنه درس كثيرا في الكتب والبحوث التي تعرضت للقواعد الفقهية.

وأما المبحث الأول فقد جاء في مطلبين، تعرضت فيهما للحديث عن الشيخ خليل رحمه الله وما يتعلق بسيرته الذاتية وشخصيته وآثاره العلمية، ثم ما يتعلق بمختصره الفقهي قصدت الإيجاز في كل ما ذكرت حوله وأحلت على المصادر التي ترجمت له لمن رغب في التوسع أكثر.

وأما المبحث الثاني فقد خصصته للحديث عن الشيخ محمد عليش رحمه الله وكتابه منح الجليل في مطلبين، المطلب الأول في نسبه ونشأته وحياته وشيوخه وتلاميذه ثم مؤلفاته ووفاته. والمطلب الثاني في دراسة كتاب منح الجليل في جزءه المتعلق بفقه العبادات موضوعا ومنهجا.

الفصل الأول خصصته لعرض القواعد والضوابط الفقهية المستخرجة من كتاب منح الجليل وتصنيفها، وقسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: خصصته للقواعد الفقهية ورتبتها حسب المواضيع. والمبحث الثاني: للضوابط الفقهية ورتبتها حسب الأبواب الفقهية.

الفصل الثاني: جعلته لدراسة نماذج من القواعد والضوابط الفقهية، حيث قسمته إلى مبحثين: أحدهما لدراسة نماذج من القواعد الفقهية، وثانيهما لدراسة نماذج من الضوابط الفقهية، وقد اعتمدت في الدراسة المنهجية المذكورة سابقا.

ذيلت بحثي بملحق للقواعد الأصولية الواردة في الجزء من الكتاب محل الدراسة، مرتبة حسب المواضيع، ولم أفردها بمبحث خاص داخل البحث التزاما بعنوان البحث لأنه في القواعد والضوابط الفقهية.

**الخاتمـــــة**: ضمنتها أهم النتائج والخلاصات المتوصل إليها مع بعض التوصيات ثم إثبات الفهارس الجامعة لمحتوى البحث.

وتمت كتابته بـتاريخ: 23 يونيو 2013م.

أمة الله الفقيرة إلى عفو ربها

**أم أيمـــن** مليكة بونجوم

# الفصل التمهيدي

**تقديم**

**يتضمن هذا الفصل مدخل ومبحثين:**

**المدخل في التعريف بالمصطلحات المكونة لعنوان البحث:**

**"القواعد والضوابط الفقهية من خلال منح الجليل على مختصر سيدي خليل".**

**المبحث الأول: عبارة عن لمحة مختصرة حول الشيخ خليل رحمه الله ومختصره الفقهي، قصدت فيه الإيجاز لأنه سبقت دراسته ممن اشتغل على المختصر وشروحاته.**

**أما المبحث الثاني: فهو في التعريف بشارح المختصر الشيخ محمد عليش رحمه الله وحياته العلمية والعملية، ثم دراسة في كتابه "منح الجليل على مختصر سيدي خليل" موضوعا ومنهجا.**

## مدخل:

يتضمن هذا المدخل التعريف بأهم المصطلحات التي تضمنها عنوان هذا البحث، وهذه المصطلحات هي: القواعد والضوابط الفقهية في اللغة والاصطلاح، ثم بيان الفرق بين القواعد الفقهية وما شابهها من القواعد الأصولية والضوابط الفقهية.

**أولا: القواعد والضوابط الفقهية لغة واصطلاحا:**

**أ**ـ **القواعد الفقهية لغة واصطلاحا:**

القواعد لغة: جمع قاعدة، ومعنى القاعدة أصل الأس وأساس البناء، والقواعد الأساس، وقواعد البيت أساسه([[5]](#footnote-5))، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ [البقرة: 125]، وقعدت المرأة عن المحيض والولد أي انقطع عنها([[6]](#footnote-6)). وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: 58]، وقال الزجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمده، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج فيها، وقواعد السحاب أصولها معترضة في آفاق السماء([[7]](#footnote-7)).

يظهر من خلال الاستعمالات اللغوية للقواعد أنها تؤول إلى معنى واحد، وهو الأصل والأساس، فقواعد كل شيء هي ما ينبني عليه، سواء كان حسيا كقواعد البناء أو معنويا كقواعد الاسلام وقواعد الاعراب وقواعد الفقه.

**واصطلاحا:** اختلفت تعريفات الفقهاء للقاعدة الفقهية تبعا لاختلافهم في كونها قضية كلية أم قضية أغلبية، فمنهم من عرفها باعتبارها أمر كلي، ومن ذلك تعريف الجرجاني في قوله: " أنها قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها "([[8]](#footnote-8))، وأيضا عرفها تاج الدين السبكي " بالأمر الكلي الذي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منه"([[9]](#footnote-9)). وقال المقري: "هي كل كلي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة "([[10]](#footnote-10))، وهناك من عرف القواعد الفقهية أنها حكم أكثري أو أغلبي وليس كلي بحيث ينطبق على أكثر جزئياته فقط، نذكر من ذلك تعريف الحموي بقوله: " حكم أكثري ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامه منه "([[11]](#footnote-11)).

يظهر أن منشأ الخلاف بين الفقهاء في القول بالأغلبية أو الكلية، يرجع إلى الاستثناءات التي ترد على القاعدة، فمن اعتبرها قال بأن القاعدة أمر أكثري أو أغلبي، ومن نظر إلى القاعدة في إطارها العام، قال بأنها قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها، وهو الأمر الذي فصل فيه القول الدكتور الروكي ـ حفظه الله ـ بعد استقرائه للتعاريف السابقة وبيان ثغراتها وإضافة ما غفلت عنه، أتى بتعريف جامع للقاعدة الفقهية فقال: "حكم كلي مستند إلى دليل شرعي مصوغ صياغة تجريدية محكمة منطبقة على جزئياته على سبل الاطراد أو الأغلبية"([[12]](#footnote-12)).

وهذا التعريف هو الذي اعتمده الدكتور الهلالي ـ حفظه الله ـ بعد أن أضاف إليه بعض العناصر، وحذف بعض الألفاظ الزائدة فيه، ليزيده دقة وإحكاما، فقال في تعريفه للقاعدة الفقهية "هو حكم شرعي فقهي كلي مصوغ صياغة محكمة منطبق على جزئياته اطرادا أو أغلبية "([[13]](#footnote-13)). والحقيقة أن الحديث عن تعريف جامع مانع للقواعد الفقهية يبقى أمرا نسبيا، ذلك أن كل تعريف أتى به صاحبه إلا ويأت من ينتقده ويعلق عليه، ومن ثم؛ فلما كان التعريف الجامع هوما كان أقرب إلى بيان حقيقة المعرف؛ فإن التعريف الذي يبدو راجحا للقواعد الفقهية هو الذي سبق ذكره عند الدكتور الهلالي ـ حفظه الله ـ.

**بـ الضوابط لغة واصطلاحا:**

الضابط لغة: اسم فاعل من الضبط وهو لزوم الشيء وحبسه، وضبط الشيء حفظه بالحزم، والضابط القوي على علمه، والضبط الاتقان والاحكام([[14]](#footnote-14)).

واصطلاحا: هو ما يجمع فروعا من باب واحد([[15]](#footnote-15))، وفي تعريف آخر: "هو حكم كلي فقهي يتعرف منه أحكام جزئيات كثيرة من باب واحد"([[16]](#footnote-16)).

وهذا التعريف مبني على التفريق بين القاعدة والضابط، ذلك أن القاعدة تجمع فروعا من أبواب مختلفة والضابط يجمع فروعا من باب واحد. وهذا الامر ليس مطردا عند جميع الفقهاء حيث إننا نجد منهم من لم يفرق بين القاعدة والضابط، ويعتبرهما مترادفان، إما تصريحا بذلك في تعريفاتهم الاصطلاحية، أو في صياغتهم للقواعد والضوابط، فيطلقون لفظ القاعدة على الضابط دون تمييز بينهما. إلا أن الأرجح والله أعلم أن التفريق بين القاعدة والضابط أميز وأدق، لذلك سار منهجا معتمدا لدى الفقهاء المتأخرين([[17]](#footnote-17)). وهو المنهج الذي اعتمدته في عملي وإن كان الشيخ عليش لا يفرق بين القاعدة والضابط.

## ثانيا: الفرق بين القاعدة الفقهية وما شابهها

**أـ القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية**

تشترك القواعد الفقهية والقواعد الأصولية في أن كلاهما يشكلان حكما كليا، يتعرف منه أحكام عديدة من الفروع المندرجة تحته، وقد اعتبرهما الامام القرافي من أصول الشريعة التي تضبط فروعها حيث قال: "فإن الشريعة المعظمة المحمدية زاد الله تعالى منارها شرفا وعلوا اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان: أحدهما المسمى بأصول الفقه وهو في غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن ألفاظ العربية خاصة وما يعرض لتلك الالفاظ من النسخ والترجيح (...) والقسم الآخر: قواعد كلية فقهية جليلة كثيرة العدد عظيمة المدد، ومشتملة على اسرار الشرع وحكمه لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى"([[18]](#footnote-18)). وإذا كانت القواعد الفقهية والأصولية تشتركان في خاصية الجمع للأحكام، فإن لكل منهما ما يميزه عن الآخر،ومن ذلك:

* أن القواعد الفقهية مستمدة من الأدلة الشرعية أو من استقراء المسائل الفرعية المتشابهة، أما القاعدة الاصولية فمستمدة من علم العربية وتصور الاحكام ([[19]](#footnote-19)).
* القواعد الفقهية متعلقة بأفعال المكلفين. أما القاعدة الاصولية فمتعلقة بالأدلة الشرعية ([[20]](#footnote-20)).
* القواعد الأصولية سابقة في وجودها على الفروع لأنها القيود التي أخذ بها الفقيه عند الاستنباط، ولأن الفروع مبنية على الأصول بينما القواعد الفقهية فمتأخرة عن الفروع لأنها جمع لأشتاتها وربط لمعانيها ([[21]](#footnote-21)).
* القواعد الأصولية هي قواعد مطردة لا استثناء فيها بينما القواعد الفقهية أغلبية أو أكثرية لوجود الاستثناء فيها ([[22]](#footnote-22)).

ومع هذه الفروق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية، فإنه قد يقع التداخل بينهما فيجتمع في القاعدة الواحدة الجانب الأصولي والجانب الفقهي، ومثال ذلك: "قاعدة المشقة تجلب التيسير" فمن حيث إنها تدل على رفع الحرج تعتبر قاعدة أصولية، ومن حيث إنها تراعى في تقرير الأحكام التي يراعى فيها التيسير ورفع المشقة تعتبر قاعدة فقهية ([[23]](#footnote-23)).

**ب ـ الفرق بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي**

تشترك كل من القاعدة الفقهية والضابط الفقهي في أن كلا منهما ينطبق على عدد من الجزئيات الفقهية، إلا أن الفقهاء قد اختلفت وجهات نظرهم حول التفريق بينهما، فمنهم من اعتبر القاعدة بمعنى الضابط، ومن ذلك ما ورد لدى بن رحب الحنبلي في قوله: القاعدة الأولى "الماء الجاري هل هو كالراكد أو كل جرية منه لها حكم الماء المنفرد"([[24]](#footnote-24)). وقوله في قاعدة تتعلق بالزكاة: " كل من وجبت نفقته على غيره وجبت عليه فطرته ومن لا فلا "([[25]](#footnote-25)).

أما الذين فرقوا بينهما فكان معيارهم في ذلك هو ضيق الضابط وسعة القاعدة، فابن السبكي بعد أن عرف القاعدة الفقهية قال: "ومنها من لا يختص كقولنا اليقين لا يزول بالشك، ومنها ما يختص كقولنا: كل كفارة سببها معصية فهي على الفور، والغالب فيما اختص بباب وقصد به نظم صور متشابهة أن يسمى ضابطا "([[26]](#footnote-26)). فبين من خلال ذلك أن ما يختص بباب معين يسمى ضابطا، وما كان عاما لا يختص بباب معين فإنه قاعدة، وهو الأمر الذي ورد أيضا عند ابن نجيم في قوله:"الفرق بين القاعدة والضابط أن القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد هذا هو الأصل "([[27]](#footnote-27)). وقد سار الفقهاء المتأخرون على هذا المسعى في التفريق بين القاعدة والضابط، نذكر من ذلك ما جاء في نظرية التقعيد الفقهي للدكتور الروكي في قوله:" الضوابط الفقهية هي أخص من القواعد الفقهية ودونها في استيعاب الفروع، فالقاعدة أعلى مرتبة من الضابط، فالضابط يمثل مرتبة من مراتب القاعدة "([[28]](#footnote-28)). وسار على نهجه الدكتور الهلالي في كتابه التقعيد الفقهي عند القاضي عبد الوهاب حين قال: "القاعدة لها علاقة العموم والخصوص على الضابط، ثم قال "والراجح أن الضابط يمثل مرتبة من مراتب القاعدة والتفريق بين القواعد والضوابط هو تقريبي لا قطعي".([[29]](#footnote-29))

نخلص مما سبق إلى أن الضابط الفقهي جزء لا يتجزأ من القاعدة ومندرج فيها، إلا أنه يختص بفروع من باب معين، في حين تشمل القاعدة فروعا من أبواب شتى، وبالتالي يكون الضابط مرتبة من مراتب القاعدة كما ورد عند الفقهاء.

# المبحث الأول: الشيخ خليل ومختصره الفقـهــي

## المطلب الأول: التعريف بالشيخ خليل وثروته الفقهية

## الفرع الأول: اسمه ونسبه وشيوخه وتلاميذه

**أولا: اسمه ونسبه**

هو خليل([[30]](#footnote-30)) بن إسحاق بن موسى بن شعيب الكردي([[31]](#footnote-31)) المصري المالكي، يكنى بأبي المودة وأبي ضياء، ويلقب بضياء الدين وعرف بالجندي([[32]](#footnote-32)) لم تذكر مصادر ترجمته سنة ولادته ولا عمره يوم توفي، لكن الغالب أنه ولد في بداية القرن الثامن الهجري، ومما يقوي هذا الظن هو ملازمته لشيخه عبد الله المنوفي المتوفى سنة 749 هـ([[33]](#footnote-33)).

**ثانيا: شيوخه**

أخد الشيخ خليل بن إسحاق عن كثير من شيوخ مصر نذكر منهم([[34]](#footnote-34)):

أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي المعروف بابن الحاج، كان فقيها عارفا بمذهب مالك له كتاب سماه "المدخل إلى تنمية الأعمال بالنيات" توفي سنة 737هـ([[35]](#footnote-35)).

* الشيخ عبد الله المنوفي المالكي، الصالح العابد الزاهد الأوحد، ذو الكرمات والتلاميذ والأئمة عبد الله بن محمد بن سليمان المنوفي**.** وهو أبرز شيوخ الشيخ خليل وأظهرهم أثر فيه وألف كتابا في مناقبه وكراماته. توفي سنة 749هـ([[36]](#footnote-36))**.**
* محمد بن عبد الرحمان بن برهان الدين الرشيدي خطيب جامع الأمير حسين بالقاهرة أخذ القراءات عن الشيخ تقي الدين الصائغ وقرأ الفقه على الشيخ علم الدين العراقي، والأصول على الشيخ تاج الدين البارنباري، والفرائض على الشيخ شمس الدين الدارندي، وحفظ الحاوي والجزولية والشاطبية، وهو معروف بالصلاح مشهور بالتواضع المفرط وسلامة الباطن وله أحاديث في التواضع، توفي سنة 754هـ([[37]](#footnote-37)).

**ثالثا: تلامـــــيــــــذه**

* تصدى الشيخ خليل للتدريس بالمدرسة الشيخونية تكملة لمهمة شيخه المنوفى، فتخرج على يديه خلق كثير من تلامذته وكانوا من أوائل من تعرض لشرح مختصره الفقهي نذكر بينهم([[38]](#footnote-38)):
* عبد الخالق بن علي بن الحسين الشهير بابن الفرات، هو الذي حكى أن الشيخ خليل رئي بعد موته فقيل له: ما فعل بك ربك؟ قال غفر لي ولجميع من صلى علي، توفي سنة 794هـ([[39]](#footnote-39)).
* ابن فرحون وهو القاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد أبي القاسم محمد بن فرحون، كان عالما بالفقه والأصول والفرائض والوثائق وعلم القضاء والطب والنحو وتاريخ الرجال وطبقاتهم سيما الفقهاء، عرف بعدالته في الحكم وشجاعته في الحق وجهاده في الله عز وجل توفي سنة 799هـ([[40]](#footnote-40)).
* جمال الدين عبد الله بن مقداد الأفقهسي، الفقيه العالم العمدة انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي والفتوى بمصر، أخذ عن خليل الفقه وأصوله، وله شرح على مختصره الفقهي في ثلاث مجلدات توفي سنة 822هـ([[41]](#footnote-41)).

## الفرع الثاني: منزلته العلمية

* بدأ حياته العلمية كطالب علم، ساقه والده الحنفي المذهب إلى حلقة الشيخ عبد الله المنوفي، أخذ عنه الفقه المالكي واستفاد من علمه وزهده([[42]](#footnote-42))، عرف خليل بانعزاله عن الناس وإقباله على المدارسة بصبر وهمة عالية، فكان لا يعطي لحظ نفسه من الوقت إلا القليل، فقد روي عنه أنه لم ير النيل رغم مجاورته له قرابة عشرين سنة لاشتغاله بالبحث والمطالعة.([[43]](#footnote-43))قال عنه تلميذه ابن فرحون في الديباج: " كان رحمه الله عالما ربانيا صدرا في علماء القاهرة مجمعا على فضله وديانته أستاذا ممتعا من أهل التحقيق، ثاقب الذهن أصيل البحث مشاركا في فنون من العربية والحديث والفرائض فاضلا في مذهب مالك صحيح النقل، تخرج على يديه جماعة من الفقهاء الفضلاء، جمع بين العلم والعمل"([[44]](#footnote-44)). وقال محمد مخلوف: "الإمام الهمام، أحد شيوخ الإسلام، والأئمة الأعلام [....]، حامل لواء المذهب المالكي على كاهله"([[45]](#footnote-45)).

## الفرع الثالث: مؤلــــفــــاتــــه ووفـــــاتــــه

**أولا: مؤلــــفاتــــــه**

* ترك الشيخ خليل ثروة فقهية هامة أغنت خزانة الفقه المالكي نذكر من بينها([[46]](#footnote-46)):
* كتاب التوضيح وهو من أهم الشروح التي وضعت على جامع الأمهات لابن الحاجب.
* ترجمة الشيخ عبد الله المنوفي([[47]](#footnote-47)).
* شرح ألفية ابن مالك.
* كتاب الجامع.
* كتاب المناسك خصصه لدراسة أحكام الحج ومناسكه.
* المختصر الفقهي.

**ثانيا: وفـــــاتـــــــــه**

* اختلف أهل التراجم في تحديد تاريخ وفاة الشيخ خليل على أ ربعة أقوال([[48]](#footnote-48))، إلا أن الذي عليه الأكثرون هو قول ابن حجر في الدرر الكامنة، أي سنة 767هـ، وقد مال بدر الدين القرافي في كتابه " توشح الديباج " إلى ترجيح هذا التاريخ، حيث قال:" لكن الحافظ ابن حجر أعلم بذلك لكونه من بلده وله مزيد الثبت في هذا الشأن"([[49]](#footnote-49)) وكذا رجّح الحطاب هذا التاريخ فقال: "والصواب ما ذكره ابن حجر"([[50]](#footnote-50)).

## المطلب الثاني: المختصـــــر الفقــــــهي للشيــــــخ خلـــــيل وأقـــــوال العلمــــاء فيه وشروحــــــاته.

## الفرع الأول: التعريف بالمختصر

* هو آخر مؤلفات الشيخ خليل مكث في تحريره أزيد من عشرين سنة وهي فترة زمنية عادة ما تخصص للمطولات من أمهات الكتب، وهو من أشهر كتب المالكية قصد فيه بيان المشهور عند المالكية مجردا من الخلاف، جمع فيه فروع كثيرة من المسائل الفقهية ووصل في تبييضه إلى باب النكاح والباقي أخرجه تلاميذه([[51]](#footnote-51)).

## الفرع الثاني: أقوال العلماء في المختصر

* لقد كتب الله لكتابي الشيخ خليل ـ التوضيح والمختصر ـ انتشارا وقبولا، وكان إقبال أهل المغرب على التوضيح أكثر، وأهل مصر على المختصر أكثر([[52]](#footnote-52))، ومن بين ما قيل في المختصر: "إن مختصر خليل الشيخ العلامة من أفضل نفائس الأخلاق، وأحق ما رمق بالأحداق، وصرفت له همم الحذاق، إذ هو عظيم الجدوى بليغ الفحوى مبين لما به الفتوى، أوما هو المرجح الأقوى قد جمع الاختصار في شدة الضبط، وأظهر الاقتدار في حسن المساق والترتيب فما نهج على منواله ولا سمحت قريحة بمثاله"([[53]](#footnote-53)).

## الفرع الثالث: شروح المختصر

* للمختصر شروحات عدة من بينها([[54]](#footnote-54)):
* شرح بهرام لبهرام ابن عبد الله المالكي الدميري (ت 805ه) شرحه في ثلاث مجلدات ضخام، الصغير والأوسط والكبير.
* شرح البساطي لمحمد ابن أحمد المالكي (ت 742ه) سماه شفاء العليل في شرح مختصر خليل.
* شرح المواق لأبي عبد الله بن يوسف الغرناطي (ت 897ه) سماه التاج والإكليل.
* شرح الحطاب لمحمد بن محمد الرعيني المالكي ( ت 954ه).سماه مواهب الجليل شرح على مختصر سيدي خليل.
* شرح القرافي لمحمد بن علي بن عمر بدر الدين (ت 1008هـ) سماه عطاء الله الجليل شرح مختصر خليل.
* شرح الإمام عليش لأبي عبد الله بن أحمد بن محمد بن عليش (ت 1294هـ)، سماه "منح الجليل على مختصر سيدي خليل" وهو الكتاب الذي اخترته موضوعا للبحث.

# المبحث الثاني: الشيخ محمد عليش وكتابه منح الجلـيل

## المطلب الأول: محمد عليـش وحياته العلمية

## الفرع الأول: اسمه ونسبه وحياته

**أولا: اسمه ونسبه**

هو أبو عبد الله الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الملقب بعليش([[55]](#footnote-55)) المالكي الأشعري الشاذلي الأزهري، المغربي الأصل([[56]](#footnote-56))، ولد في رجب سنة 1217هـ/ 1802م في حارة الجوار بالجامع الأزهر بالقاهرة من أب من طرابلس وأم من مصر([[57]](#footnote-57)).

**ثانيا: حياته العلمية**

حفظ القرآن وهو ابن ثلاث عشرة سنة، واشتغل بتحصيل العلم الشريف بالجامع ²²الأزهر سنة 1232هـ، وانتصب لمهة التدريس بها سنة 1245هـ، فقرأ فيه العلوم النقلية والعقلية، وأبدع في قراءتها وحل مشكلاتها، نبغ على يده الكثير من العلماء الأجلاء، تقلد رضي الله تعالى عنه مشيخة السادة المالكية ووظيفة الإفتاء بالديار المصرية سنة 1270هـ([[58]](#footnote-58)).

## الفرع الثاني: شيوخه وثناء العلماء عليه

**أولا: شيوخــــــه**

أدرك الشيخ محمد عليش الجهابذة الأفاضل علماء الدين، وأئمة المسلمين، وأخذ عنهم من شريف العلوم ما به صار من أكابر الأعلام وأئمة الإسلام([[59]](#footnote-59))، ونذكر منهم ([[60]](#footnote-60)):

\* الأستاذ العلامة الكوكب المنير الشيخ محمد بن محمد بن أحمد السنباوي المعروف بالأمير الصغير([[61]](#footnote-61))، فقيه مصري من المالكية أخذ عن أبيه الأمير الكبير وله حاشية على مولد الدردير توفي، سنة 1253هـ/ 1837م([[62]](#footnote-62)).

\* مصطفى بن رمضان بن عبد الكريم ابن سليمان بن رجب البرلسي، المصري، المالكي الشهير بالبولاقي (أبو يحيى) ولد سنة 1215م، فقيه مشارك في بعض العلوم. أصله من البرلس من غربية مصر، وولد في بولاق بالقاهرة، وتصدر للافتاء والتدريس بالازهر واستمر إلى أن توفي ببولاق سنة 1263هــ. من تصانيفه: "الخطب السنية للجمع الحسينية"،" السيف اليماني لمن قال في حل سماع الآلات والاغاني"، ورسائل في الجبر والمقابلة وحساب المثلثات، والحصن والجنة على عقيدة أهل السنة([[63]](#footnote-63)).

وأخذ أيضا عن غير هؤلاء من أفاضل العلماء وأجلاء المشايخ([[64]](#footnote-64)). ومن المجيزين له([[65]](#footnote-65)):

\* الشيخ محمد بن صالح بن مجدي بن ملوكة التونسي... الزاهد الراسخ في الفرائض والحساب والعلوم النقلية... أخذ عن الشيخ أحمد بوخريص ولازمه، له كتب منها الشرح "الصغير على الدرة البيضاء في الفرائض" توفي سنة 1276 هـ([[66]](#footnote-66)).

\* الشيخ سيدي مصطفى بن محمد بن أحمد عبد الخالق البناني أديب مصري له التجريد على مختصر السعد على التلخيص في البلاغة توفي سنة1237هـ1827م([[67]](#footnote-67)).

\*الشيخ ولي الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الملوي الديباجي رحمه الله من أعيان فقهاء الديار المصرية توفي ليلة الخميس خامس وعشرين من ربيع الأول عن بضع وسين سنة([[68]](#footnote-68)).

**ثانيا: ثناء العلماء على الشيخ محمد عليش**

كانت لشخصية محمد عليش العلمية واشتغاله بمهمة التدريس بالجامع الأزهر والإفتاء بالديار المصرية، وبراعته في العلوم النقلية والعقلية، أثر كبير سواء فيما خلفه من مؤلفات ضخمة وجمة، أو فيما يتعلق بمن انتفعوا بعلمه وتخرجوا على يديه من علماء الأزهر الأجلاء، أو في مكانته بين أعلام زمانه([[69]](#footnote-69)). يقول الشيخ محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي: " وكانت له جلالة تهابها الأسود، وكلمة نافذة لتقواه وورعه، فهو نظير الشيخ كنون عالم المغرب ومعاصره، لا تأخذهما في الله لومه لائم، ونظيرهما الشوكاني في اليمن والألوسي في العراق" ([[70]](#footnote-70)).

وقال عنه نجله رحمه الله:" كان مواظبا على تأليف وقراءة الفنون العقلية والنقلية، لا يقطع قراءة الكتب الحديثية وتفسير غرائبها وإبداء عجائبها، وحل مشكلها وتبيين مجملها وإبراز عرائس الأحكام من مخدراتها، واقتباس أنوار الآداب من مصابيح مشكاتها " ([[71]](#footnote-71)).

وقال عنه محمد مخلوف: "أستاذ الأساتذة وخاتمة الأعلام الجهابذة الإمام الكبير والعلم المنير الجامع بين العلم والعمل تخرج على يديه من علماء الأزهر طبقات متعددة "([[72]](#footnote-72))

وقال علي باشا مبارك في الخطط التوفيقية: "أبو عبد الله الشيخ محمد عليش ترجمه ابنه محمد المالكى أحد مدرسي الأزهر، فإنه المجدد في هذا القرن قال إنه الإمام الجهبذ الوحيد الجامع بين العلم والتقوى، الرافل في حلل الزهد والورع، المتجافي عن الشبهات والبدع، فرع الشجرة النبوية، وخلاصة السلسة الهاشمية، أستاذنا ومولانا الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن الشيخ محمد عليش([[73]](#footnote-73)).

والشيخ عليش رحمه الله إضافة إلى ما ذكر، من الفقهاء الذين عملوا على خدمة المذهب المالكي بعطاءاتهم العلمية تنظيرا وتطبيقا وتأليفا.

## الفرع الثالث: مؤلفــــــاتـــــه ووفــــــاتــه

**أولا: مؤلفاتـــه**

ترك محمد عليش مؤلفات قيمة في مختلف العلوم والفنون، فألف في الفقه والتفسير والحديث والعقيدة والفتاوى والنحو والبلاغة والصرف والفرائض، بالإضافة إلى شروحات عدة. ومن أبرز مؤلفاته ما يلي ([[74]](#footnote-74)):

* فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك يتضمن مجموع فتاويه وهو مطبوع في جزأين.
* مواهب القدير شرح مجموع المحقق الأمير، وهو أربعة أجزاء ضخام وحاشيته التيسير.
* هداية السالك إلى أقرب المسالك على صغير الأستاذ الدردير، وهي جزءان.
* شرحه على منظومة سيدي أحمد المقري المسماة بإضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة وهي خمس مائة بيت من بحر الرجز واسمه: "الفتوحات الالهية الوهبية على العقائد المقرية".
* حاشية على رسالة الصبان في البلاغة.
* شرح يسمى موصل الطلاب لمنح الوهاب في قواعد الإعراب للعلامة يوسف البرناوي.
* تدريب المبتدئ وتذكرة المنتهي في علم الفرائض والعمل بالجدول.
* شرح يسمى حل المعقود من نظم المقصود في علم الصرف للعلامة الشيخ أحمد عبد الرحيم الطهطاوي.
* رسالة تسمى تقريب العقائد السنية بالأدلة القرآنية.
* خاتمة تسمى الكوكب المنير على شرح مجموع العلامة الأمير.
* حاشية على شرح الكبرى للإمام المحقق السنوسي وتسمى القول الوافي السديد بخدمة شرح عقيدة أهل التوحي وهي جزء ضخم.
* رسالة تسمى القول الفاخر في بعض ما يتعلق بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: 18].
* رسالة تسمى كفاية المريد في بيان مناسك حج بيت الله الحميد.
* مشاركة الأقران على رسالة العلامة سيدي محمد الصبان في علم البيان وهي جزء، واختصرها في حاشية أخرى تسمى تحفة الإخوان على رسالة الإمام الصبان.
* شرح منح الجليل على مختصر سيدي خليل، وهو مطبوع في أربعة أجزاء ضخام وحاشية على هامشه في نحو ثلاثة أجزاء، وطبع أيضا في تسعة أجزاء بدون حاشية، وهو الكتاب الذي عزمت البحث في الجزأين المتعلقين بفقه العبادات إن شاء الله تعالى.

**ثانـــيا: وفــــاتــــــــه**

تذكر المصادر أن محمد عليش اتُّهم ([[75]](#footnote-75))، وأخذ من داره وهو مريض محمولا لا حراك به، وألقي في المستشفى حتى توفي به سنة 1299هـ/1882م، ودفن بقرافة([[76]](#footnote-76)) بجوار الإمام عبد الله المنوفي ـ رحمهم الله

جميعاـ ([[77]](#footnote-77)).

## المطلب الثاني: دراسة في كتــاب منــح الجليــل على مختصر الشيخ خليل.

## الفرع الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى صاحبه

منح الجليل على مختصر سيدي خليل هو العنوان الذي وسم به الشيخ عليش مؤلفه، وقد صرح به في مقدمة كتابه في قوله:" هذا شرح على مختصر سيدي خليل رحمه الله...و سميته منح الجليل على مختصر سيدي خليل"، ولم أقف خلال بحثي عمن يشكك في نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ عليش رحمه الله بل يذكرونه من بين مؤلفاته، ومن ذلك ما جاء في الأعلام للزركلي في قوله:" ومن تصانيفه....ومنح الجليل على مختصر خليل"([[78]](#footnote-78)).

## الفرع الثاني: موضوع الكتاب وأهميته

منح الجليل على مختصر سيدي خليل رحمه الله هو مؤلف جمع فيه مصنفه ما اشتمل عليه الفقه المالكي من أحكام فقهية شرحا وتحليلا، يقع في تسعة أجزاء، اقتصرت في دراستي على جزأين يهمان فقه العبادات، وقد استهله محمد عليش رحمه الله بمفتاح للرموز، التي جاءت بمتن الكتاب، تيسيرا على القارئ، ثم تلا ذلك بمقدمة بين فيها أهمية المختصر والشروحات التي انكبت عليه، حيث قال: "إن الاشتغال به [أي بكتاب المختصر] أفضل من الإشتغال بالمدونة "([[79]](#footnote-79))، ثم جاء بترجمة مختصرة جامعة للشيخ خليل، وثناء العلماء عليه، وبعد ذلك بين سبب تأليفه للكتاب بقوله:" هذا شرح مختصر على مختصر سيدي خليل رحمه الله رجوت من فضل الله تعالى كونه تدريبا للمبتدئين وإلحاقا لهم بالمنتهين، وسميت منح الجليل على مختصر سيدي الخليل ([[80]](#footnote-80))". وبعد أن شرح مقدمة مختصر الشيخ خليل جعل كتابه على الأبواب الفقهية كما وردت عند مصنفه وتحت كل باب فصول.

ونظرا لما توارد على مختصر الشيخ خليل رحمه الله من شروحات سبقت الشيخ محمد عليش ـرحمه الله ـ فقد جاء شرحه سهل المأخذ، شكل خلاصة وزبدة من سبقه، أسلوبه مألوف خال من البسط الممل، والاختصار المخل، لغته سهلة وخالية من التعقيد تواكب فهم المبتدئين وتربطهم بالسابقين. فكان كتابه منحة للقارئ لا يتكلف فيه عناء الفهم واستيعاب الأحكام الفقهية للفروع والمسائل الفقهية، ويترجم هذا كله المصادر الجمة التي اعتمدها في شرحه وتحليله وسأذكر أبرزها فيما بعد.

## الفرع الثالث: مصـــــــادره

اعتمد الشيخ محمد عليش رحمه الله على مصادر عدة تعتبر من أهم كتب الفقه المالكي، جمعت بين كتب الفقه والحديث والتفسير واللغة والأصول. ومن أبرز ذلك:

* أمهات كتب المذهب المالكي وهي:
* المدونة للإمام مالك بن أنس (ت179هـ) مؤسس المذهب برواية سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمان بن القاسم عنه لسحنون بن سعيد.
* الواضحة لعبد الملك بن سليمان بن حبيب (ت 238هـ)، وهي من أجل الكتب الفقهية في المذهب.
* المستخرجة العتبية على الموطأ ويطلق عليها "العتبية" لمحمد العتبي بن أحمد القرطبي (ت 255هـ).
* الموازية لمحمد بن إبراهيم الإسكندري، ابن المواز(ت 269هـ).
* الرسالة والنوادر والزيادات لابن أبى زيد القيرواني (ت 386هـ).
* التعريفات لابن الجلاب(ت 378هــ).
* الموطأ للإمام مالك بن أنس(ت179هــ).
* التهذيب للبرادعي(ت301هــ)
* الشامل لبهرام.(ت805هــ)
* التلقين والمعونة للقاضي عبد الوهاب البغدادي.(ت422هــ)
* الاستيعاب والتمهيد لابن عبد البر(ت463هـ).
* المقدمات الممهدات والبيان والتحصيل لابن رشد(ت520هــ)

واختصار المبسوط وفتاواه.

* شرح التلقين للمازري(ت536هــ).
* الدخيرة والفروق، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ت682هــ).
* شرح بن الحاجب وتبصرة الحكام والديباج المذهب لابن فرحون(ت799هــ).
* المختصر الفقهي والحدود لابن عرفة(ت803هــ).
* التبصرة لأبي الحسن علي بن محمد الربعي المعروف باللخمي(ت478هــ).
* نوازل البرزلي(ت844هــ).
* عقد الجواهر لابن شاس(ت616هــ).
* المنتقى للباجي(ت474هــ).
* الوجيز لابن غلاب(ت646هــ).
* شرح الرسالة للجزولي(ت1340هــ).
* المحصور لفخر الدين الرازي(ت606هــ).
* الصحاح للجوهري(ت809هـ).
* جامع القرآن للقرطبي(ت656هــ).
* المقدمة لابن القصار(ت397هــ).
* مختصر بن الحاجب الفرعي(ت646هــ).
* شرح العمدة لابن دقيق العيد(ت702هــ).
* أنوار التنزيل وأسرار التأويل ومنهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي(ت685هــ).
* شرح الرسالة للفاكهاني(ت734هــ).
* المنظومة لابن عاشر (ت764هــ).
* مواهب الجليل للحطاب الرعيني(ت990هــ).

هذه أهم المصادر التي اعتمدها عليش في شرحه للمختصر لم أذكرها كاملة وإلا فهي تزيد على الخمسين مصدرا.

## الفرع الرابع: منهج محمد عليش في الجزء محل الدراسة من مؤلفه

**أولا: منهجه عامــــــة**

إن المتتبع لكتاب لشرح منح الجليل على مختصر سيدي خليل من الناحية المنهجية يجده يتسم بمجموعة من الخصائص سواء على مستوى الأسلوب واللغة أو على مستوى عرضه للمادة الفقهية. ومن ذلك:

* اعتماده على أسلوب واضح مبسط، فهمه المبتدئون ولا ينفر منه المتمكنون، وعبارات صريحة بعيدة عن التنميق والمجاز، ولغة فصيحة لا يستعمل الغريب منها.
* ضبطه للألفاظ المبهمة بالتنصيص على حركاتها، وإن وردت مشكولة في متن المختصر كقوله: " المخرج " بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء"([[81]](#footnote-81)).وقوله "المقدم بضم الميم وفتح القاف والدال مثقلا "([[82]](#footnote-82)) فهو قبل أن يشرح اللفظ يضبط حركاته حتى لا يتيه القارئ وراء المعاني المحتملة. وهذا المنهج يطرد عنده في شرحه حسب ما اطلعت عليه.
* تعريفه للمصطلحات الواردة في الأبواب الفقهية أو الفصول المراد التحدث عنها لغة واصطلاحا، كقوله في باب الصيام: " الصيام لغة هو الامساك، وشرعا هو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج بنية من الفجر للغروب "([[83]](#footnote-83))

وفي فصل الآذان والإقامة قال: " الآذان لغة إعلام بشيء، وشرعا إعلام بدخول وقت الصلاة أو قربة بألفاظ مخصوصة "([[84]](#footnote-84)). وهو منهج لا يطرد عنده إذ نجده لا يعرف الصلاة ولا العقيقة ولا الضحية.

* توسعه في بيان الفروع الفقهية وتوضيحها، وبسط آراء فقهاء المذهب المالكي فيها، كقوله في باب أحكام الزكاة: "ومذهب ابن القاسم فيها البناء على حول الأصل، ومذهب أشهب الاستقبال في العين والنوع"([[85]](#footnote-85)) وأحيانا خارجه وذلك كقوله في مسألة البسملة في الصلاة بعد أن ذكر مذهب مالك في المسألة قال:"ومذهب الشافعي ـ رضي الله عنه ـ من تركها بطلت صلاته ([[86]](#footnote-86)).

وفي المكلف الذي لم يقدر على شيء من أركان الصلاة القولية أو الفعلية لا بهيئتها الأصلية ولا بالإيماء بشيء من بدنه، قال: فإن عليه إجراء أركانها من الإحرام إلى السلام على قلبه أي بالنية ثم قال:"و أوجب الشافعي القصد إلى الصلاة وهو أحوط ومذهب أبي حنيفة إسقاط الصلاة عمن وصل إلى هذه الحالة"([[87]](#footnote-87)).

* عرضه لأقوال الفقهاء في المسألة مع بيان ما ترجح منها وما صح عنده، مستدلا على ذلك بالنص القرآني أو الحديثي، كما في مسألة الحديث عن طهارة ميتة الآدمي، فبعد أن ذكر قول سحنون وابن القاسم وابن عبد الحكم وابن شعبان وابن رشد وابن العربي وعياض قال: " والصحيح أن الميت من بني آدم طاهر "([[88]](#footnote-88)). ويعضد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: 70]ذا الذي رجحه ابن عبد السلام وقبله في التوضيح وصدر به في الشامل وهو قول سحنون وابن القصار.([[89]](#footnote-89))

وقوله في تكبيرة الإحرام: "لا يجزئ أكبر الله والله العظيم عن "الله أكبر" اتباعا للإجماع العملي وللتوقيف ولقوله صلى الله عليه وسلم:"**صلوا كما رأيتموني أصلي**([[90]](#footnote-90))"([[91]](#footnote-91)).

وفي حكم الاصطياد قرب الحرم ذكر الأقوال الواردة في المذهب ثم قال: والمشهور أنه منهي عنه إما منعا أو كراهة بحسب قوله صلى الله عليه وسلم:"**كالراعي يرعى حول الحمى**([[92]](#footnote-92))"([[93]](#footnote-93)).

وتارة أخرى يعرض أقوال فقهاء المالكية في المسألة دون مناقشتها أو الترجيح بينها كما في مسألة الزكاة في ضم القمح وغيره للعلس أو الدخن أو الأرز، فذكر قول ابن عرفة أنه لا يضم، وقال إنه قول ابن القاسم وبن وهب وأصبغ، ثم ذكر قول الإمام مالك وأصحابه باستثناء ابن القاسم بضم القمح للعلس([[94]](#footnote-94)). فهو ذكر الأقوال دون أن يبين الراجح منها أو يدلي برأيه في المسالة.

* بيانه المشهور من الأقوال في المسائل التي اختلف فيها فقهاء المذهب المالكي، كقوله:"و المشهور أن لا قضاء في قضاء رمضان"([[95]](#footnote-95))، بعد أن ذكر أقوال الفقهاء في مسألة وجوب قضاء القضاء من حج أو عمرة وعدم القضاء في رمضان.
* يؤصل للمسائل الفقهية كقوله في باب الحج والعمرة: "والأصل في تقديم النحر على الحلق قوله تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: 195]، ودل قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن الحلق قبل الذبح:" **افعل ولا حرج**([[96]](#footnote-96))" ([[97]](#footnote-97)) على أن النهي في الآية للتنزيه".وهذا الأمر لا يطرد عنده إذ أحيانا نجده لا يفعل ذلك.
* عزوه الأقوال إلى أصحابها بنسبتها للمؤلف أو لمؤلفه كقوله: "قال سحنون" أو قوله: "كما في المدونة " أو قوله: "قال ابن الحاجب" أو" جاء في التوضيح"([[98]](#footnote-98)).
* في بسطه لمسائل الفروع الفقهية توضيحها، يستعمل أسلوب المناظرة والحجاج، إذ يفترض ما يمكن للخصم أن يطرحه من مسائل، ويجيب عنها إما بالرد عليها بأقوال غيره، كقوله في مقدمة الكتاب: "فإن قيل المدونة ليست قرآنا ولا أحاديث صحيحة فكيف تستنبط منها الأحكام؟ قيل إنها كلام أئمة المجتهدين عالمين بقواعد الشريعة والعربية مبينين للأحكام الشرعية "([[99]](#footnote-99)). أو الرد عليها بما ظهر له مع الاستدلال على ذلك أحيانا، كقوله في فصل بيان من تصرف الزكاة له: "فإن قلتَ قول المصنف يعارض ما مر للمصنف من أن السكة والصياغة والجودة لا زكاة فيها، قلتُ مراده بعدم زكاتها أنه لا يكمل النصاب بقيمتها ولا يزاد ربع العشر بها كمن له عشرة دنانير وقيمتها عشرون دينارا لسكتها أو صياغتها أو جودتها فلا زكاة عليه،لأن المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة"([[100]](#footnote-100)). ومنهج " فإن قَيل ُقلتُ، فإن قُلتَ قُلتُ" يغلب في عرضه للفروع الفقهية داخل الجزء محل الدراسة من الكتاب ولا شك أن ذلك إنما يدل على موسوعية الرجل، وقوته في إقناع خصمه والانتصار لمذهبه.

**ثانيا: منهجه في إعمال القواعد والضوابط الفقهية**

إن المنهج الذي اعتمده محمد عليش رحمه الله في إعماله للقواعد والضوابط الفقهية يكاد يكون مطردا، ذلك أنه يعرض أقوال الفقهاء في المسألة، ويشرح المقصود منها ويناقشها أحيانا، ثم يختم كلامه بالقاعدة أو الضابط، ومثال ذلك:

* قوله في حديثه عن التيامن في الشريف كالدخول للمسجد، والتياسر في الدنيء كالدخول إلى الحمام بعد أن قدم أمثلة لذلك ختم كلامه بقوله" **إذ القاعدة أن الشريف يندب التيامن فيه الخسيس يندب التياسر فيه**([[101]](#footnote-101)).
* وفي وجوب تغسيل المسلمين المختلطين بالكفار قال: "فلما توقف تغسيل المسلمين على تغسيل الكفار وجب تغسيل الجميع **لأن ما توقف الواجب عليه فهو واجب**"([[102]](#footnote-102)).

في كلامه أيضا عن ماشية رجعت لبائعها بسبب العيب، فإنه لا يلغيها ويحسبها من الحول وكأنها كانت باقية عنده لم تخرج عن ملكه، وإن قامت عند المشتري مدة هذا إذا لم يكن عالما بالعيب عند شرائها **بناء على أن الرد بالعيب نقض للبيع**([[103]](#footnote-103)).

* و في باب الزكاة " فإن قلت قول ابن كاتب يعارض قول المصنف من أن السكة والصياغة والجودة لا زكاة فيها، قلت مراده بعدم زكاتها أنه لا يكمل النصاب بقيمتها ولا يزاد ربع العشر بها كمن له عشرة دنانير وقيمتها عشرون دينارا لسكتها أو صياغها أو جودتها فلا زكاة عليه **لأن المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة**"([[104]](#footnote-104))، فهذا الضابط جاء خلاصة لكلامه.
* وفي وجوب الفدية فيمن حلق رأسه عقب السعي في العمرة متحللا منها به،لحلقه قبل طواف العمرة لفسادها قبل خروجه للحل قال: "**والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا**"([[105]](#footnote-105)).

فهذه بعض الأمثلة فقط وإلا فإن المتبع للكتاب يجده يجعل القاعدة أو الضابط زبدة ما خلص إليه، فتكون جمعا لشتات ما تفرق، فهو ينطلق من الجزء إلى الكل، وهذا المنهج هو الغالب على مصنفات القواعد الفقهية الحديثة.

# الفصل الأول

**تقديم**

**يتضمن هذا الفصل مبحثين:**

**المبحث الأول: في جرد القواعد الفقهية وتصنيفها حسب الموضوعات، وقد عملت في هذا المبحث على ذكر السياق الذي أورد فيه الشيخ عليش القاعدة الفقهية حتى تتبين وتتضح أكثر.**

**المبحث الثاني: يتضمن جرد الضوابط الفقهية، وتصنيفها حسب الأبواب الفقهية بنفس الترتيب الذي وردت به في كل باب من الكتاب موضوع الدراسة.**

# المبحث الأول: جرد وتصنيف القواعد الفقهية

## ⮰ أولا: قواعــد النيـــات والمقــاصد

* **لا يجزي تعليق النية على مشكوك فيه**.

ذكر المؤلف هذه القاعدة في فصل فرائض الوضوء، في مسألة تعليق النية على الشك في الحدث، كمن جدد وضوءه ثم قال: إن كنت أحدثت فهذا الوضوء له ـ أي للحدث المشكوك فيه ـ فلا يجزيه ذلك الوضوء لعدم جزم النية، قال المؤلف: إذ لا يجوز تعليق النية على مشكوك فيه([[106]](#footnote-106)).

* **النية الواحدة معنى جزئي لا يقبل الانقسام.**

ذكرها المؤلف في تفريق النية في الوضوء على الأعضاء، كأن ينوي غسل اليدين فقط ثم غسل مسح الرأس فقط وهكذا فلا يجزيه ذلك قال المؤلف: لأن النية الواحدة معنى جزئي لا يقبل الانقسام([[107]](#footnote-107)).

* **إنما الأعمال بالنيات.**

وردت هذه القاعدة في فصل التيمم في لزوم النية لاستباحة الصلاة ونحوها مما منعه الحدث لأن التيمم لا يرفعه ([[108]](#footnote-108))**.**

* **لا يلزم من العلم بشيء قصده.**

ذكرها المؤلف في فصل صلاة النفل، في مسألة تقديم النفل على الفرض وتأخيره عنه، لما في الأول من تأنيس النفس بالعبادة وفي اللآخر جبر للخلل والنقص، لكن تكره نية الجبر به قال المؤلف: ولا يلزم من العلم بشيء قصده.([[109]](#footnote-109))

* **المعاملة بنقيض المقصود.**

ذكرها في باب أحكام الزكاة في حديثه عن التحيل على إسقاط الزكاة ببيع أو إبدال ماشية، فإنها تحسب معاملة بنقيض المقصود.([[110]](#footnote-110))

* **قصد الماضي محال.**

ذكرها المؤلف في باب الصيام، في مسألة تبييت النية وعدم تقديمها قبل الغروب ولا بعد الفجر قال: لأنها القصد وقصد الماضي محال([[111]](#footnote-111)). وهذه القاعدة وردت بلفظ:النية لا تنعطف على الماضي في مجموع الفتاوى لابن تيمية([[112]](#footnote-112)).

* **المغمى عليه غير مكلف فلا تصح نيته.**

ذكرها في فصل الصيام، في وجوب القضاء على من أغمي عليه قبل الفجر واستمر إغماؤه إلى ما بعده، فإن نيته لا تصح قال المؤلف: لأن المغمى عليه غير مكلف فلا تصح نيته.([[113]](#footnote-113))

* **الوسيلة تعطى حكم مقصدها**.

وردت هذه القاعدة في موضعين: في فصل المسح على الخف بدلا من غسل الرجلين حين حديثه عن نزع الخف لغسل الجمعة قال: غسل الجمعة سنة وهو متوقف على نزع ملبوس الرجل، والوسيلة تعطى حكم مقصدها فيكون نزعه سنة([[114]](#footnote-114)).

* **لا يثاب الانسان إلا على ما نوى.**

وردت في نية الحج عن الغير، في وجوب التزام النائب بما نواه المحجوج عنه، كأن ينوي التمتع أو القران لأن الانسان لا يثاب إلا على ما نوى([[115]](#footnote-115)).

## ⮰ ثانيا: قواعــد التيسير ورفـع الحرج والمشقـة

* **الاغتفار عسر الاحتراز.**

وردت القاعدة في باب الطهارة بالماء المتغير رائحته، كوعاء دبغ بالقطران فإنه لا يسلبه طاهريتة لأنه مما يعسر الانفكاك عنه، قال المؤلف: وقاعدة الاغتفار عسر الاحتراز([[116]](#footnote-116)).

* **كل ما يعسر الاحتراز عنه عفي.**

ذكر المؤلف القاعدة في فصل الطهارة حين حديثه عن العفو عن النجاسة التي تصيب البدن أو الثوب والتي يصعب ويشق على الانسان إزالتها، ومثل لذلك بما يخرج من السبيلين بغير إرادة كودي ومدي و... فقال: "وعفي عما يشق الاحتراز عنه".([[117]](#footnote-117))

* **الرخصة القاصرة على السفر لا يفعلها العاصي به.**

ذكرها في موضعين: في فصل المسح على الخف للمسافر مالم يكن سفره معصية وفي المضطر لأكل الميتة لإنقاذ النفس من الموت فقال: "كل رخصة لا تختص بالسفر يفعلها المسافر ولو عاصيا بسفره، وكل رخصة تختص بالسفر فلا يفعلها العاصي به".([[118]](#footnote-118))

* **دين الله يسر**.

ذكرها في باب الصلاة فصل في القيام وبدله في مسألة القيام بالنسبة للمريض بأن له أن يصلي جالسا فقال: "ودين الله يسر"، وأيضا في فصل أحكام صلاة السفر([[119]](#footnote-119)).

* **الرخص لا تناط بالمعاصي**.

ساق الشيخ عليش هذه القاعدة في معرض حديثه عن المضطر لأكل الميتة في السفر([[120]](#footnote-120))، وأيضا في الترخيص للعاصي بسفره في المسح على الجوارب أو الخف([[121]](#footnote-121)).

* **المشقة تجلب التيسير.**

وردت في باب الحج والعمرة في أن من في بحر القلزم يجب عليه الإحرام بمحاداة الميقات لإمكان نزوله بالبر لكن للمشقة يسقط عنه الواجب ويرخص له في نأخيره إلى جدة وعليه الدم لترك الواجب([[122]](#footnote-122)).

* **الرخص لا تتعدى محلها**.

ذكرها في باب الحج والعمرة في جواز تأخير الرمي لرعاة الإبل لليوم الثاني وهي رخصة خاصة برعاة الإبل قال المؤلف: "سيما وأن الرخص لا تتعدى محلها"([[123]](#footnote-123)).

* **الرخص لا يقاس عليها**.

ذكرها في فصل محرمات الإحرام والحرم، في جواز ذبح الصيد بالحرم لمتحلل ساكن بالحرم وعدمه لمن أقام به قال المؤلف:" ولو أقام قبل ذلك بالحرم إقامة قطعت حكم السفر لأن جواز ذبح الصيد بالحرم رخصة لخصوص أهله الساكنين به والرخصة لا يقاس عليها".([[124]](#footnote-124))

* **لا كراهة في النسيان والجهل.**

ذكرها في باب الذكاة في عدم أكل الحيوان الذي أبينت رأسه من جسده حال ذبحه إذا تعمد الذابح ذلك قال: "ومفهوم تعمد أنه لا كراهة في النسيان والجهل"([[125]](#footnote-125)).

## ⮰ ثالثا: قــــواعـــد الضــــرر

* **الضرورة تبيح المحظور**.

ذكرها في فصل التيمم في حديثه عن فاقد آلة مباحة لجلب الماء من البئر وخاف خروج وقت الصلاة ومعه آلة محرمة كإناء نقد.قال البناني: يجوز له استعماله لأن الضرورة تبيح المحظور([[126]](#footnote-126)).

* **ارتكاب أخف الضررين**.

وردت في فصل ما يتعلق بالميت في حديثه عن دفن عدم دفن الميتة إذا كان جنينها يضطرب فيها لأن بقاء الميت بلا دفن أخف من دفن الحي فالأولى ارتكاب أخف الضررين([[127]](#footnote-127)).

* **إذ اجتمع ضرران قدم أخفهما**.

وردت في فصل موانع الحج والعمرة الطارئة بعد الإحرام في عدم جواز دفع المال لحاضر كافر طلبه قصد تخلية الطريق لأن ذلك ذلة ووهن للإسلام والرجوع لا يوهن الإسلام وإذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما([[128]](#footnote-128)).

* **يقدم دفع الضرر عن الآدمي على دفعه عن غيره.**

ذكرها في باب الذكاة، في حديثه عن ذكاة الحيوان الذي لا يؤكل، لإراحته إن أيس من استمرار حياته لمرض أو غيره، حيث قال:" لا ينحر إذا خاف من يأكله ممن يمر عليه بعد نحره إذ يقدم دفع الضرر عن الآدمي عن دفعه عن غيره".([[129]](#footnote-129))

* **المحرم المختلف فيه أولى بالارتكاب عند الضرورة من المحرم المجمع عليه.**

ذكرها في باب المباح والمكروه والمحرم من الأطعمة والأشربة في أكل المضطر لميتة غير الآدمي المجتمع مع الخنزير لأن الخنزير محرم إجماعا والميتة قد تحل بالذكاة على قول البعض، وضرب المؤلف مثالا لذلك بمن أكره على الزنا بأخته أو بأجنبية فإنه يزني بالأجنبية لأنها تحل له بالزواج بها بخلاف أخته،قال: "و المحرم المختلف فيه أولى بالارتكاب عند الضرورة من المحرم المجمع عليه".([[130]](#footnote-130))

## ⮰ رابعا: قواعــد الـــــعرف والعـــــــادة

* **إن جرى عرف بشيء عمل به لأنه كالشرط.**

وردت هذه القاعدة في باب الحج والعمرة في حديث المؤلف عن الأجرة التي يأخذها الدال على الطريق من المسافرين فإنها توزع عليهم بحسب عدد رؤوس المسافرين لا على حسب أمتعتهم قال:"و إن جرى عرف بشيء عمل به لأنه كالشرط"([[131]](#footnote-131)).

* **ما يعاف في العادات يكره في العبادات.**

ذكرها في باب الطهارة في حديثه عن الآنية المستعملة في الوضوء، إذا كانت مما لا تستعمل في العادات لأن النفس تعافها، فإنه يكره استعمالها في العبادات أيضا لأن ما يعاف في العادات يكره في العادات.([[132]](#footnote-132))

* **القرب معتبر بالعرف.**

وردت هذه القاعدة في باب الذكاة في حديثه عن رفع السكين عن الذبيحة قبل قطع الحلقوم والودجين بحيث لو تركت لعاشت، فإن رجع بالقرب أو بالبعد فإنها تؤكل لأنها بمثابة ذكاة مستقلة، وإن كانت لو تركت لا تعيش، فإن رجع بالقرب تؤكل وإن رجع بالبعد لا تؤكل قال:"و القرب معتبر بالعرف".([[133]](#footnote-133))

* **العادة المقصود بها الرياء حرام مطلقا**.

ذكرها في باب الضحية والعقيقة، في مسألة التغالي في الضحية بقصد المباهاة قال:"لأن العادة المقصود بها الرياء حرام مطلقا"([[134]](#footnote-134)).

## ⮰ خامسا: قـــواعــد الشــــك واليــقــيـــن

* **الظن كاليقين في الفرائض.**

وردت هذه القاعدة في فصل سجود السهو وما يتعلق به كمن شك في النقص أو الزيادة في الركوع أو السجود فإنه يبني على اليقين، قال المؤلف: لأن الظن كاليقين في الفرائض" وفي لفظ: "لأن الظن كاليقين في الشرعيات".([[135]](#footnote-135))

* **القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد.**

وردت القاعدة في فصل استقبال القبلة.حيث قال المؤلف، أن من أمكنه استقبال مكة يقينا، فإنه لا يجوز له الاجتهاد، لأن القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد.([[136]](#footnote-136))

* **الشك في أمر شك في مقابله.**

ذكرها في فصل نواقض الوضوء في حديثه عن الشك في الحدث، الذي يلزم منه الشك في الوضوء حيث قال:"إن الشك في الحدث شك في الوضوء"([[137]](#footnote-137)).

## ⮰ سادسا: قــواعــد العبـــــــادات

* **الشريف يندب التيامن فيه والخسيس يندب التياسر فيه.**

وردت في فصل آداب قضاء الحاجة في تقديم اليد أو الرجل اليمنى فيما هو شريف كمسجد وتقديم اليسرى في عكسه كحمام قال المؤلف:"إذ القاعدة أن الشريف يندب التيامن فيه والخسيس يندب التياسر فيه"([[138]](#footnote-138)).

* **لا يلزم من اغتفار شيء وحدة اغتفاره مع غيره.**

ذكرها في الفصل السابق ذكره أعلاه في حديثه عن وجوب الاستنجاء من البول أو الغائط المنتشر عن المخرج انتشارا كثيرا، قال: "يغسل الجميع بالماء ولا يكفي غسل الزائد ومسح المعتاد بنحو الحجر إذ لا يلزم من اغتفار شيء وحد اغتفاره مع غيره([[139]](#footnote-139)).

* **ترك الواجب الذي ليس شرطا لا يقتضي البطلان.**

وردت في فصل سجود التلاوة في حديثه عن اتباع المأموم لإمامه في سجود التلاوة حيث قال:"إذا لم يجهر الإمام وسجد اتبع المأموم الإمام في سجود هو جوبا عير شرط، لأن الأصل عدم سهوه، فإن لم يتبعه صحت صلاته لأنها ليست من الأفعال المقتدى به فيها أصالة، وترك الواجب الذي ليس شرطا لا يقتضي البطلان".([[140]](#footnote-140))

* **ما لا يحل لا يكفي فعله عن الواجب.**

ذكرها في فصل بيان شروط الجمعة في حديثه عن وجوب إقامة الجمعة ببلد مستوف لشروطها لشروطها إذا منعهم الإمام من إقامتها وأمنوا ضرره حيث قال:" وإن لم يأمنوا أو صلوا مع منعه لم تجز بضم فسكون أي لم تصح ويعيدونها ظهرا، لأن مخالفته لا تحل، وما لا يحل لا يكفي فعله عن الواجب".([[141]](#footnote-141))

* **يغتفر في السنة ما لا يغتفر في الفرض.**

أوردها في فصل صلاة العيد في حديثه عن وقت الصلاة والخلاف المذهبي في المسألة قال:" ووقتها مابين طلع وزوال ويسن تأخيرها لترتفع كرمح، وتكره قبل الارتفاع عند مالك إلا أن يقال يغتفر في السنة ما لا يغتفر في الفرض".([[142]](#footnote-142))

* **لا تكليف إلا بفعل اختياري.**

ذكرها في فصل زكاة الفطر في في المقدار الواجب فيها حيث قال:"يجب صاع أي ملء اليدين اليدين المتوسطتين لا مبسوطتين ولا مقبوضتين أربع مرات إن قدر عليه، أو جزؤه إن لم يقدر عليه (...)لأنه لا تكليف إلا بفعل اختاري"([[143]](#footnote-143)).

* **الخروج من العبادة أشد من الدخول فيها.**

وردت في باب الصوم في حديثه عن صوم المالكي بحكم الحاكم المخالف لمالك ـ رضي الله عنه ـ في الفروع كشافعي بثبوت رمضان، قال:"فإذا صام المالكي والناس ثلاثين يوما ولم ير الهلال والسماء مصحية وحكم الشافعي بالفطر فالظاهر أنه لا يجوز للمالكي لأن الخروج من العبادة أشد من الدخول فيها".([[144]](#footnote-144))

* **المندوب يلزم بالنذر.**

ذكرها في باب الصيام في حديثه عن نذر صوم يوم معين فيلزمه الوفاء به قال:"و المندوب يلزم بالنذر".([[145]](#footnote-145))

* **النذر يوجب المندوب.**

وردت في باب الصوم، من نوى صوم سنة كصوم أيام أو شهر فلا يجب عليه التتابع إن لم ينوه، أما إذا نواه لزمه لأن التتابع مندوب قال المؤلف: "النذر يوجب المندوب"([[146]](#footnote-146)).

* **لا يسقط فرض الإمام بفعل النائب.**

وردت في باب الحج والعمرة في مسألة الحج عن الغير حيث قال: " لا يسقط فرض المستنيب الذي حُج عنه حيا أو ميتا ولا نفله أيضا لأنه من الأعمال البدنية التي لا تقبل النياية كالصلاة والصوم، وصحت النيابة مع الكراهة لغير المستطيع لأنه لا يسقط فرض الإمام بفعل النائب.([[147]](#footnote-147))

* **المندوب لا يكفي عن السنة.**

وردت في باب الحج والعمرة في مسألة الحج عن الغير حيث قال: "لا يسقط فرض المستنيب الذي حُج عنه حيا أو ميتا ولا نفله أيضا، لأنه من الأعمال البدنية التي لا تقبل النيابة كالصلاة والصوم، وصحت النيابة مع الكراهة لغير المستطيع لأنه لا يسقط فرض الإمام بفعل النائب.([[148]](#footnote-148))

* **الإجزاء لا يدل على الجواز.**

وردت في باب محرمات الإحرام والحرم، في الحديث عن مكان الفدية فقال أن النحر يكون بمنى نهارا فلا يجزئ ليلا، فإن ذكى بمكة أجزأ ولكنه خالف المندوب والإجزاء لا يدل على الجواز.([[149]](#footnote-149))

* **الكراهة لا تستلزم الإعادة.**

ذكرها في فصل القيام في الصلاة في وردت في باب محرمات الإحرام والحرم، في الحديث عن مكان الفدية فقال أن النحر يكون بمنى نهارا فلا يجزئ ليلا، فإن ذكى بمكة أجزأ ولكنه خالف المندوب والإجزاء لا يدل على الجواز.([[150]](#footnote-150))

* **لا كراهة في النسيان والجهل.**

ذكرها في باب الذكاة في حديثه عن عدم أكل الحيوان الذي أبينت رأسه من جسده حال ذبحه إن قصد ذلك، فإن لم يقصد فتؤكل قال المؤلف إذ لا كراهة في النسيان.([[151]](#footnote-151))

## ⮰ سابعا: قواعـــد البــيوع والإجـــارة.

* **من استهلك شيئا لزمته قيمته يوم استهلاكه.**

وردت هذه القاعدة في باب أحكام الزكاة في حديثه عن زكاة الخليطين ([[152]](#footnote-152)).

* **الرد بالعيب نقض للبيع.**

ساق المؤلف هذه القاعدة في باب أحكام الزكاة في حديثه عن الحول فذكر أن الماشية التي ترجع لبائعها بسبب العيب فإنها تحسب من الحول وكأنها لا زالت عنده قال:"بناء على أن الرد بالعيب نقض للبيع".([[153]](#footnote-153))

* **الإقالة بيع.**

وردت في باب أحكام الزكاة في حديثه عما تجب فيه الزكاة فذكر السلعة الراجعة بعد بيعها بإقالة قال المؤلف:"لأن الإقالة بيع".([[154]](#footnote-154))

* **الأجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته.**

في باب الحج والعمرة في حديثه عن الحج عن الغير بحيث إذا اشترط الأجير التمتع والقران فأبدله المستأجر بالإفراد فإنه لا يجزيه قال:" لأن الأجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته".([[155]](#footnote-155))

* **أخد العوض بيع.**

ذكرها في باب الضحية والعقيقة في حديثه عن اختلاط أضحيتين لرجلين أثناء ذبحهما فإذا أخذا أحدهما العوض عن أضحيته وتركها للآخر،فإن ذلك بيع، قال المؤلف:" بناء على أن أخذ العوض بيع"([[156]](#footnote-156)).

## ⮰ ثامنا: قواعد الحدود والكفارات

* **الحد يدرأ بالشبهة.**

ذكرها في باب الصلاة،في حديثه عن حد تارك الصلاة بعد استنفاد موجبات الأمر والتهديد فإن تحقق الإصرار على عدم الفعل وتحقق الترك الجازم فإنه يحد، على خلاف بين الفقهاء في المسألة لأن الحد يدرأ بالشبهة([[157]](#footnote-157)).

* **الحد زاجر أم جابر؟.**

وردت في فصل بيان حكم فعل الصلاة في الجماعة، في حديثه عن جواز الاقتداء بإمام محدود أو لا.([[158]](#footnote-158))

* **كل ما أوجب الكفارة في الفرض أوجب القضاء في النفل.**

ذكرها في باب الصيام في حديثه عن وجوب الكفارة على من أفطر في رمضان والقضاء في صوم يوم التطوع، وأشار المؤلف إلى عدم اطراد هذه القاعدة بقوله:"وهذه القاعدة غير مطردة لقول ابن القاسم: من عبث بنواة في فيه فنزلت في حلقه فعليه القضاء والكفارة في الفرض ولا يقضي في النفل".([[159]](#footnote-159))

* **الكفارة لا تثبت بالقياس.**

ذكرها في فصل محرمات الإحرام والحرم في عدم الجزاء في صيد حرم المدينة الشريفة حيث قال:" صيد حرم المدينة الشريفة المنورة (...) فيحرم ولا جزاء فيه، لأن المحرم لحرم المدينة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، والمحرم لحرم مكة سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام، ونبينا أعظم منه ـ عليهما السلام ـ لأن الكفارة لا تثبت بالقياس"([[160]](#footnote-160)).

## ⮰ تاسعا: قواعد مشـــــــــتركة

* **الأصل بقاء ما كان على حاله**

وقد تحدث الشيخ عليش رحمه الله عن هذه القاعدة في مسألة الشك في الحدث الذي هو شك في المانع لا في الشرط، لتحقق الوضوء فوجب طرح الشك والبناء على أصل الحال الذي هو الطهارة، لأن الأصل بقاء ما كان على حاله([[161]](#footnote-161)).

* **الأصل بقاء كل أمر على حكمه الأصلي**

وردت في فصل صلاة الاستسقاء في حديثه عن ندب إعادة صلاة الاستسقاء إذا لم يحصل المطلوب قال:" والأصل بقاء كل أمر على حكمه الأصلي".([[162]](#footnote-162))

* **لا يترك واجب لتحصيل مندوب**

وردت في فصل الطهارة في حديثه عمن اطلع على النجس المعفو عنه وهو في صلاته ولو نفلا فلا يندب له غسلها حتى يتم الصلاة لأنه وجب بالشروع فيها قال:"و لا يترك واجب لتحصيل مندوب ([[163]](#footnote-163)).

* **المندوب لا يكفي عن الفرض**.
* **نية الفضيلة لا تكفي عن نية الفريضة**.

ذكرها في فصل فرائض الوضوء، في من جدد وضوءه بنية الفضيلة فتبين له أن حدثه كان قبل التجديد، فلا يجزأه ذلك الوضوء لصلاة الفرض، لأن نية الفضيلة لا تكفي عن نية الفريضة([[164]](#footnote-164))**.**

* **غير الواجب لا يقوم مقام الواجب**

ساقها المؤلف في فصل موجبات الغسل، في مسألة نية الغسل للجمعة مع قيام الجنابة، فلا ينوب الأول عن الثاني لأن غسل الجمعة سنة وغسل الجنابة واجب، قال: "وغير الواجب لا يقوم مقام الواجب ([[165]](#footnote-165)).

* **ما توقف الواجب عليه فهو واجب**

وردت في فصل فرائض الوضوء في حديثه عن غسل الوجه قال:" ولا يتم غسل الوجه إلا بغسل جزء يسير من الرأس فهو واجب لتوقف تمام الواجب عليه ([[166]](#footnote-166)).

## ⮰ عاشرا: قــــواعـــد عامـــــــــة

* **التابع يشرف بشرف متبوعه**

ذكرها المؤلف في مقدمة الكتاب في شرحه ل "أفضل الأمم" قال:"و أفضلية أمته ـ صلى الله عليه وسلم ـ على باقي الأمم لأفضليته ـ صلى الله عليه وسلم ـ على باقي المرسلين إذ التابع يشرف بشرف متبوعه([[167]](#footnote-167)).

* **من استظهر شيئا يستظهر ما بني عليه**

وردت في فصل فرائض الوضوء في حديثه عن الخلا ف بين الفقهاء في مسألة ارتفاع الحدث عن كل عضو بانفراده أو لا؟قال:"في التوضيح: إذا غسل الوجه، في قول يرتفع الحدث وفي قول لا يرتفع الحدث إلا بعد غسل الرجلين، قال في البيان: والأول قول ابن القاسم في سماع عيسى عنه والثاني لسحنون والأول أطهر. وأجيب عن المصنف بأن من حفظ حجة وإن سلمنا أنه لم يطلع عليه في كتب ابن رشد فالأصل أن من استظهر شيئا يستظهر ما بني عليه([[168]](#footnote-168)).

* **النادر لا حكم له**

ساق الشيخ عليش هذه القاعدة في مواطن كثيرة، ومن ذلك: أن الوضوء لا ينتقض باللمس إن انتفيا قصد اللذة ووجدانها، إلا القبلة بفم، فإنها تنقض الوضوء مطلقا دون تقييد بقصد اللذة ووجدانها لأنها لا تنفك عن وجدانها غالبا والنادر لا حكم له([[169]](#footnote-169)).

وفي مسألة حيض الحامل، أنها إذا كانت تحيض لزم أن لا يدخل الحيض على عدمه،و براءة الرحم، إذ الغالب عدمه، فإذا حصل نزوله، وتكاثر مدة الحمل، فإنه يكتفي به في العدة والإستبراء رفقا بالنساء اعتبارا للغالب وطرحا للنادر([[170]](#footnote-170)).

* **المعدوم شرعا كالمعدوم حسا**

وقد أورد الشيخ عليش هذه القاعدة في سياقات مختلفة ومن ذلك:

\* الرخصة القاصرة على السفر لا يفعلها العاصي به لأنه معدوم شرعا وهو كالمعدوم حسا([[171]](#footnote-171)).

\* وفي تيمم العاجز عن الطهارة لفقده آلة مباحة لأخذ الماء من البئر قال:"ووجود آلة محرمة كإناء نقد كعدمه لأن المعدوم شرعا كالمعدوم حسا"([[172]](#footnote-172)).

\* يكره سلام خطيب الجمعة على الناس عند انتهاء صعوده المنبر، ولا يجب رده لأنه معدوم شرعا وهو كالمعدوم حسا([[173]](#footnote-173)).

* **عدم الشرط يستلزم عدم المشروط**

وردت في فصل مسح الخف بدلا من غسل الرجلين في الوضوء بشرط عدم الخرق في الخف أو الجورب قدر ثلث القدم يقينا بل وإن شك في كونه قدر الثلث أو أقل لأن الغسل هو الأصل فيرجع له عند الشك في محل الرخصة قال المؤلف:"ولأن هذا شك في الشرط والشك في الشرط يستلزم عدم المشروط([[174]](#footnote-174)).

* **المشبه لا يساوي المشبه به**

ذكرها في فصل الحيض والنفاس والاستحاضة وما يتعلق بها في مسألة الحيض حيث قال أن الصفرة والكدرة حيض على المشهور لأنها تشبهه حقيقه وعلى أنها تشبيه ضعيف، ليست حيض إذ المشبه لا يقوى قوة المشبه به"([[175]](#footnote-175)).

* **الإسلام يجب ما قبله**

وردت في باب ما يتعلق بأوقات الصلاة، في حديثه عن صلاة من أسلم في الضروري ثم صلى لا يأثم قال: "لأن الاسلام يجب ما قبله"([[176]](#footnote-176)).

* **لا يتقرب إلى الله تعالى بمنهي عنه**

ذكرها في الباب السابق ذكره في عدم صلاة النافلة في الأوقات المنهي عنها قال:"إذ لا يتقرب إلى الله تعالى بمنهي عنه"([[177]](#footnote-177)).

* **يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع**
* **المتبوع لا يكون تابعا**

وردت في فصل الآذان والإقامة وما يتعلق بهما، في حديثه عن ندب متابعة الحاكي ـ أي الذي يحكي الآذان بعد سماعه ـ للمؤذن مع الاقتصار على ما يجوز له حكيه دون متابعته كليا لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع([[178]](#footnote-178)).

* **أعلى الشيء ما يحصل بالمبالغة فيه وأقله ما يحصل بدونها**

ذكرها في فصل فرائض الصلاة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها، في حديثه عن مقدار السر والجهر المجزئ([[179]](#footnote-179)).

* **ما قارب الشيء يعطي حكمه**

أورد الشيخ عليش- رحمه الله – هذه القاعدة في حديثه عن قضاء الفائتة، وترتيب الحاضرتين والفوائت في أنفسها، والخلاف الحاصل بين الفقهاء في البناء على ما تقدم، بناء على الخلاف فيما قارب الشيء هل يعطى حكمه أم لا؟([[180]](#footnote-180)).

* **حق التابع لحوق متبوعه بالقرب**

ذكرها في فصل سجود السهو فيمن ترتب عليه سجود قبلي فقال:" لا تبطل بترك قبلي ترتب عن ترك أقل من ثلاث سنن بأن كان عن ترك تكبيرتين وإذا لم تبطل وطال فلا سجود عليه لارتباطه بالصلاة وتبعيته لها وحق التابع لحوق متبوعه بالقرب"([[181]](#footnote-181)).

* **الشيء يتبع متعلقه في الشرف**

وردت في باب الصلاة فصل النفل في حديثه عن بدء التحية بمسجد المدينة المنورة بنور ساكنها صلى الله عليه وسلم قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم لتعلقها بالله تعالى وتعلق السلام عليه به صلى الله عليه وسلمقال:" والشيء يتبع متعلقه في الشرف".([[182]](#footnote-182))

* **الحكم بالمعلق يستلزم الحكم بالمعلق عليه**
* **حكم الحاكم يرفع الخلاف**

ذكرهما في فصل بيان شروط الجمعة، في حديثه عن تعليق سيد عتق رقيقه على صحة الصلاة في مسجد جديد فقال: "إذا قال السيد لرقيقه إن صحت الجمعة في هذا المسجد فأنت حر، وصليت فيه مع صلاتها في العتيق، فإذا حكم الحاكم الحنفي بصحة في المسجد الجديد لزم عتق الرقيق لأن الحكم بالمعلق يستلزم الحكم بالمعلق عليه([[183]](#footnote-183)).

* **لا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به**

ذكرها في فصل بيان شروط الجمعة في حديثه عن قيام الخاطب في الخطبتين على جهة الشرطية حيث قال:"لا يعد من شروط الشيء إلا ما كان به([[184]](#footnote-184)).

* **الشيء إذا أطلق انصرف إلى أكمله**

وردت في فصل صلاة العيد حيث قال: "و أول عيد صلاها النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عيد الفطر في ثاني الهجرة سن ركعتان لمأمور بالجمعة أمر إيجاب، لأن الشيء إذا أطلق انصرف إلى أكمله([[185]](#footnote-185)).

* **حفظ النفس والمنافع واجب ـ**

ذكرها في الترخيص للمريض ومن خاف على نفسه الهلاك بالفطر في رمضان، قال:" لأن حفظ النفس والمنافع واجب([[186]](#footnote-186)).

* **الغالب كالمحقق**

وردت في باب الذكاة، في ما إذا اضطرب الجارح على صيد رآه، فأرسل الصائد الجارح على ما اضطرب هو عليه، ولم ير الصائد الصيد الذي اضطرب الجارح عليه، وليس المكان محصورا بغار أو غيضة([[187]](#footnote-187)) فلا يأكل ما قتله أو نفذ مقتله الجارح، إلا أن ينوي ما اضطرب عليه الجارح فيؤكل بناء على أن الغالب كالمحقق([[188]](#footnote-188)).

* **إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام**

ذكرها في باب الذكاة، فيما إذا لم يتحقق المذكي صائدا أو ذابحا أو ناحرا السبب المبيح لأكل مذكاه، بأن شك في وسيلة إنفاذ مقتله، كاجتماع ذكاة مع غمر ماء في صيد، فإنه لا يأكله لاجتماع جانب الحل والحرمة والقاعدة تغليب جانب الحرمة([[189]](#footnote-189)).

* **الضيق على الفقراء والمساكين أشد منه على الأغنياء**

وردت في باب أحكام الزكاة في حديثه عن وجوب أخذ الزكاة من الأغنياء ودفعها للفقراء وإن كان العام عام قحط قال: "لأن الضيق على الفقراء والمساكين أشد منه على الأغنياء"([[190]](#footnote-190)).

* **الترك كالفعل أو لا**؟

وردت في باب الذكاة، في من مر بصيد وأمكنه ذكاته ولم يفعل بأن تركها، ففي ضمانه قولان بناء على أن الترك كالفعل أو لا؟. وأيضا في ترك الشهادة بعد طلبها مع العلم بأن ذلك يؤدي إلى ضياع الحقف هل تركه فعل يوجب الضمان أو لا؟([[191]](#footnote-191)).

* **الخطأ والعمد في أموال الناس سواء**

وردت في باب الذكاة، في حديثه عن ضمان الإتلاف لحق أو غيره، خطأ أو عمدا قال: "لأن الخطأ والعمد في أموال الناس سواء([[192]](#footnote-192)).

# المبحث الثاني: جرد وتصنيف الضوابط الفقهية

## ⮰ أولا: ضوابـط باب الطهارة

* الصعيد الطاهرلا يرفع الحدث([[193]](#footnote-193)).
* النجس أحد أوصاف الماء فان غيره سلب طهوريته وطاهريته([[194]](#footnote-194)).
* دخان النجس نجس([[195]](#footnote-195)).
* حكم المتغير كمغيره([[196]](#footnote-196)).
* جلد الميتة لا يطهر بدبغه([[197]](#footnote-197)).
* المحافظة على الصلاة في وقتها مقدمة وجوبا على طهارة الخبث([[198]](#footnote-198)).
* المضاف كالمطلق في توقف تنجسه على تغيره [[199]](#footnote-199).
* كل عضو سقط بعض تعلق حكمه بباقيه غسلا أو مسحا([[200]](#footnote-200)).
* جفاف الأعضاء علامة الطول وعدمه علامة عدمه([[201]](#footnote-201)).
* هل يرتفع الحدث عن كل عضو بانفراده أو لا؟([[202]](#footnote-202)).
* الشك في الناقض لا ينقض([[203]](#footnote-203)).
* الواجب على من انتقض وضوءه جزم النية وعدم التعليق فيها([[204]](#footnote-204)).
* الشك في الحدث بعد الطهر المعلوم شك في المانع لا في الشرط([[205]](#footnote-205)).
* الشك في الحدث شك في المانع لا في الشرط([[206]](#footnote-206)).
* الشك في موجب الغسل كتحققه([[207]](#footnote-207)).
* الشك في الحدث كتحققه([[208]](#footnote-208)).
* لا يشترط في صحة التيمم نقل شيء محسوس إلى الوجه واليدين([[209]](#footnote-209)).
* كل ما خرج من السبيلين فهو نجس([[210]](#footnote-210)).
* ميتة الآدمي نجسة([[211]](#footnote-211)).
* الحدث إذا عفي عنه في حق صاحبه لا يعفى عنه في حق غيره ([[212]](#footnote-212)).
* الغالب في الحيض الاستغراق([[213]](#footnote-213)).

## ⮰ ثانيا: ضوابط باب الصلاة والجنائز

* صلاة المأموم قضاء وصلاة الإمام أداء([[214]](#footnote-214)).
* شرط الاستقبال الأمن والقدرة([[215]](#footnote-215)).
* ما تحت المسجد ليس له حكمه([[216]](#footnote-216)).
* الوقت يستلزم الأداء وخروجه يستلزم القضاء([[217]](#footnote-217)).
* المحافظة على الشرط الواجب في كل الصلاة فرضا كانت أو نفلا أولى من المحافظة على ركنها الواجب في بعضها([[218]](#footnote-218)).
* الترتيب بين الحاضرتين إنما يشترط عند الذكر في الابتداء فقط([[219]](#footnote-219)).
* من جهل عين فائتة من الخمس يصلي خمسا([[220]](#footnote-220)).
* كلما زاد المنسي واحدة يزيدها في المقضي([[221]](#footnote-221)).
* ترقيع الصلاة بالسجود أولى من إبطالها وإعادتها([[222]](#footnote-222)).
* مجرد الخروج من المسجد لا يعد طولا وإنما هو بالعرف.([[223]](#footnote-223))
* لا سجود لجائز فعله في الصلاة وليس متعلقا بها([[224]](#footnote-224)).
* لا سجود لترك مستحب([[225]](#footnote-225)).
* كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم([[226]](#footnote-226)).
* الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها([[227]](#footnote-227)).
* المومئ لا يصح اقتداءه بغيره إلا في صلاة المسايفة ([[228]](#footnote-228)).
* المستخلف لا تحصل له رتبة الإمامة بنفس الاستخلاف بل حتى يقبل ويفعل بهم فعلا([[229]](#footnote-229)).
* قاطع الطريق لا يسن له القصر([[230]](#footnote-230)).
* الشك في النقصان كتحققه([[231]](#footnote-231)).
* الشك في الزيادة كتحققه ([[232]](#footnote-232)).
* الصلاة في الجماعة فضيلة والقصر سنة([[233]](#footnote-233)).
* الجمعة فرض يومها والظهر بدلها في الفعل([[234]](#footnote-234)).
* لا يقتدى بإمامين في غير صلاة الاستخلاف([[235]](#footnote-235)).
* كل قراءة يعقبها ركوع يجب أن يكون فيها بأم القرآن([[236]](#footnote-236)).
* كل من طلب غسله طلبت الصلاة وعكسه([[237]](#footnote-237)).
* لا يلزم من جواز النظر جواز الغسل([[238]](#footnote-238)).
* بقاء الميت بلا دفن أخف من دفن الحي([[239]](#footnote-239)).
* الترتيب بين قضاء اليسير والحاضرة واجب غير شرط([[240]](#footnote-240)).
* كل من وجب غسله أو تيممه وجبت الصلاة عليه وعكسه([[241]](#footnote-241)).
* لا يلزم من الاتفاق في الصلاة نفي التخريج فيها([[242]](#footnote-242)).

## ⮰ ثالثا: ضوابــط باب الزكاة

* يؤخد من الأقل إذا كان نصابا([[243]](#footnote-243)).
* الأوقاص مزكاة([[244]](#footnote-244)).
* النتاج يزكى على حول أصله([[245]](#footnote-245)).
* يزكى الربح لحول الأصل([[246]](#footnote-246)).
* من صار له نصاب فعليه زكاته([[247]](#footnote-247)).
* الخارص حاكم([[248]](#footnote-248)).
* العين الموروثة فائدة يستقبل الوارث بها حولا بعد قبضها([[249]](#footnote-249)).
* المعتبر في الوجوب القبض ولا يعتبر فيها القسم([[250]](#footnote-250)).
* لا يضم الاقتضاء المنسي وقته للمتأخر عنه المعلوم وقته([[251]](#footnote-251)).
* الزائد على الأصل ربح([[252]](#footnote-252)).
* تسقط الزكاة بكل دين إلا مهور النساء([[253]](#footnote-253)).
* هبة الدين منشئة لملك العين فسيتقبل بها حولا من يوم الهبة([[254]](#footnote-254)).
* المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة([[255]](#footnote-255)).
* زكاة المشترك على عدد رؤوس الشركاء ولو اختلف أنصباؤهم فيه([[256]](#footnote-256)).
* هل خليط الخليط خليط أو لا؟([[257]](#footnote-257)).

## ⮰ رابعا: ضوابط باب الصوم

* العطش يشرب إذا بلغ منه الجهاد ولا يعدوه إلى غيره([[258]](#footnote-258))
* المضطر لأكل أو شرب لا يندب إمساكه بقية اليوم([[259]](#footnote-259)).
* من عليه قضاء رمضانين بدأ بأولهما وإن عكس أجزأ([[260]](#footnote-260)).
* محل النية الليل ومتى عقدها فيه أجزأه([[261]](#footnote-261)).
* رمضان هل هو عبادة واحدة أو عبادات([[262]](#footnote-262)).
* لا قضاء على نائم ولو كل شهر إن بيت النية أول ليلة([[263]](#footnote-263)).
* المعتمد في البلغم أنه لا يفطر ولو وصل إلى طرف اللسان لمشقته([[264]](#footnote-264)).
* لا كفارة على من أفطر ناسيا([[265]](#footnote-265)).
* من ترك صومه أو أفطر فيه ناسيا يجب عليه قضاؤه وإمساك بقية يومه لتفريطه([[266]](#footnote-266)).
* لا كفارة على من أفطر جاهلا حرمة إفطاره([[267]](#footnote-267)).

## ⮰ خامسا: ضوابط باب الاعتكاف

* الاعتكاف شرط صحته الإسلام([[268]](#footnote-268)).
* المعتكفة لا ينفذ إحرامها([[269]](#footnote-269)).
* المكث في المسجد شرط أو ركن في الاعتكاف([[270]](#footnote-270)).
* من نذر اعتكافا ودخل فيه ولم يعين قدره لزمه أقل ما يتحقق به([[271]](#footnote-271)).
* لا اعتكاف إلا بصيام([[272]](#footnote-272)).

## سادسا: ضوابط فصل الحج والعمرة

* الحج لا ينتقل لغير من وقع له سواء ميقات بلد المستأجر الحي لا يجب الإحرام منه([[273]](#footnote-273)).
* الميقات المشترط([[274]](#footnote-274)).
* كان العام معينا أم لا([[275]](#footnote-275)).
* من خالف الميقات في غير معين لا تفسخ إجارته وتجب إعادته من الميقات المشترك([[276]](#footnote-276)).
* ينعقد الحج عن الغير بمجرد النية كانعقاده بها عن النفس([[277]](#footnote-277)).
* من حج عن غيره كفته النية وإن لم يقل لبيك عن فلان([[278]](#footnote-278)).
* ثواب الحج للحاج وإنما للمحجوج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة ([[279]](#footnote-279)).
* التلبس بالحج أو العمرة أياما أعظم أجرا من أجر الإحرام عقب الصلاة([[280]](#footnote-280)).
* محظورات الإحرام تباح بالعذر ويلزم الدم([[281]](#footnote-281)).
* من دخل حلالا غير متعدي الميقات لا دم عليه ولو قصد النسك([[282]](#footnote-282)).
* الإحرام عبادة تفتقر إلى النية([[283]](#footnote-283)).
* طواف القدوم واجب والسعي ركن([[284]](#footnote-284)).
* تطوع الحج يجزي عن واجب جنسه([[285]](#footnote-285)).
* الإغماء لا يبطل الإحرام([[286]](#footnote-286)).
* في تقديم الحلق على الرمي إلقاء التفث عن المحرم([[287]](#footnote-287)).
* شرط الرمي في الرمي شرط الشيء في نفسه([[288]](#footnote-288)).
* ترتيب الجمرات شرط صحته وتتابعها وتتابع الحصيات مندوب([[289]](#footnote-289)).
* العذر لا يرفع الفدية ([[290]](#footnote-290)).
* التمتع إفراد وزيادة([[291]](#footnote-291)).
* ما جاز قتله في الحرم جاز للمحرم قتله([[292]](#footnote-292)).
* المعتبر في الشجر أصله وفي الصيد محله([[293]](#footnote-293)).
* الصيد الذي لا مثل له لصغره يخير فيه بين الإطعام والصيام([[294]](#footnote-294)).
* الهدي لا يتبعض([[295]](#footnote-295)).
* الفدية لا تختص بمكان([[296]](#footnote-296)).
* المحجور عليه لسفه كغيره في وجوب الحج عليه([[297]](#footnote-297)).

## ⮰ سابعا: ضوابط فصل الضحية والعقيقة

* الذكاة لابد فيها من النية([[298]](#footnote-298)).
* النحر لا يختص باللبة ([[299]](#footnote-299)).
* لا يشترط في الذابح الاتحاد ([[300]](#footnote-300)).
* الصابئ لا تصح تذكيته حتى يتنصر([[301]](#footnote-301)).
* الذكاة هل تتبعض أو لا ([[302]](#footnote-302)).
* مذكى الكافر لنفسه لا يكره لنا أكله([[303]](#footnote-303)).
* المقدور عليه بلا مشقة لا يؤكل بعقره([[304]](#footnote-304)).
* المعتبر جرح المصيد به لا جرح الصيد من جرحه([[305]](#footnote-305)).
* الذكاة لا تبيح الميتة([[306]](#footnote-306)).
* ذكاة أم الجنين ذكاة له([[307]](#footnote-307)).
* لحم الخنزير حرام لذاته والميتة لوصفها([[308]](#footnote-308)).
* ما لم يتم خلقه وينبت شعره لا يؤكل ولو خرج حيا وذكي([[309]](#footnote-309)).

# الفصل الثاني

**تقديم:**

**يقع هذا الفصل في مبحثين:**

**المبحث الأول: يتضمن هذا المبحث دراسة لنماذج من القواعد الفقهية التي وردت بالكتاب موضوع الدراسة، وفيه ذكر للسياق الذي وردت به القاعدة في الكتاب، ثم بيان معناها الإجمالي وشرح مفرداتها، ثم تطبيقاتها في الفروع الفقهية ومستثنياتها إن وجدت.**

**المبحث الثاني: ويتضمن دراسة لنماذج من الضوابط الفقهية، وقد قمت بدراستها بنفس المنهج الذي سرت عليه في دراسة القواعد الفقهية، بدءا من ذكر سياق ورود الضابط في الكتاب، ثم بيان معناه الإجمالي وفك مفرداته، ثم أدلته وتطبيقاته ومستثنياته إن وجدت.**

# المبحث الأول: نماذج من القواعد الفقهية

## المطلب الأول: "ما قارب الشيء يعطى حكمه"

## الفرع الأول: شرح ألفاظ القاعدة لغة واصطلاحا.

**ما**: هنا، قد تكون موصولا إسميا، بمعنى الذي، أي: الذي قارب شيئا له حكمه، وقد تكون موصولا حرفيا، وهو الذي يسبق مصدرا مع الفعل الذي بعد "ما" إذا كان متصرفا، كما هو الحال هنا، أو مصدرية -غير زمانية- فيقدر في ذلك: مقارب الشيء، أو قريب الشيء له حكمه، أو: مقاربة الشيء كهو([[310]](#footnote-310)).

**قــــــارب:** من قرب الشيء قربا وقربة وقرابة وقربى، ويقال القرب في المكان، والقربة في المنزلة، والقربى والقرابة في الرحم،و قربته واقترب، أي دنافهو قريب([[311]](#footnote-311)).

**حكمه:** في اللغة الحاء الكاف والميم أصل واحد، وهو: المنع، وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم([[312]](#footnote-312)).

واصطلاحا**:** يراد بالحكم: "الوصف الثابت للمحكوم فيه"([[313]](#footnote-313)).وعند الفقهاء: "الأثر الثابت بشيء نحو الجواز والفساد، أو الإعلام على وجه الالتزام"([[314]](#footnote-314)).

## الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وسياق ورودها.

هذه القاعدة من كبريات القواعد الفقهية يندرج تحتها جملة من القواعد، كما يتخرج عليها كثير المسائل في أبواب العبادات والمعاملات ومفادها أن: الشيئين إذا تقاربا في العلة، وكان أحدهما منصوصا على حكمه، والآخر غير منصوص على حكمه، فإن غير المنصوص يعطى له حكم المنصوص من باب إلحاقة به، وقياسه عليه([[315]](#footnote-315)). وقد أورد الشيخ عليش- رحمه الله – هذه القاعدة في حديثه عن قضاء الفائتة، وترتيب الحاضرتين والفوائت في أنفسها، والخلاف الحاصل بين الفقهاء في البناء على ما تقدم، بناء على الخلاف فيما قارب الشيء هل يعطى حكمه أم لا([[316]](#footnote-316))؟ ومع شهرة هذه القاعدة نجد الفقهاء المقعدين لها قد صاغوها بعبارات مشعرة بالخلاف، ويدل على ذلك ورودها عند بعضهم بصيغة الاستفهام([[317]](#footnote-317)).

## الفرع الثالث: الألفاظ الأخرى للقاعدة.

- ما قارب الشيء أعطي حكمه([[318]](#footnote-318)).

- اختلفت المالكية في إعطاء ما قرب الشيء حكمه أو بقائه على أصله([[319]](#footnote-319)).

- ما قرب من الشيء هل له حكمه أم لا؟([[320]](#footnote-320)).

- ما قارب الشيء هل هو كهو في الحكم أو لا؟([[321]](#footnote-321)).

اختلف في ما قرب من الشيء هل له حكمه أم لا؟([[322]](#footnote-322))

## الفرع الرابع: أدلـــــة القاعــدة.

يمكن الاستدلال على هذه القاعدة بما يلي:

**من القرآن الكريم:** قوله تعالى**: ﴿**  **كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ **[الطور: 19]**. ووجه الدلالة في هذه الآية أن الله سبحانه يرفع ذرية المؤمن إليه، ويلحقهم به، وإن كانوا دونه في العمل، لتقرَّ عينه وتطيب نفسه، بشرط أن يكونوا مؤمنين([[323]](#footnote-323)).

**ومن السنة:** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**يا عمرُ، أما شعُرتَ أن عمَّ الرجل صِنْو**([[324]](#footnote-324)) **أبيه**"([[325]](#footnote-325)). ووجه دلالة الحديث أن العم لما كان قريبا في النسب من الأب لرجوعهما إلى أصل واحد، كان له من البر والإكرام مثل ما للأب. قال ابن الملقن([[326]](#footnote-326)) في شرحه للحديث: "أي يرجع مع أبيه إلى أصل واحد فيتعيّن إكرامه كما يتعين إكرام الأب"([[327]](#footnote-327)).

## الفرع الخامس: تطبيقــات القــاعــدة ومستثنياتها.

تجد هذه القاعدة تطبيقاتها في مختلف أبواب الفقه، ومن ذلك:

* الأصل هو وجوب مقارنة النية لبداية العمل في العبادة، كالوضوء والصلاة والحج، فمن قدم النية على ذلك بيسير هل تجزئ أولا؟([[328]](#footnote-328)).

خلاف بين الفقهاء مبني على القاعدة، والمختار عدم الإجزاء([[329]](#footnote-329))، وذلك لأن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: " **إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**"([[330]](#footnote-330))، أي أن الأعمال مقرونة بالنيات، ولو كان العمل تلحقه النية حتى بعد وقوعه، لما كان لتوقف العمل على النية في الحديث معنى، لأن كل من فاتته يكون قادرا على إلحاقها أو تغييرها بعد وقوعها([[331]](#footnote-331)).

* النجاسة القريبة من مكان الاستنجاء هل يكفي فيها الاستجمار، لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه أم لا؟([[332]](#footnote-332)).

ذهب مالك وأبي حنيفة إلى أنه معفو عنه، لأنه مما لا يمكن التحرز منه، ولأنه لما كان محل الاستجمار معفو عنه كان المحل المقارب له والمحاذي له مقيسا عليه، من باب أن ما يقارب الشيء يعطى حكمه([[333]](#footnote-333)).

ومذهب الشافعي أن ما قرُب من محل الاستجمار لا يجزئه إلا التطهير بالماء، وأن العفو إنما هو مرخص به في محل الاستجمار، ولا يتجاوزه إلى غيره([[334]](#footnote-334)).

* في إخراج الزكاة قبل الحول بيسير، هل تجزئ أولا**؟**([[335]](#footnote-335)).

اختلف الفقهاء في جواز تقديم الزكاة قبل الحول بزمن يسير بناء على أن ما قارب الشيء يعطى حكمه. فأجازه كل من المذاهب الفقهية الثلاثة: الحنفي والشافعي والحنبلي([[336]](#footnote-336)). ولم يجز ذلك مذهب مالك لقوله عليه السلام: "**لا زكاة في** **مال حتى يحول عليه الحول**"([[337]](#footnote-337)). ولأن الزكاة مؤقتة فلم يجز تعجيلها عن وقتها كالصلاة والصوم([[338]](#footnote-338)).

* لزوم طلاق المراهق لقربه من البلوغ([[339]](#footnote-339)).

اختلف الفقهاء في لزوم طلاق المراهق الذي ناهز البلوغ، وإقامة الحد عليه وقتله قصاصا إن جنى، والحكم بإسلامه إن أسلم، وصحة توليه النكاح عن غيره، فعلى أن ما قارب الشيء يعطى حكمه يعامل في تصرفاته معاملة البالغ، وعلى أن ما قارب الشيء يعطى حكم نفسه، فلا يعتد للصبي بشيء مما ذكر.([[340]](#footnote-340))

* إذا ردّ المشتري المبيع بعد انتهاء مدة الخيار بزمن قريب، فهل له الحق في الردّ أم لا**؟**([[341]](#footnote-341)).

بيع الخيار يصبح لازما بانتهاء مدة الخيار فإذا انتهت هذه المدة ورد المشتري المبيع بعد ذلك بزمن يسير، فعند مالك هذا لا يضر، وللمشتري الحق في الرد إذا كان بعد انقضاء مدة الخيار بزمن يسير([[342]](#footnote-342))، وهذا يعني أن ما قارب الشيء يعطى حكمه. جاء في المدونة الكبرى لسحنون([[343]](#footnote-343)): "قلت: ما قول مالك في رجل باع سلعة على أن المشتري بالخيار ثلاثا، فقبض المشتري السلعة فلم يردها حتى مضت أيام الخيار، ثم جاء بها يردها بعدما مضت أيام الخيار، أيكون له أن يردها أم لا؟ قال: إن أتى بها بعد مغيب الشمس من آخر الخيار أو من الغد أو قرب ذلك بعد مضي الأجل رأيت أن يردها، وإن تباعد ذلك لم أر أن يردّها"([[344]](#footnote-344)).

## الفرع السادس: مستثنيات القاعدة:

- إذا أعطت المرأة مالا لزوجها على ألا يتزوج عليها وتزوج، فلها أن ترجع على الراجح سواء كان الزواج بقرب أو بعد، قال الحطاب: "... ولم أقف على خلافٍ في ذلك إلا ما أشار إليه في التوضيح في الشروط، ونقله ابن عبد السلام أنه ينبغي أن يفرق في ذلك بين القرب والبعد كما فرقوا في المسائل السابقة. وظاهر كلامهما أنهما لم يقفا على نص في ذلك"([[345]](#footnote-345)) وهو خلاف القاعدة([[346]](#footnote-346)).

## المطلب الثاني: "المعدوم شرعا كالمعدوم حسا"

## الفرع الأول: شرح مفردات القاعدة لغة واصطلاحا

**المعدوم** لغة: من العدم والعدم والعدم، فقدان الشيء وذهابه، وغلب على فقد المال وقلته، والعدم الفقر، وأعدم إعداما افتقر وصار معدوما، وفي حديث المبعث: "**إنك لتكسب المعدوم**".([[347]](#footnote-347))

واصطلاحا: قال التهانوي في الكشاف: "العدم يقابل الوجود، والمعدوم يقابل الموجود"([[348]](#footnote-348)).

## الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وسياق ورودها.

هذه القاعدة من القواعد الخلافية بين الفقهاء، لذلك وردت عند بعضهم بصيغة الاستفهام([[349]](#footnote-349)). ومفادها أن ما كان في حكم الشرع غير معتبر الوجود لفساد شيء في صورته وهيأته أو لاختلال في حقيقته وماهيته، فإنه من حيث الحكم عليه يعتبر كالمنعدم حقيقة([[350]](#footnote-350))، لأن الاعتداد في تقدير الأمور على الحقيقة إنما هو بالشرع، فما اعتد به الشرع وأثبته فهو موجود ولو لم يكن له وجود حسي في الخارج، وما أهمله الشرع وألغاه فهو غير موجود، ولو كان ماثلا للعيان([[351]](#footnote-351)).وقد أورد الشيخ عليش هذه القاعدة في سياقات مختلفة ومن ذلك:

\* الرخصة القاصرة على السفر لا يفعلها العاصي به لأنه معدوم شرعا وهو كالمعدوم حسا([[352]](#footnote-352)).

\* وفي تيمم العاجز عن الطهارة لفقده آلة مباحة لأخذ الماء من البئر قال: "ووجود آلة محرمة كإناء نقد كعدمه لأن المعدوم شرعا كالمعدوم حسا".([[353]](#footnote-353))

\* يكره سلام خطيب الجمعة على الناس عند انتهاء صعوده المنبر، ولا يجب رده لأنه معدوم شرعا وهو كالمعدوم حسا([[354]](#footnote-354)).

## الفرع الثالث: الألفاظ الأخرى للقاعدة

**ـ** المشهور من مذهب مالك أن المعدوم شرعا كالمعدوم حقيقة([[355]](#footnote-355)).

ـ الموجود شرعا هل هو كالموجود حقيقة أم لا؟([[356]](#footnote-356))

ـ المعدوم شرعا هل هو كالمعدوم حسا أم لا؟ي([[357]](#footnote-357))

ـ النهي هل يدل على فساد المنهي عنه أم لا؟([[358]](#footnote-358))

## الفرع الرابع: أدلة القاعدة

**من القرآن الكريم** قوله تعالى: **﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: 122].** ووجهه الدلالة أن الحياة مع الكفر موت، والإيمان بعد الكفر حياة مع أن الحياة الحسية موجودة مع الكفر ولكنها كالعدم، لأنها مع الشرك صارت معدومة مضمحلة.([[359]](#footnote-359))

وقوله تعالى: **﴿وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ**﴾ **[فاطر: 20]** ([[360]](#footnote-360))، فمن كان ضالا فهو أعمى وإن كان يبصر، ومن اهتدى فهو بصير وإن كان لا ينظر، وهو من تنزيل الموجود شرعا كالموجود حقيقة والمعدوم شرعا كالمعدوم حقيقة.

**ومن السنة**:قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته "**ارجع فصل فإنك لم تصل**"([[361]](#footnote-361)) ووجه الدلالة من الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعتبر هذه الصلاة وإن وجدت في الواقع لاختلال بعض شروطها وهو الاطمئنان والخشوع فأعطاها الرسول صلى الله عليه وسلم حكم المعدوم، ولو أنها موجودة على هيأتها الصحيحة.

## الفرع الخامس: تطبيقات القاعدة ومستثنياتها

* الراعف في الصلاة مأذون له في فتل الدم بأنامل يسراه العليا، وذلك معفو عنه، فإن زاد رشح الدم وفتله المصلي بالأنامل الوسطى، فالزائد يقدر بنفسه مستقلا، إن بلغ قدر الدرهم ـ على رأي ابن حبيب ـ أو زاد عنه ـ على رواية ابن زياد ـ قطع المصلي لأنه صار حاملا لنجاسة غير معفو عنها، ولا ينظر في تقدير الدرهم بما أصاب الأنامل العليا، لعفو الشارع عنها والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا([[362]](#footnote-362)).
* المبيع بيعا فاسدا لا ينتقل ضمانه إلى المشتري إلا إذا قبضه المشتري على وجه يمكنه فيه الانتفاع به، فلو لم يقبضه أصلا، أو قبضه على وجه الوديعة والأمانة وضاع فلا ضمان عليه، لأن العقد الفاسد يعد معدوما شرعا، والمعدوم شرعا كالمعدوم حقيقة، فلا يكون سببا للضمان إلا إذا صحبه قبض، والقبض على وجه الأمانة لا يوجب الضمان، وتبدل نية القبض من أمانة إلى قبض مبيع، مع بقاء اليد لا يوجب تغير الحكم([[363]](#footnote-363)).
* الحاضر الصحيح إذا فقد الماء لا يتيمم للجمعة ولا للجنازة في المشهور عند المالكية،ولكونه ممنوعا من التيمم بالشرع صار كفاقد الطهورين الذي لم يجد ماء ولا ترابا لأن المعدوم شرعا كالمعدوم حسا، وفاقد الطهورين فيه خلاف: تسقط عنه الصلاة - وهو قول الإمام مالك - أو يصلي ولا يقضي - وهو قول أشهب([[364]](#footnote-364))- أو يصلي ويقضي ـ وهو قول ابن القاسم- أو يقضي ولا يصلي ـ وهو قول ابن القاسم.([[365]](#footnote-365))، وبناء على أن المعدوم شرعا ليس كالمعدوم حسا، لا يصلي حتى يتطهر بالماء.([[366]](#footnote-366))
* من وطأ زوجته وهي حائض أو صائمة هل يبر بذلك أو لا؟ قولان([[367]](#footnote-367))، وذلك لأن الوطء في الحيض أو الصوم حرام فهو معدوم شرعا، فإن نزل منزلة المعدوم حسا لم يبر، ولا يحلل وطء الحائض ولا يحصن، ولا يوجب رجعة ولا يكون فيئة([[368]](#footnote-368)).

## الفرع السادس: مستثنيــــات القاعدة:

ـ حنث المكره وهو من حلف ألا يفعل أمرا فأكره حتى أتى به، فإنه إذا فعله بعد ذلك-أي بعد الإكراه- حنث. لماذا؟ لأنه لم يحنث في الأول وهو جار على القاعدة فالمكره لا إرادة له ففعله كالعدم، والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا، أما على خلاف المشهور، فهو لم يحنث بعد إتيان الفعل بعد الإكراه، لأنه بإكراهه على الفعل هو غير مآخذ، وصورة الفعل قد حصلت، فانحل يمينه([[369]](#footnote-369)).

## المطلب الثالث: الرخص لا تناط بالمعاصي

## الفرع الأول: شرح مفردات القاعدة لغة واصطلاحا

**الرخص لغة**: جمع رخصة وهي السهولة والليونة،ورخص له في الأمر أذن له فيه بعد النهي عنه،والاسم الرخصة أي ترخيص الله في أشياء خففها عنه وهو خلاف التشديد([[370]](#footnote-370)). **واصطلاحا**: تغير الحكم الشرعي إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم أصلي([[371]](#footnote-371)) وقيل: "حكم مبني على عارض وعذر مشروع في أحوال خاصة للتخفيف عن العباد أصحاب العوارض والأعذار، أو هي اسم لما أباحه الشارع عند الضرورة؛ تخفيفا عن المكلفين ودفعا للحرج عنهم".([[372]](#footnote-372))

**المعصية** **لغة**: من العصيان: خلاف الطاعة، من عصى العبد ربه إذا خالف أمره وعصى فلان أميره يعصيه عصيا وعصيانا ومعصية إذا لم يطعه فهو عاص وعصي.([[373]](#footnote-373))

**واصطلاحا**: ترك الانقياد([[374]](#footnote-374))، وهي فعل حرام يقصد إلى نفسه مع العلم بحرمته.([[375]](#footnote-375))

## الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وسياقها

تفيد القاعدة أن ما يوجب التخفيف والتيسير([[376]](#footnote-376))على المكلف يشترط فيه أن لا يكون معصية، فإن كان معصية سقط التخفيف([[377]](#footnote-377)).وهذه القاعدة وقع الخلاف بين الفقهاء في مضمونها،حيث إن الائمة مالكا والشافعي وأحمد ـ رحمهم الله جميعا ـ يرون أن العاصي بسفره لا يستحق الترخيص، وليس له الاقدام على الرخص؛ لأن الترخيص إنما شرع رحمة من الله بعباده، والعاصي لا يستحق ذلك بل هو مستحق للعقوبة لا للرحمة إذ لا يستعان بنعم الله على معاصيه، وإنما يستعان بنعمه على شكره، قال تعالى: **﴿** هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [الرحمن: 60]. ولكن الحنفية يرون أن الله عز وجل حينما شرع الرخص لم يفرق بين المطيع والعاصي،بل شرعها شرعا عاما فقال سبحانه**: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا** ﴾ **[النساء: 43] ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** ﴾ **[المائدة: 6]** وقال سبحانه أيضا: **﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ** ﴾ **[الحج: 76].**

فالتخفيف ورفع الحرج عام في الشريعة ولم يشترط سبحانه بالسفر أن لا يكون سفر معصية أو أن يكون سفر طاعة أو مباحا([[378]](#footnote-378)). قال الشاطبي:"إن المولع بعصية من المعاصي، لا رخصة له البتة، لأن الرخصة هنا هي عين مخالفة الشرع."([[379]](#footnote-379)) وقد ساق الشيخ عليش هذه القاعدة في معرض حديثه عن المضطر لأكل الميتة في السفر([[380]](#footnote-380))، وأيضا في الترخيص للعاصي بسفره في المسح على الجوارب أو الخف([[381]](#footnote-381)).

## الفرع الثالث: الألفاظ الاخرى للقاعدة

* هل تبطل المعصية الترخص أم لا ؟([[382]](#footnote-382))
* العصيان هل ينافي الترخيص ام لا ؟([[383]](#footnote-383))
* اختلف المالكية في الرخصة أهي معونة فلا تتناول المعاصي أم هي تخفيف فتتناوله؟([[384]](#footnote-384))
* الرخص لا تستباح بالمعاصي([[385]](#footnote-385)).
* اختلف في العصيان هل ينافي الترخص أم لا؟([[386]](#footnote-386)).

## الفرع الرابع: أدلة القاعدة

تشهد لهذه القاعدة أدلة كثيرة منها:

**\* من القرآن:** قوله تعالى**: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾ **[المائدة: 3]**، ووجه الدلالة أن الله عز وجل جعل دينه يسرا، وشرع الرخص لأصحاب الأعذار الشرعية تخفيفا عليهم بشرط أن لا ترتبط هذه الرخص بالمعاصي ؛ لأن الترخيص معونة والعاصي ليس أهلا لذلك.

**ومن السنة**: قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته"([[387]](#footnote-387))، رواه أحمد([[388]](#footnote-388)) وابن حبان، ووجه الدلالة أن الله تعالى استحب من العبد أن يأخذ برخصه الشرعية كما يأخذ بعزائمه دون أن يكون ذلك على معصية أو في معصية، لأنه لا يستعان برخص الله على معصيته.

## الفرع الخامس: تطبيقات القاعدة ومستثنياتها.

* قصر الصلاة أو الإفطار في رمضان للمسافر العاصي باطل، وعليه القضاء في الصلاة، والكفارة في الصيام". فالقصر والإفطار في السفر رخصة، فلا يناط بمعصية. كما أن السفر في هذه الحالة في حكم المعدوم استنادا إلى قاعدة: "المعدوم شرعا كالمعدوم حسا" فالسفر في الحرام يكون معدوما شرعا، وعليه فهو كالمعدوم حسا،([[389]](#footnote-389)).
* المسح على الخفين للعاصي: فيه وجهان أصحهما: نعم لأن ذلك جائز بلا سفر.والثاني: لا، تغليظا عليه، كأكل الميتة([[390]](#footnote-390)). قال القرافي: "قال صاحب الطراز: إذا قلنا لا يمسح إلا المسافر فيشترط في السفر الإباحة، قياسا على القصر والفطر، ولأن الرخص لا تستباح بالمعاصي، وإذا قلنا: يمسح الحاضر والمسافر، فهل يمسح العاصي بسفره؟ قولان، والصحيح المسح، لأن عدم الاختصاص يصير طرديا في الرخصة".([[391]](#footnote-391))
* المضطر إلى أكل الميتة في سفر المعصية هل يرخص له في أكلها، وهو الصحيح، حفظا للنفس حتى إنهم عدوا الأكل عزيمة، وترك الأكل معصية، أو لا يأكل، لأن العاصي لا يعان.([[392]](#footnote-392))
* لو استنجى بمطعوم أو محترم أي له حرمة، كالذي كتب عليه اسم معظم، أو علم شرعي، لا يجزئه الاستنجاء في الأصح، لأن الاقتصار على الحجر رخصة فلا يناط بمعصية.([[393]](#footnote-393))
* لو جن المرتد وجب عليه قضاء صلوات أيام الجنون، بخلاف ما إذا حاضت المرتدة لا تقضي صلوات أيام الحيض لأن سقوط القضاء عن الحائض عزيمة، وعن المجنون رخصة، والمرتد ليس من أهل الرخصة([[394]](#footnote-394))، يقول الزركشي في البرهان: " لو جن المرتد، ثم أفاق وأسلم لزمه قضاء الفائتة زمن جنونه، مع أن سقوط القضاء عن المجنون تخفيفا، والمرتد ليس من أهل التخفيف "([[395]](#footnote-395)).
* إذا سكر بمحرم وطال زوال عقله لم تسقط عنه الصلاة بل عليه قضاء ما فاته جميعا من صلاته باتفاق([[396]](#footnote-396)).

## الفرع السادس: مستثنيات القاعدة:

وقد استثني من هذه القاعدة صور منها:

ـ لو شربت دواء فأسقطت وصارت نفساء، لا تقضي الصلاة أيام نفاسها وإن كانت عاصية في الأصح([[397]](#footnote-397)).

ـ صحة المسح على الخف المغصوب والمسروق على الأصح، والفرق بينه وبين ما سبق أن المسافر العاصي لا يستبيح المسح، ولأن المعصية هنا لا تختص باللبس، ولهذا، لو ترك لبسه لم يترك المعصية وهناك المعصية بالسفر([[398]](#footnote-398)).

ـ إذا صب الماء بعد الوقت لغير غرض وتيمم، فقيل تجب الإعادة لعصيانه، والأصح لا، لأنه فاقد([[399]](#footnote-399)).

ـ صحة التيمم بتراب مغصوب، كما جزم به النووي في شرح المهذب مع أن التيمم رخصة.([[400]](#footnote-400)).

ـ يجوز للعاصي أكل الميتة حالة الاضطرار لأن الاضطرار لا فرق فيه بين الطائع والعاصي قال الدكتور الروكي حفظه الله بعد أن استعرض قول القرطبي([[401]](#footnote-401)) في المسألة من أن إتلاف المرء نفسه في سفر المعصية أشر معصية مما هو فيه،([[402]](#footnote-402)) وهذا هو الفقه الحي الذي ينسجم مع روح الشريعة وطبيعة الواقع، لأن الحفاظ على النفس مأمور به بالنص، قال الله تعالى: **﴿** يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء: 29] ولأن العاصي المضطر لا يأبه ـ حين عصيانه ـ بما يجوز له وبما لا يجوز"([[403]](#footnote-403)).

## المطلب الرابع: النادر لا حكم له

## الفرع الأول: شرح ألفاظ القاعدة لغة واصطلاحا

**النادر لغة**: من ندر الشيء، يندر، ندورا، بمعنى سقط، ونوادر الكلام تندر وهي ما شد، ويقال لا يكون إلا ندرة أو في الندرة يعني أحيانا قليلة([[404]](#footnote-404)).

واصطلاحا: قال الإمام الجرجاني ـ رحمه ـ في كتابه التعريفات هو: "ما قل وجوده"([[405]](#footnote-405))

**الحكم لغة**: المنع([[406]](#footnote-406)) مصدر قولك حكم ينهي حكم أي حكم له وحكم عليه، والحكم القضاء بالعدل([[407]](#footnote-407)).

أما في **الإصطلاح**: الحكم يعني اسناد أمر إلى أمر آخر ايجابا أو سلبا، والمقصود هو الحكم الشرعي الذي هو حكم الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين([[408]](#footnote-408)).

## الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وسياقها

تعني القاعدة أنه لا يلتفت إلى النادر في تقعيد الأحكام الشرعية، وإنما العبرة بالأحوال الغالبة التي يكثر حصولها. لأن النادر لا حكم له وإنما يعطى له حكم الغالب([[409]](#footnote-409)).

قال القرافي([[410]](#footnote-410)) في الفروق "اعلم أن الأصل اعتبار الغالب وتقديمه على النادر وهو شأن الشريعة، كما يقدم الغالب في طهارة المياه، وعقود المسلمين، ويقصر الصلاة في السفر... ويمنع شهادة الأعداء والخصوم لأن الغالب منهم الحيف"([[411]](#footnote-411)).

وقد ساق الشيخ عليش هذه القاعدة في مواطن كثيرة، ومن ذلك: أن الوضوء لا ينتقض باللمس إن انتفيا قصد اللذة ووجدانها، إلا القبلة بفم، فإنها تنقض الوضوء مطلقا دون تقييد بقصد اللذة ووجدانها لأنها لا تنفك عن وجدانها غالبا والنادر لا حكم له([[412]](#footnote-412)).

وفي مسألة حيض الحامل، أنها إذا كانت تحيض لزم أن لا يدخل الحيض على عدمه،و براءة الرحم، إذ الغالب عدمه، فإذا حصل نزوله، وتكاثر مدة الحمل، فإنه يكتفي به في العدة والإستبراء رفقا بالنساء اعتبارا للغالب وطرحا للنادر([[413]](#footnote-413)).

## الفرع الثالث: أدلة القاعدة

الدليل على القاعدة أن في الشريعة الإسلامية، ما كثر نفعه وغلبت مصلحته أعطى حكم الغالب وكان مشروعا، وما قل نفعه وندر صلاحه أعطي حكم الغالب وكان غير مشروع([[414]](#footnote-414))، ودليل ذلك قوله تعالى **﴿** يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: 219]. ووجه الدلالة أن الله سبحانه وتعالى لم يعتبر منفعة الخمر والميسر، فحكم في الغالب فيهما وألغى النادر.

ومن السنة حديث، عدي بن حاتم([[415]](#footnote-415)) ـ رضي الله ـ عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت: إنا قوم نصيد بهذه الكلاب فقال: "**إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله، فكل مما أمسكن عليك، وإن قتلن إلا أن يأكل الكلب، فإني أخاف أن يكون أمسكه على نفسه، وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل**([[416]](#footnote-416))**.**

ووجه الدلالة أن الغالب في صيد الكلب المعلم يكون لصاحبه، والنادر أن يكون لنفسه. فألغى النبي صلى الله عليه وسلم الاحتمالات النادرة وألحق هذه الصورة بالغالب، إلا أن يترجح النادر بقرائن تقوية، كأن يأكل الكلب من الصيد([[417]](#footnote-417)).

## الفرع الرابع: تطبيقات القاعدة ومستثنياتها

* إذا خلقت أنثى بلا غشاء بكارة، فهي في حكم الأبكار قطعا([[418]](#footnote-418)).
* الغالب في النساء عدم الحيض في الحمل لاحتباس الدم لتخلق الجنين وغذائه، ووقوعه نادرا، والنادر لا يلتفت إليه([[419]](#footnote-419)).
* لا عذر للمكلف في الجهل بالحكم الشرعي إذا كان في دار الإسلام،لأن الغالب انتشار خطاب الشرع ولا عبرة للنادر([[420]](#footnote-420))
* الحكم بموت المفقود لمرور تسعين سنة من عمره مستند على الشائع الغالب بين الناس من أن الإنسان لا يعيش أكثر من تسعين سنه، وهناك من يعيش أكثر من تسعين سنة إلا أنه نادر، والنادر لاحكم له([[421]](#footnote-421)).
* الغالب في السفر المشقة، لذا جاءت الشريعة بقصر الصلاة، وفطر الصائم في السفر، عملا بالغالب، دون الالتفات إلى الناذر، الملك المرفه([[422]](#footnote-422)).

## الفرع الخامس: مستثنيــــات القـــــــاعـــدة

* الأصل هو إلحاق المتردد بين الغالب والنادر بما عم وغلب، إلا أنه قد يلغى هذا الأصل ويعمل بالنادر إذا ترجح، أو كان في إعماله تيسير على المكلفين ورفع الحرج عنهم، وصور ذلك كثيرة منها:
* الأصبع الزائدة لو قطعت لا تلحق بالأصلية في حكم الدية([[423]](#footnote-423))
* النعال الغالب عليها مصادفة النجاسات، والنادر سلامتها، ومع ذلك ألغى الشارع حكم الغالب وأثبت حكم النادر، وكل ذلك رحمة وتوسعة بالعباد([[424]](#footnote-424))
* الغالب في أن المرأة تلد بعد تسعة أشهر، فإذا ولدت المرأة بعد الطلاق بخمس سنين على أقصر تقدير، أو ولدت بعد زواجها بستة أشهر، جاز أن يكون الولد من زنا وهو الغالب،أو من وطء الزوج وهو نادر، فألغي الغالب، وألحق الولد بالزوج، رحمة بالعباد، تحصيلا للستر. وصونا للأعراض من الهتك.([[425]](#footnote-425))
* المتهمون ممن اشتهروا بالسرقة والإجرام، لا يجوز أخذهم بالتهمة دون بينة أو إقرار، مع أن الغالب صواب اتهامهم، والنادر عدمه، فألغي الغالب صونا للأعراض والدماء([[426]](#footnote-426))
* الإشتغال بالعلم مأمور به مع أن الغالب في الناس الرياء، والنادر الإخلاص، ومقتضى الغالب النهي، لأن وسيلة المعصية معصية، فلم يعتبر الشرع الغالب، وأثبت حكم النادر([[427]](#footnote-427)).
* شهادة العدل المبرز لنفسه، أو لولده أو والده، على خصمه، أو حكم الحاكم العدل بعلمه، أو شهادته على فعل نفسسه بعد عزله، الغالب في ذلك كله الصدق، وقد ألغاه الشارع احتياطا للحقوق، وسدا لباب التساهل في الأحكام([[428]](#footnote-428)).

## المطلب الخامس: الأصل بقاء ما كان على ما حاله

## الفرع الأول: شرح ألفاظ القاعدة

**الأصل لغة**: قال ابن فارس: "الهمزة والصاد واللام: ثلاثة أصول، متباعد بعضها عن بعض، أحدها: أساس الشيء، والثاني: الحية، والثالث: ما كان من النهار بعد العشي، فأما الأول: فالأصل أصل الشيء"([[429]](#footnote-429)) وقال ابن منظور: "الأصل أسفل الشيء"([[430]](#footnote-430)). وقيل هو ما يبنى عليه غيره([[431]](#footnote-431)).

وللأصل معان لغوية أخرى ذكرها علماء الأصول منها([[432]](#footnote-432)):

ـ الأصل: ما بني عليه غيره.

ـ ما يتفرع عليه غيره.

ـ منشأ الشيء.

ـ ما يستند تحقق الشيء إليه.

**اصطـــلاحا**: استعمل العلماء كلمة "الأصل" في اصطلاحات أخرى، غير تلك المذكورة في المعاني اللغوية، وسنذكر عدد من تلك المصطلحات التي ذكرها علماء الأصول، واستعملوها في كتبهم ومنها:([[433]](#footnote-433))

1- الدليل: يقال: الأصل في هذه المسألة، قوله تعالى، أي الدليل على هذه المسألة.

2 - الراجح: نحو: الأصل عدم الحذف، أي الراجح، وعندما تعارض الحقيقة والمجاز فالحقيقة هي الأصل، أي الراجح.

3 - القاعدة المستقرة أو المستمرة، أو الكلية: كما يقال: إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل، والأصل أن المشقة تجلب التيسير، والأصل في الأمر الوجوب.

4- المستصحب: نحو من تيقن الطهارة وشك في زوالها فالأصل الطهارة أي المستصحب الطهارة.

5- المقيس عليه: وهو ما يقابل الفرع في باب القياس، كما يقال: الخمر أصل والنبيد فرع.

**بقاء ما كان**: أي ثبوت الأمر في الزمان الحاضر.

**على حاله**: أي على ما ثبت عليه في الزمان الماضي([[434]](#footnote-434)).

## الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وسياقها

هذه القاعدة تندرج ضمن القاعدة الكلية "اليقين لا يزول بالشك"، وتسمى عند الأصوليين "بدليل الاستصحاب"([[435]](#footnote-435))، ومفادها أن ما ثبت في الزمن الماضي ـ ثبوتا أو

نفياـ يبقى على حاله، ولا يتغير ما لم يوجد دليل يغيره، أي أن البقاء على الأمر المعروف هو الأصل، ولا ينتقل عنه إلا بيقين([[436]](#footnote-436)). وقد تحدث الشيخ عليش رحمه الله عن هذه القاعدة في مسألة الشك في الحدث الذي هو شك في المانع لا في الشرط، لتحقق الوضوء فوجب طرح الشك والبناء على أصل الحال الذي هو الطهارة، لأن الأصل بقاء ما كان على حاله([[437]](#footnote-437)).

## الفرع الثالث: الألفاظ الأخرى للقاعدة

* الأصل استصحاب الحال حتى يظن عدم البقاء وقيل حتى يوقن([[438]](#footnote-438)).
* الأصل بقاء الشيء لمن هو في يده إلا بدليل([[439]](#footnote-439)).
* ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه([[440]](#footnote-440)).

## الفرع الرابع: أدلة القاعــدة

وردت أحاديث كثيرة تدل على صحة هذه القاعدة، منها: أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل البينة على المدعي ولم يطالب المدعى عليه بالبينة لأنه متمسك بالأصل، وذلك في حديث لابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" **لو أعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه**([[441]](#footnote-441)).

وقوله صلى الله عليه وسلم في الصيد:"**و إن وجدته غريقا فلا تأكله، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك**"([[442]](#footnote-442)).و قوله صلى الله عليه وسلم:"**و إن خالطها كلاب من غيرها، فلا تأكل فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره**"([[443]](#footnote-443)).ووجه الدلالة في ما سبق أن ما أشكل يحمل على أصله الذي كان عليه ولا يعدل عنه إلى بدليل([[444]](#footnote-444)).

## الفرع الخامس: تطبيقات القاعدة

* من تيقن الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر، أو تيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث([[445]](#footnote-445)).
* المفقود يحكم بحياته مالم تثبث وفاته حقيقة بالبينة، أو حكما بأن يقضي القاضي بموته بعد موت جميع أقرانه، وبناء على ذلك لا يجوز التصرف في ماله بالبيع ولا بالإرث حتى يتبين موته أو يظل عمرا لا يعيش أقرانه في الغالب([[446]](#footnote-446)).
* إذا اختلف المتبايعان في قبض الثمن، فالقول للبائع أنه لم يقبض،لأنه متمسك بالأصل،إلا أن يبين المشتري السلعة التي جرت العادة أن المشتري يتسلمها إلا بعد دفع الثمن، أو أن يمضي من الزمان الطويل ما لا يمكن للبائع الصبر عليه عادة دون قبض الثمن،فليس القول قول البائع في عدم القبض، وإذا اختلف المتبايعان في قبض المثمون، فالقول للمشتري، لأنه متمسك بالأصل إلا أن تكون هناك عادة فيعمل بها([[447]](#footnote-447)).
* لو ادعى المدين إيصال الدين للدائن، والدائن أنكر الإيصال، فالقول مع اليمين للدائن، لأن الدين تعلق بذمة المدين في الماضي فو باق في ذمته حتى يثبت أنه قد قضاه وسلمه لصاحبه([[448]](#footnote-448)).
* من شترى سلعة على رؤية متقدمة، فادعى أن المبيع قد تغير عن حالته التي رآها عليها، وأن البيع منحل، قال ابن القاسم القول قول البائع، لأن الأصل بقاء ما كان على حاله، وقال أشهب: القول قول المشتري، لأن الأصل براءة ذمتة من الثمن([[449]](#footnote-449)).

## الفرع السادس: مستثنيات القاعدة:

* إذا ادعى المودع رد الوديعة أو هلاكها، والمالك ينكر، فالقول للمودع، مع أن الأصل بقاؤها عنده، وذلك لأن كل أمين ادعى رد الأمانة إلى مستحقها فالقول قوله بيمينه، لأن الأصل براءة الذمة وعدم التعدي والتقصير.([[450]](#footnote-450))
* لو ادعت المرأة مضي عدتها في مدة تحتمل، صدقت بيمينها مع أن الأصل بقاء العدة بعد وجودها، وذلك لأن مضي العدة من الأمور التي لا تعلم إلا منها، فإذا لم يقبل قولها في مضيها لا يمكن ثبوث مضيها أصلا، فقبل قولها في ذلك ضرورة([[451]](#footnote-451)).

# المبحث الثاني: دراسة نماذج من الضوابط الفقهية

## المطلب الأول: كل نجاسة شق الاحتراز منها عفي عنها([[452]](#footnote-452))

## الفرع الأول: شرح ألفاظ القاعدة

**النجاسة** **لغة:** من النجس بسكون الجيم والنجس بفتح الجيم وينجس نجسا فهو نجس والنجس، الدنس القذر([[453]](#footnote-453))، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: 28]

**واصطلاحا:** هي القذارة التي أمر الشرع بالتنزه عنها وإزالتها عن الثوب والبدن، وعن كل ما يشترط طهارته حين الاستعمال، كطهارة الثوب والبدن حال الصلاة والطواف وهي نوعان: نجاسة عينية أو حقيقية: وهي التي لا تطهر بحال؛ لأن عينها نجسة، كروث الحمار، والدم، والبول ونجاسة حكمية: وهي أمر اعتباري يقوم بالأعضاء، ويمنع من صحة الصلاة، ويشمل الحدث الأصغر الذي يزول بالوضوء كالغائط، والحدث الأكبر الذي يزول بالغسل كالجنابة([[454]](#footnote-454)). والأصل الذي تزال به النجاسة هو الماء، فهو الأصل في التطهير، لقوله تعالى: **﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴾ [الأنفال: 11].**

**الاحتــــــــراز** لغة: من احْتَرَزْتُ من كذا وتحرزت، والاحتراز: التحفظ، يقال تحفظ عنه أي احترز([[455]](#footnote-455)). واصطلاحا يفيد الاحتراز في معناه الاصطلاحي التحفظ.

**العفــــــــو** **لغة**: مصدر عفا يعفو عفوا، والعفو له معان عديدة في اللغة منها:

الإسقاط: يقال عفوت عن الحق إذا أسقطته.([[456]](#footnote-456))

\* الترك: ومنه عفو الله سبحانه وتعالى عن خلقه أي تجاوزه عن ذنوبهم وترك عقابهم فضلا منه سبحانه وهو العفو الغفو ([[457]](#footnote-457)) قال تعالى: **﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: 148]**

* السهولة: يقال أدرك الأمر عفواً صفواً أي في سهولة وسراج،([[458]](#footnote-458)) **ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: 129]**

**واصطلاحا**: ورد لفظ العفو عند الفقهاء بما يفيد معناه اللغوي ومن ذلك ما جاء في الموافقات: "إن الأحكام الخمسة إنما تتعلق بأفعال المكلفين مع القصد إلى الفعل وأما دون ذلك فلا، وإذا لم يتعلق بها حكم منها مع وجدانه ممن شأنه أن يتعلق به هو العفو المتكلم فيه"([[459]](#footnote-459)).

## الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للضابط وسياقه

يعني الضابط أن كل مالا يستطيع المكلف التحفظ منه، والابتعاد عنه، من الأمور المطلوب منه تركها، لكونها تفسد عبادته ومعاملاته يتجاوز عنه، ولا يؤاخذ به، لأنه خارج عن طاقتة لأن فيه حرج ومشقة، وهما مرفوعان عنه.([[460]](#footnote-460))

يقول الإمام القرافي-رحمه الله-:"اعلم أن صاحب الشرع قد تسامح في جهالات في الشريعة فعفا عن مرتكبها وأخذ بجهالات فلم يعف عن مرتكبها، وضابط ما يعفى عنه من الجهالات: الجهل الذي يتعذر الاحتراز عنه عادة، ومالا يتعذر الاحتراز عنه ولا يشق، لم يعف عنه.([[461]](#footnote-461))وهذا الضابط يتجلى فيها منطق التيسير والسماحة والتخفيف عن العباد الذي أرشدت إليه نصوص القرآن الكريم، وهو متفرع عن القاعدة الكبرى" المشقة تجلب التيسير".([[462]](#footnote-462)) وقد ساقه الشيخ عليش فيمعرض حديثه عن خروج الدم والقيح من الجرح إذا لم يتصل خروجه،ولم يبلغ قدر الدرهم وعن ويسير البول...، قال الشيخ عليش" لأن بدن الإنسان بالنسبة له كقربة ملآنة فالاحتراز عنها عسر"([[463]](#footnote-463)).

## الفرع الثالث: أدلة الضــابط

أدلة الضابط هي عموم الأدلة الدالة على رفع الحرج عن هذه الأمة، ومن ذلك: قوله جل وعلا**: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة: 6].**

وقوله تعالى: **﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة: 185]**.

ومن السنة أن الرسول صلى الله عليه وسلم حكم بطهارة الهرة بناء على مشقة الاحتراز منها، حيث قال: " **إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات"**.([[464]](#footnote-464))

فهذه النصوص وغيرها تدل دلالة واضحة على أن رفع الحرج والتيسير والتخفيف من أسمى مقاصد الشرع الحنيف.

## الفرع الرابع: تطبيقات الضابط

* أجمع الفقهاء على نجاسة الدم المسفوح أي السائل أو الجاري،([[465]](#footnote-465)) ولكنهم اختلفوا في حكم العفو عنه إذا أصاب الثوب أو البدن، فذهب المالكية والحنفية إلى أنه يعفى عن مقدار الدرهم منه، وذهب الشافعية إلى أنه يعفى عن يسيره عرفا.([[466]](#footnote-466))
* إذا انكشف شيء من عورة المصلي فقد اختلفت آراء الفقهاء في حكم العفو عنه، فمذهب الحنفية والحنابلة أن انكشاف جزء يسير من العورة معفو عنه ولا تبطل به الصلاة.([[467]](#footnote-467)) أما مذهب المالكية فيعفى عن انكشاف فخذ الرجل وباطن قدم الحرة في الصلاة وهما من العورة المخففة عندهما([[468]](#footnote-468)).
* الطين الذي يحدث في الشوارع إذا تيقن أن فيه نجاسة، فإنه يعفى عن يسيره لمشقة الاحتراز([[469]](#footnote-469)).
* إذا انتضح عليه من البول مثل رؤوس الإبر لم يلزمه غسله لأن فيه بلوى، فمن بال في يوم ريح لابد أن يصيبه ذلك خصوصا في الصحارى.([[470]](#footnote-470))
* الذباب ونحوه مما لا يمكن التحفظ منه كبعوض ونمل ونحوه، إذا جلس على عذرة أو بول أو نحوهما ثم جلس على ثوب أو جسد فإنه يعفى عنه للمشقة.([[471]](#footnote-471))
* صحة الصوم مع ابتلاع غبار الطريق، وابتلاع الدقيق عند غربلته، وبقايا الماء عند المضمضة، لأن الصائم لا يستطيع التحرز من هذه الأمور.([[472]](#footnote-472))
* صحة الصلاة بيسير النجاسة التي يعسر التحرز منها، كفضلات النجو بعد الاستجمار، وبقايا الدم في الثوب أو البدن وغير ذلك.([[473]](#footnote-473))
* جواز البيع مع ما قد يقع فيه من يسير الغرر الذي لا يمكن التحرز منه،كبيع الفستق والبندق والرمان،و البطيخ، وسائر ما يباع في قشرته من الثمار والفواكه.([[474]](#footnote-474))
* الأصل أن بيع الغرر باطل للحديث. والمراد ما كان فيه غرر ظاهر، يمكن الاحتراز عنه، فأما ما تدعو إليه الحاجة ولا يمكن الاحتراز عنه كأساس الدار، وشراء الحامل مع احتمال أن الحمل واحد، أو أكثر، وذكرأو أنثى، وكامل الأعضاء أو ناقصها، وكشراء الشاة التي في ضرعها لبن، ونحو ذلك، فهذا يصح بالإجماع.([[475]](#footnote-475))

## المطلب الثاني: يزكى الربح لحول الأصل

## الفرع الأول: شرح ألفاظ الضابط لغة واصطلاحا

**الربـــــح**: **لغة**: من الربح والربح والرباح: النماء في التجر، وربح في تجارته يربح ربحا ورباحا أي استشف، والعرب تقول: رَبِحَتْ تجارته إذا ربح صاحبها، قال تعالى**: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: 16]"**([[476]](#footnote-476))**.**

**واصطلاحا**: عرفه ابن عرفة بـ: "زائد ثمن مبيع تجر على ثمنه الأول" فقوله: "زائد" ولم يقل زيادة، لأن الربح المراد منه اصطلاحا هو العدد الزائد لا الزيادة. وقوله: "ثمن مبيع" احترز به من زيادة غير ثمن المبيع. وقوله: "تَجْرٍ" احترز به ممن اشترى سلعة بعشرة دنانير ثم باعها بخمسة عشرة وكانت للقنية. وقوله: "على ثمنه الأول" احترز به من زيادة ثمن البيع إذا نما له في نفسه من غير مراعاة الثمن الأول. ([[477]](#footnote-477))

**الحــــــول** **لغة**: الحول أصله حول: والحاء والواو واللام أصل واحد، وهو تحرك في دور، فالحول العام، وذلك أنه يحول، أي يدور، يقال حالت الدار وأحالت وأحولت: أتى عليها الحول، وأحْوَلْتُ أنا بالمكان وأحَلْت: أي أقمت به حولا.([[478]](#footnote-478))

و **اصطلاحا**: الحول: السنة، اعتبارا بانقلابها ودوران الشمس في مطالعها ومغاربها، ومنه: "حالت الشمس": تحولت.([[479]](#footnote-479)) والحول: ما له قوة في أحد هذه الأصول الثلاثة، ومنه: لا حول ولا قوة إلا بالله، وحول الشيء: جانبه الذي يمكنه أن يحول إليه.([[480]](#footnote-480))

## الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للضابط وسياقه

نشيرأولا إلى أن الأموال التي تجب فيها الزكاة خمسة أنواع وهي([[481]](#footnote-481)):

* السائمة ([[482]](#footnote-482)) من بهيمة الأنعام ( الإبل والبقر والغنم ).
* الأثمان ( الذهب والفضة ).
* قيم عروض التجارة.
* ما يكال ويدخر من الزروع والثمار.
* المعادن.

أما الأثمان والأنعام وقيم عروض التجارة تجب فيها الزكاة لأنها مرصدة للنماء، والماشية مرصدة للدر والنسل، والأثمان وعروض التجارة مرصدة للربح، فقد اشترط لها الحول لأنها مظنة للنماء، وأما الزروع والثمار فهي زكاة في نفسها تتكامل عند إخراج الزكاة منها. وأما المعادن فهي بمنزلة الزرع والثمر لأنها مال مستفاد خارج من الأرض، إلا إذا كانت من جنس الأثمان فتأخذ حكمها لأنها مظنة للنماء ولذلك فإن ربح مال التجارة يجب ضمه إلى الأصل في حساب الحول ولتكميل النصاب ويزكي الجميع في نهاية حول الأصل.([[483]](#footnote-483)) وقد تحدث الشيخ عليش عن هذا الضابط في معرض حديثه عن بائع ماشية راجعة إليه بسبب عيب أو بسبب فلس للمشتري قبل قبض الثمن، فلا يلغيها ويحسبها من الحول كأنها باقية عنده ولم تخرج عن حوزته لأن الماشية تزكى لحول الأصل، وفي لفظ لآخر للشيخ عليش يزكى النتاج لحول الأصل.([[484]](#footnote-484))

## الفرع الثالث: أدلة الضابط:

قال ابن عثيمين –رحمه الله-: ودليل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث السعاة إلى أهل المواشي، فيأخذون الزكاة مما يجدون، مع أن المواشي فيها الصغار والكبار، ولا يستفصل متى ولدت، بل يحسبونها ويخرجونها حسب رؤوسها، وضرب مثالا لذلك بقوله: رجل عنده أربعون شاة تجب فيها الزكاة، فولدت كل واحدة ثلاثة، إلا واحدة ولدت اربعة، فأصبحت مائة وواحدا وعشرين ففيها شاتان مع أن النماء لم يحل عليه الحول، ولكنه يتبع الاصل "([[485]](#footnote-485)).

قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه للساعي: "**عد عليهم السخلة يحمله الراعي ولا تأخذها**"([[486]](#footnote-486))، والسخلة عين متمولة نشأت عن عين متمولة زكوية، كما نشأ الربح، وهو عين زكوية من عين زكوية، وهو أصله، كما ضمت السخال إلى الأصل وجعل حوله حولا لها،كذلك الأرباح تضم إلى الأصل في النصاب والحول، وذلك كله بناء على قاعدة التقدير، وهو إعطاء الموجود حكم المعدوم وإعطاء المعدوم حكم الموجود عند الضرورة،([[487]](#footnote-487)) حيث إن من شروط وجوب الزكاة دوران الحول، وهو لم يدر على الربح والسخال، فتعين تقدير الربح في التجارة، ووجود السخال في الماشية في أول الحول تحقيقا للشرط في وجوب الزكاة،([[488]](#footnote-488)) وبما أن الربح من جنس الأصل ومتولد عنه، فإن حكم الأصل يسري إليه في حساب الحول والنصاب.([[489]](#footnote-489)) ووجه الدلالة فيما سبق أن وجوب الزكاة على المال لا على المتمول.

## الفرع الرابع: تطبيقات الضابط

* إذا حال الحول على عشرة فأنفق منها خمسة، واشترى بخمسة منها سلعة فباعها بخمسة عشر، قال ابن القاسم: تجب الزكاة إن تقدم الشراء على الإنفاق، فإن التقدير حينئذ كان المال عشرة، وهذه عشرة ربح فكمل النصاب حينئذ.([[490]](#footnote-490))
* من كانت عنده عشرة دنانير فتاجر بها فصارت بربحها عشرين دينارا قبل الحول بيوم فيزكيها لتمام الحول؛ لأن ربح المال منه وحوله حول أصله كان الأصل نصابا أم لا كولادة الماشية.([[491]](#footnote-491))
* من ملك ما قيمته مائة درهم من عروض التجارة، وربح مائة أخرى أثناء الحول ضم الربح إلى الأصل، وزكى الجميع في نهاية حول الأصل([[492]](#footnote-492)).
* من عنده خمسون شاة للتجارة إذا باع بعضها وربح ما يساوي النصاب فعليه زكاتها في نهاية حول الأصل([[493]](#footnote-493)).

## المطلب الثالث: الشك في الزيادة كتحققه

## الفرع الأول: شرح ألفاظ الضابط لغة واصطلاحا

**الشك لغة**: نقيض اليقين وجمعه شكوك وهو الالتصاق واللزوم والاتصال([[494]](#footnote-494)).

**واصطلاحا**: قال الجرجاني: "الشك هو التردد بين النقيضين، بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك، وقيل الشك، ما استوى طرفاه، وهو الوقوف بين الشيئين لا يميل القلب إلى أحدهما "([[495]](#footnote-495)).

وقال الكفوي: الشك: "هو اعتدال النقيضين عند الإنسان وتساويهما."وذلك لوجود أمارتين متساويتين عنده في النقيضين أو لعدم الأمارة فيهما".([[496]](#footnote-496))

والشك كما يطلق على ما لا يترجح أحد طرفيه على الآخر، كذلك يطلق على مطلق التردد، كقوله تعالى:" ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ ﴾ [هود: 110] وفي الحديث: "**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**"([[497]](#footnote-497)).

## الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للضابط وسياقه

هذا الضابط متفرع عن القاعدة الفقهية: "الذمة إذا عمرت بيقين لا تبرأ إلا بيقين"([[498]](#footnote-498))، ومفاده أن كل مشكوك فيه يجب طرحه وعدم الالتفات إليه، والعمل باليقين لأن الذمة إذا عمرت بيقين لا تبرأ إلا بيقين.وعليه فمن شك كم ركعات صلى هل ثلاثا أم أربعا، فالثلاث متحققة والرابعة مشكوك فيها فتجعل كالعدم ويلغى الشك([[499]](#footnote-499)). جاء في المنثور للزركشي أن الشك في أثناء العبادة لا يرفعه إلا اليقين، ولا يجوز معه إلا الاجتهاد، كالمصلي يشك في عدد الركعات، فإنه يبني على اليقين.([[500]](#footnote-500))

وقد تحدث الشيخ عليش عن هذا الضابط فيما يتعلق بالسهو في الصلاة([[501]](#footnote-501))، وما يترتب على ذلك من السجود بحسب الزيادة والنقصان، وسأذكر نماذج من ذلك في تطبيقات هذا الضابط.

## الفرع الثالث: أدلة الضابط

الدليل على إلغاء كل شك، أن المكلف مأمور باليقين في أداء ما فرضه الشرع عليه، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "**إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدري كم صلى، ثلاثا أم أربعا، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن...**"([[502]](#footnote-502)). والحديث يفيد أن من شك في عدد الركعات في صلاته هل ثلاثا أم أربعا، فالثلاث متحققة، والرابعة مشكوك فيها، فتجعل كالعدم ويلغى الشك([[503]](#footnote-503)). وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالبناء على اليقين وإلغاء الشك في مسألة الحدث في الصلاة في قوله صلى الله عليه وسلم:"**لا تنفتل حتى تسمع صوتا أو تجد ريحا**."([[504]](#footnote-504)) ووجه الدلالة في الحديثين أن الاعتبار في أداء التكاليف الشرعية هو اليقين أو الظن الراجح وطرح كل مشكوك فيه.

## الفرع الربع: تطبيقات الضابط

* من شك في رباعية هل صلاها أربعا أو ثلاثا بنى على الثلاث لتيقنها وأتى برابعة فيسجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركعة التي أزال بها شكه، وكذا من شك في ثلاث أو اثنتين من المغرب بنى على اثنتين، ومن شك في سجدة أو سجدتين بنى على سجدة واحدة لأن الشك هنا على حقيقته، فلا يعتبر التوهم، إذ الظن كاليقين في الفرائض.([[505]](#footnote-505))
* من شك في عدد ركعات ما صلى، أو في عدد الأشواط في الطواف، أو السعي، بنى على الأقل طرحا للشك واستصحابا لتعمير الذمة،لأن المعتمد في إتمام العبادة إنما هو اليقين([[506]](#footnote-506)).
* من شك في إخراج ما عليه من الزكاة، أو الكفارات، أو قضاء رمضان، أو الهدي، أو أداء ما عليه من الصلاة، أو من الدين، فالواجب عليه الأداء وطرح الشك، لأن ذمته عمرت بهذه المأمورات بيقين فلا تبرأ منها ألا بيقين.([[507]](#footnote-507))
* من شك هل سهى في صلاته أو لا؟ طرح الشك ولا يلزمه سجود استصحابا للأصل.([[508]](#footnote-508))

## الفرع الخامس: مستثنيات الضابط:

* يعتد بالشك في باب المنهيات احتياطا للتحريم لمن كان سالم الخاطر غير موسوس، خصوصا إذا استند إلى سبب وأصل كالحلف، فمن حلف ألا يفعل شيئا، وشك هل فعله أم لا؟ كفر احتياطا، على أحد قولين.([[509]](#footnote-509))
* من طلق وشك في عدد الطلاق لزمه الثلاث، على مذهب المدونة، فاعتد بالمشكوك فيه من الطلاق احتياطا.([[510]](#footnote-510))
* من شك هل غسل أعضاء الوضوئه ثلاثا أو اثنين، المشهور أنه يبني على الأكثر ولا يزيد غسلة، لأن الزيادة إما أن تكون مندوبة إن كانت في الواقع هي الغسلة الثالثة، وإما أن تكون مكروهة، إن كانت في الواقع هي الرابعة، والقاعدة أن المكروه يقدم على المندوب عند التعارض،إعمالا لقاعدة:"درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"([[511]](#footnote-511))
* من شك في صلاة من خمس صلوات لا يعلمها على التعيين، فإنه يصلي خمسا وسبب ذلك هو الشك وهذا على خلاف إلغائه.([[512]](#footnote-512))

إذا شك في عين اليمين لزمه الجميع حتى يعلم السبب المبرئ([[513]](#footnote-513)).

## المطلب الرابع: ذكاة أم الجنين ذكاة له

## الفرع الأول: شرح ألفاظ الضابط لغة واصطلاحا

**الذكاة لغة**: الذال والكاف والحرف المعتل أصل واحد يدل على حدة في الشيء ونفاذ([[514]](#footnote-514))، والذكاة التطيب ومنه رائحة ذكية أي طيبة وسمي بها الذبح لأن الذكاة الشرعية جعلت المذبوح طيبا،و التذكية الذبح والنحر يقال ذكيت الشاة، والاسم الذكاة والمذبوح ذكي([[515]](#footnote-515)). ومنه قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [المائدة: 4].

**واصطلاحا:** ذبح الحيوان أو نحره بقطع حلقومه([[516]](#footnote-516)) أو مريئه([[517]](#footnote-517)) أو الودجان([[518]](#footnote-518))، لأن الحيوان الذي يحل،لا يجوز أكل شيء منه إلا بالتذكية،ما عدا السمك والجراد([[519]](#footnote-519)).

## الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للضابط وسياقه

معنى الضابط أن الجنين في بطن الحيوان، إذا كمل ونبت فيه الشعر يذكى بواسطة تذكية أمه، ولا يحتاج إلى تذكية مستقلة([[520]](#footnote-520)).

وقد ذكر الشيخ هذا الضابط في حديثه عن الجنين الذي وجد ميتا في بطن حيوان مباح بعد تذكيته فإن تذكيته حاصلة بذكاة أمه، شرط أن يكون قد تم خلقه ونبت وشعره لأن الضابط في ذلك أن ما لم يتم خلقه وينبت شعره لا يؤكل ولو خرج حيا وذكي([[521]](#footnote-521))

## الفرع الثالث: أدلة الضابط

أصل هذا الضابط الحديث النبوي الشريف: عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: قلنا يا رسول الله ننحر الناقة، ونذبح البقرة والشاة وفي بطنها الجنين أنلقيه أم نأكله؟ فقال:"**كلوه إن شئتم، فإن ذكاته ذكاة أمه**([[522]](#footnote-522))"([[523]](#footnote-523)). وهذا الحديث هو الذي استنبطت منه القاعدة الفقهية "التابع تابع"([[524]](#footnote-524))، وجه الاستدلال: أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم للجنين من حيث الذكاة بحكم أمه، فإذا حصلت تذكيتها فقد حصلت تذكيته أيضا؛ لكونه تبعا لها وقال الإمام البغوي في شرحه لمعالم السنن: "و في الحديث دليل على أن السنة في الإبل النحر وفي البقر والشاة الذبح وفيه أن من ذبح حيوانا فخرج من بطنها جنين ميت يكون حلالا"([[525]](#footnote-525)).

## الفرع الرابع: تطبيقات الضابط

أن جنين الشاة إذا خرج ميتا من بطن أمه بعد أن تم خلقه ونبت شعره ولم يذك، اعتبر مذكا بذكاة أمه وليس ميتة ومن ثم جاز أكل وبيعه والصلاة على جلده والانتفاع به وبيعه وإجارته ولو لم يذبح. فإن لم يتم خلقه ولم ينبت شعره فلا يؤكل ولو خرج حيا وذكي([[526]](#footnote-526)).

إذا خرج الجنين الذي تم خلقه ونبت شعره من بطن أمه حيا ـ تحقيقا أو شكاـ بعد ذكاتها، وجب نحره وندب إذا كان ميؤوسا من حياته([[527]](#footnote-527)).

إذا علم موت الجنين قبل تذكية أمه بنحو ضرب، فلا يؤكل ولو تم خلقه ونبت شعره، وإن شك في موته وحياته حين تذكيتها أكل([[528]](#footnote-528)).

# ⮰ ملحق للقــواعـــد الأصــوليــة

## أولا: قــواعـــد باب الاجتـــهاد

* الفتوى لا تتبع الهوى([[529]](#footnote-529))
* الاستدلال وظيفة المجتهد([[530]](#footnote-530))
* القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد([[531]](#footnote-531))
* المتقدم في المجتهد أو المقلد فعل ما وجب عليه([[532]](#footnote-532))
* الاجتهاد واجب والقدرة عليه مانعة من التقليد([[533]](#footnote-533))
* الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد([[534]](#footnote-534))

## ثانيا: قــواعد بـــاب العــلة

* الحكم ينتفي بانتفاء علته([[535]](#footnote-535))
* الحكم يدور مع علته وجودا وعدما([[536]](#footnote-536))
* الأصل بقاء كل أمر على حكمه الأصلي([[537]](#footnote-537))

## ثالثا: قواعـــد باب المطــلق والمقيــد

* المطلق يحمل على المقيد([[538]](#footnote-538))
* المطلق إنما يحمل على المقيد بقيد واحد لا بأزيد من قيد([[539]](#footnote-539)).

## رابعا: قواعد باب الخصوص والعموم

* الوارد على الخصوص أشد تأثيرا من الوارد على العموم([[540]](#footnote-540)).

## خامسا: قواعد باب الحكم الشرع

* لا يتوهم ترك واجب لتحصيل مندوب([[541]](#footnote-541)).
* المندوب لا يكفي عن الفرض([[542]](#footnote-542)).
* غير الواجب لا يقوم مقام الواجب([[543]](#footnote-543)).
* المندوب لا يقضى به([[544]](#footnote-544)).
* المندوب يلزم بالنذر([[545]](#footnote-545)).
* ما توقف الواجب عليه فهو واجب([[546]](#footnote-546)).
* الجواز جزء الوجوب واذا نسخ بقي الجواز([[547]](#footnote-547)).

## سادسا: قواعد باب الأمر والنهي

* الأمر بالأمر بشيء أمر بالشيء([[548]](#footnote-548)).

## سابعا: قواعــد باب النسخ

* تقديم العمل لدلالته على النسخ([[549]](#footnote-549)).

## ثامنا: قواعد باب المنطوق والمفهوم

* دلالة الاستثناء مفهوم والمنطوق وأقوى([[550]](#footnote-550))
* مراعاة الخلاف من الورع المندوب([[551]](#footnote-551))

# الخــــاتــــــــمـــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد: فهذه هي القواعد والضوابط الفقهية في كتاب" منح الجليل على مختصر سيدي خليل للإمام محمد عليش رحمه الله أرجو أن يكون فيها إضافة جديدة لعلم القواعد الفقهية، وقد توصَّلتُ من خلال بحثي هذا إلى النتائج التالية:

⮰ أن مختصر خليل قد بلغ من الشهرة مبلغا لم يبلغه غيره من المصنفات لعناية كبار العلماء به شرحا وحواشي تجاوزت المائة.

⮰ أن شرح منح الجليل هو أوسع الشروح وأكبرها وخاتمتها. لذلك جاء أكثر توضيحا وبيانا من الشروح التي سبقته على المختصر.

⮰ أن الشيخ عليش من أصل مغربي من أب ولادة فاس وأم من مصر، وأنه نشأ في أسرة ذات علم وفضل كانت السبب في تكوين شخصيته.

⮰ أن الغالب على مؤلفات الشيخ عليش هو الشروح والحواشي على المصنفات في مختلف الفنون والعلوم.

⮰ أن الشيخ عليش كان حاضرا بشخصيته العلمية في مؤلفه، واستطاع أن يتملص من دائرة التقليد الحرفي لصاحب المختصر، والاستدلال في الغالب على كل حكم في الأبواب الفقية محل الدراسة حيث لم تستشكل عليه عبارة الشيخ خليل رغم أن لغتة عبارة عن ألغاز، بل كان بمثابة العالم العارف، والمتبحر الماهر في مضامين المختصر.

⮰ أن كتب التراجم لم تف محمد عليش حقه في التعريف به كما هو الشأن لغيره من العلماء، وهو ما جعل الكثير من جوانب شخصيته يخيِّم عليها الغموض و يعرقل فهمها فهما صحيحا دقيقا.

⮰أن منهج محمد عليش في شرحه للمختصر اتسم بطابع الجدلية وطرح الافتراضات والاحتمالات والاجابة عنها في غالب الأبواب الفقهية المدروسة.

⮰ أن الفرق بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي لم يتميّز إلا في العصور المتأخرة، حيث تقرّر أن القاعدة الفقهية هي ما تجمع فروعا مختلفة من أبواب شتّى، الضابط يجمعها من باب واحد، والشيخ محمد عليش ـ رحمه الله لم يفرق بينهما.

⮰ أن القواعد الفقهية على قسمين بالنظر إلى الاتفاق على مضموﻧﻬا أو الاختلاف فيها:

- القسم الأوّل: قواعد متّفق عليها بين الفقهاء، كالقواعد الخمس الأساسية.

- القسم الثاني: قواعد مختلف فيها، وتخصّ مذهبا معيّنا من المذاهب، وترد غالبا بصيغة الاستفهام. وكلا هذين النوعين وارد في منح الجليل.

⮰ أنَّ ملامح التَّقعيد كانت واضحةً في فقه الإمام محمد عليش ـ رحمه الله-؛ فقد كان غالباً ما يتبع مباحثه بعد الاستدلال والمناقشة بصياغة قاعدةٍ فقهيةٍ تجمع المسائل والفروع من كل بابٍ، أو ضابطٍ فقهي يحكم المسائل حسبما يقتضيه المقام.

⮰ أن التقعيد الفقهي يعد من وسائل تبسيط وتسهيل دراسة الفقه الإسلامي وأول خطوة لتقنينه.

ومما لاحظته على الشيخ رحمه الله حسب علمي الضعيف أن غالب القواعد الفقهية الواردة عنده من النصوص النقلية أو ممن تقدمه من رواد التقعيد الفقهي، وأن نسبة القواعد الفقهية يبقى قليلا عنده مقارنة مع غيره من المؤلفين.

كما أنه أحيانا يأتي بالفروع الفقهية دون الاستدلال عليها أو التأصيل لها، وأحيانا أخرى ينقل بعض المسائل عن غيره دون أن يعزوها لأصحابها. لكن هذا ليس حطا من قيمة الكتاب ولا من إبداع صاحبه إذ يبقى له الفضل في شرح وتيسير مختصر خليل الذي عد من أمهات المذهب المالكي.

**وفي نهاية هذا المطاف أودُّ أن أذكر بعض المقترحات والتوصيات التي ظهرت لي من خلال دراستي لكتاب ـ منح الجليل ـ، وهي علىٰ النحَّو التالي:**

* نظرا لما لمسته من فائدة عظيمة في استخراج القواعد والضوابط الفقهية ودراستها، فإنني أدعو أهل العلم والباحثين لاختيار هذا اللون من الدراسة، وذلك باستقراء القواعد من أمهات الكتب الفقهية.
* إعادة إخراج كتاب منح الجليل في حلة منقحة تليق بالشخصية العلمية لمؤلفه وتسهل الاستفادة من درره ونفائسه.
* متابعة الموضوع وذلك باستخراج القواعد والضوابط الفقهية من الكتاب في الأجزاء المتبقية منه ومن باقي مؤلفاته.
* إثراء هذا الفن بإخراج مخطوطاته من غياهب الخزانات إلى نور المطبوعات، وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا، والاستفادة من مما تختزنه من ثروات فقهية وأصولية.
* جعل هذا الكتاب ـ منح الجليل ـ ضمن المقرر في البرامج التعليمية لأنه يحتوي على مادة فقهية غزيرة ذات الطابع المالكي في صورة مبسطة سهلة المأخذ.

وختاما أحمد الله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا على فضله وتيسيره ومنّه علي بإتمام هذا البحث، وأسأله تعالى أن يأجر مشرفه ومعينه وقارئه ومسدده.

**وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين**

**والحمد لله رب العالمين.**

**سبحانك اللهم وبحمدك**

**أشهد أن لا اله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.**

# فهرس الأحاديث النبوية

|  |
| --- |
| * " افعل ولا حرج." |
| * " ارجع فصل فإنك لم تصل." |
| * " صلوا كما رأيتموني أصلي". |
| * " كالراعي يرعى حول الحمى. " |
| * " كلوه إن شئتم، فإن ذكاته ذكاة أمه." |
| * " لو أعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم * و لكن اليمين على المدعى عليه." |
| * " وإن وجدته غريقا فلا تأكله، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك" |
| * "إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله، فكل مما أمسكن عليك، وإن قتلن إلا أن يأكل الكلب، فإني أخاف أن يكون أمسكه على نفسه،وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل. " |
| * "إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدري كم صلى، ثلاثا أم أربعا، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن". |
| * "إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدري كم صلى، ثلاثا أم أربعا، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن" |
| * "إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته." |
| * "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى." |
| * "إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات." |
| * "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" |
| * "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك". |
| * "عد عليهم السخلة يحمله الراعي ولا تأخذها" |
| * "كلوه إن شئتم، فإن ذكاته ذكاة أمه" |
| * "لا تنفتل حتى تسمع صوتا أو تجد ريحا" |
| * "لا تنفتل حتى تسمع صوتا أو تجد ريحا. " |
| * "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول." |
| * "من يرد الله به خيرا يفّقهه في الدّين" |
| * "و إن خالطها كلاب من غيرها، فلا تأكل فإنك إنما سميت * على كلبك ولم تسم على غيره" |
| * "يا عمرُ، أما شعُرتَ أن عمَّ الرجل صِنْوأبيه." |

# فهرس الأعلام

|  |
| --- |
| * ـ أبو عبد الله الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الملقب بعليش توفي سنة 1294هـ |
| * ـ أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي المعروف بابن الحاج توفي سنة 737 هـ. |
| * ـ أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس الأنصاري القرطبي توفي بها سنة 656 هـ. |
| * ـ الشيخ خليلتوفي سنة 1299هـ/1882م. |
| * ـ الشيخ سيدي مصطفى بن محمد بن أحمد عبد الخالق البناني توفي سنة: 1237هـ. |
| * ـ الشيخ عبد الله المنوفي المالكي توفي يوم السبت سابع رمضان المعظم من سنة 748هـ. |
| * ـ الشيخ محمد بن صالح بن مجدي بن ملوكة التونسي توفي سنة1276هـ. |
| * ـ الشيخ محمد بن محمد بن أحمد السنباوي المعروف بالأمير الصغير توفي سنة 1253هـ. |
| * ـ العلامة مصطفى البولاقي توفي 1293هـ. |
| * ـ برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد أبي القاسم محمد بن فرحون , توفي سنة 799هـ. |
| * ـ برهان الدين يعميري توفى سنة769هـ. |
| * ـ بهرام ابن عبد الله المالكي الدميري توفي 805هـ. |
| * ـ جمال الدين عبد الله بن مقداد الأفقهسي، توفي سنة 822هـ. |
| ـ شهاب الدين القرافي أبو العباس أحمد بن ادريس الصنهاجي القرافي ت684هـ. |
| * ـ عبد السلام أبو سعيد بن حبيب التنوخي سحنون في توفي سنة260 هـ. |
| * ـ عبد الملك بن سليمان بن حبيب توفي 238هـ |
| * ـ عبد الخالق بن علي بن الحسين الشهير بابن الفرات، توفي سنة 794هـ |
| * عبد الملك بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون توفي سنة212هـ. |
| * ـ عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد أبو طريق الطائي توفي سنة 67هـ. |
| * ـ عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن توفي سنة 704هـ. |
| * ـ محمد بن عبد الرحمان بن برهان الدين الرشيدي توفي سنة 754هـ. |
| * ـ محمد بن محمد الرعيني المالكي توفي 954هـ. |

# فهرس القواعد الفقهية

|  |  |
| --- | --- |
| * + **قواعــد النيـــات والمقــاصد** | |
| * لا يجزي تعليق النية على مشكوك فيه. |
| * النية الواحدة معنى جزئي لا يقبل الانقسام. |
| * إنما الأعمال بالنيات. |
| * لا يلزم من العلم بشيء قصده. |
| * المعاملة بنقيض المقصود. |
| * قصد الماضي محال. |
| * المغمى عليه غير مكلف فلا تصح نيته. |
| * الوسيلة تعطى حكم مقصدها. |
| * لا يثاب الانسان إلا على ما نوى. |
| * + **قواعــد التيسير ورفـع الحرج والمشقـة** | |
| * الاغتفار عسر الاحتراز. |
| * كل ما يعسر الاحتراز عنه عفي. |
| * الرخصة القاصرة على السفر لا يفعلها العاصي به. |
| * دين الله يسر. |
| * الرخص لا تناط بالمعاصي. |
| * المشقة تجلب التيسير. |
| * الرخص لا تتعدى محلها. |
| * الرخص لا يقاس عليها. |
| * لا كراهة في النسيان والجهل. |
| * + **قــــواعـــد الضــــرر** | |
| * الضرورة تبيح المحظور. |
| * ارتكاب أخف الضررين. |
| * إذ اجتمع ضرران قدم أخفهما. |
| * يقدم دفع الضرر عن الآدمي على دفعه عن غيره. |
| * المحرم المختلف فيه أولى بالارتكاب عند الضرورة من المحرم المجمع عليه. |
| * + **قواعــد الــعرف والعــادة** | |
| * إن جرى عرف بشيء عمل به لأنه كالشرط. |
| * ما يعاف في العادات يكره في العبادات. |
| * القرب معتبر بالعرف. |
| * العادة المقصود بها الرياء حرام مطلقا. |
| * + **قـــواعــد الشك واليــقــيـــن** | |
| * الظن كاليقين في الفرائض. |
| * القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد. |
| * الشك في أمر شك في مقابله. |
| * + **قــواعــد العبـــــــادات** | |
| * الشريف يندب التيامن فيه والخسيس يندب التياسر فيه. |
| * لا يلزم من اغتفار شيء وحدة اغتفاره مع غيره. |
| * ترك الواجب الذي ليس شرطا لا يقتضي البطلان. |
| * ما لا يحل لا يكفي فعله عن الواجب. |
| * يغتفر في السنة ما لا يغتفر في الفرض. |
| * لا تكليف إلا بفعل اختياري. |
| * الخروج من العبادة أشد من الدخول فيها. |
| المندوب يلزم بالنذر. |
| * النذر يوجب المندوب. |
| * لا يسقط فرض الإمام بفعل النائب. |
| المندوب لا يكفي عن السنة. |
| * الإجزاء لا يدل على الجواز. |
| * الكراهة لا تستلزم الإعادة. |
| * لا كراهة في النسيان والجهل. |
| * + **قواعـــد البــيوع والإجـــارة.** | |
| * من استهلك شيئا لزمته قيمته يوم استهلاكه. |
| * الرد بالعيب نقض للبيع. |
| * الإقالة بيع. |
| * الأجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته. |
| * أخد العوض بيع. |
| * + **قواعد الحدود والكفارات** | |
| * الحد يدرأ بالشبهة. |
| * الحد زاجر أم جابر؟. |
| * كل ما أوجب الكفارة في الفرض أوجب القضاء في النفل. |
| * الكفارة لا تثبت بالقياس. |
| * + **قواعد مشـــــــــتركة** | |
| * الأصل بقاء ما كان على حاله. |
| * الأصل بقاء كل أمر على حكمه الأصلي. |
| * لا يترك واجب لتحصيل مندوب. |
| * المندوب لا يكفي عن الفرض. |
| * نية الفضيلة لا تكفي عن نية الفريضة. |
| * غير الواجب لا يقوم مقام الواجب. |
| * ما توقف الواجب عليه فهو واجب. |  |
| * + **قــــواعـــد عامـــــــــة** | |
| * التابع يشرف بشرف متبوعه. |
| * من استظهر شيئا يستظهر ما بني عليه. |
| * النادر لا حكم له. |
| * المعدوم شرعا كالمعدوم حسا |
| * عدم الشرط يستلزم عدم المشروط |
| * المشبه لا يساوي المشبه به |
| * الإسلام يجب ما قبله |
| * لا يتقرب إلى الله تعالى بمنهي عنه |
| * يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع |
| * المتبوع لا يكون تابعا |
| * أعلى الشيء ما يحصل بالمبالغة فيه وأقله ما يحصل بدونها |
| * ما قارب الشيء يعطي حكمه |
| * حق التابع لحوق متبوعه بالقرب |
| * الشيء يتبع متعلقه في الشرف |
| * الحكم بالمعلق يستلزم الحكم بالمعلق عليه |
| * حكم الحاكم يرفع الخلاف |
| * لا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به |
| * الشيء إذا أطلق انصرف إلى أكمله |
| * حفظ النفس والمنافع واجب ـ |
| * الغالب كالمحقق |
| * إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام |
| * الضيق على الفقراء والمساكين أشد منه على الأغنياء |
| * الترك كالفعل أو لا؟ |
| * الخطأ والعمد في أموال الناس سواء |

# فهرس الضوابط الفقهية

|  |  |
| --- | --- |
| * **ضوابـط باب الطهارة** | |
| * الصعيد الطاهرلا يرفع الحدث. |
| * النجس أحد أوصاف الماء فان غيره سلب طهوريته وطاهريته. |
| * دخان النجس نجس. |
| * حكم المتغير كمغيره. |
| * جلد الميتة لا يطهر بدبغه. |
| * المحافظة على الصلاة في وقتها مقدمة وجوبا على طهارة الخبث. |
| * المضاف كالمطلق في توقف تنجسه على تغيره. |
| * كل عضو سقط بعض تعلق حكمه بباقيه غسلا أو مسحا. |
| * جفاف الأعضاء علامة الطول وعدمه علامة عدمه. |
| * هل يرتفع الحدث عن كل عضو بانفراده أو لا؟. |
| * الشك في الناقض لا ينقض. |
| * الواجب على من انتقض وضوءه جزم النية وعدم التعليق فيها. |
| * الشك في الحدث بعد الطهر المعلوم شك في المانع لا في الشرط. |
| * الشك في الحدث شك في المانع لا في الشرط. |
| * الشك في موجب الغسل كتحققه. |
| * الشك في الحدث كتحققه. |
| * لا يشترط في صحة التيمم نقل شيء محسوس إلى الوجه واليدين. |
| * كل ما خرج من السبيلين فهو نجس. |
| * ميتة الآدمي نجسة. |
| * الحدث إذا عفي عنه في حق صاحبه لا يعفى عنه في حق غيره. |
| * الغالب في الحيض الاستغراق. |
| * **ضوابط باب الصلاة والجنائز** | |
| * صلاة المأموم قضاء وصلاة الإمام أداء. |
| * شرط الاستقبال الأمن والقدرة. |
| * ما تحت المسجد ليس له حكمه. |
| * الوقت يستلزم الأداء وخروجه يستلزم القضاء. |
| * المحافظة على الشرط الواجب في كل الصلاة فرضا كانت أو نفلا أولى من المحافظة على ركنها الواجب في بعضها. |
| * الترتيب بين الحاضرتين إنما يشترط عند الذكر في الابتداء فقط. |
| * من جهل عين فائتة من الخمس يصلي خمسا. |
| * كلما زاد المنسي واحدة يزيدها في المقضي. |
| * ترقيع الصلاة بالسجود أولى من إبطالها وإعادتها. |
| * مجرد الخروج من المسجد لا يعد طولا وإنما هو بالعرف. |
| * لا سجود لجائز فعله في الصلاة وليس متعلقا بها. |
| * لا سجود لترك مستحب. |
| * كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم. |
| * الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها. |
| * المومئ لا يصح اقتداءه بغيره إلا في صلاة المسايفة. |
| * المستخلف لا تحصل له رتبة الإمامة بنفس الاستخلاف بل حتى يقبل ويفعل بهم فعلا. |
| * قاطع الطريق لا يسن له القصر. |
| * الشك في النقصان كتحققه. |
| * الشك في الزيادة كتحققه. |
| * الصلاة في الجماعة فضيلة والقصر سنة. |
| * الجمعة فرض يومها والظهر بدلها في الفعل. |
| * لا يقتدى بإمامين في غير صلاة الاستخلاف. |
| * كل قراءة يعقبها ركوع يجب أن يكون فيها بأم القرآن. |
| * كل من طلب غسله طلبت الصلاة وعكسه. |
| * لا يلزم من جواز النظر جواز الغسل. |
| * بقاء الميت بلا دفن أخف من دفن الحي. |
| * الترتيب بين قضاء اليسير والحاضرة واجب غير شرط. |
| * كل من وجب غسله أو تيممه وجبت الصلاة عليه وعكسه. |
| * لا يلزم من الاتفاق في الصلاة نفي التخريج فيها. |
| * **ضوابــط باب الزكاة** | |
| * يؤخد من الأقل إذا كان نصابا. |
| * الأوقاص مزكاة. |
| * النتاج يزكى على حول أصله. |
| * يزكى الربح لحول الأصل. |
| * من صار له نصاب فعليه زكاته. |
| * الخارص حاكم. |
| * العين الموروثة فائدة يستقبل الوارث بها حولا بعد قبضها. |
| * المعتبر في الوجوب القبض ولا يعتبر فيها القسم. |
| * لا يضم الاقتضاء المنسي وقته للمتأخر عنه المعلوم وقته. |
| * الزائد على الأصل ربح. |
| * تسقط الزكاة بكل دين إلا مهور النساء. |
| * هبة الدين منشئة لملك العين فسيتقبل بها حولا من يوم الهبة. |
| * المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة. |
| * زكاة المشترك على عدد رؤوس الشركاء ولو اختلف أنصباؤهم فيه. |
| * هل خليط الخليط خليط أو لا؟. |
| * **ضوابط باب الصوم** | |
| * العطش يشرب إذا بلغ منه الجهاد ولا يعدوه إلى غيره. |
| * المضطر لأكل أو شرب لا يندب إمساكه بقية اليوم. |
| * من عليه قضاء رمضانين بدأ بأولهما وإن عكس أجزأ. |
| * محل النية الليل ومتى عقدها فيه أجزأه. |
| * رمضان هل هو عبادة واحدة أو عبادات. |
| * لا قضاء على نائم ولو كل شهر إن بيت النية أول ليلة. |
| * المعتمد في البلغم أنه لا يفطر ولو وصل إلى طرف اللسان لمشقته. |
| * لا كفارة على من أفطر ناسيا. |
| * من ترك صومه أو أفطر فيه ناسيا يجب عليه قضاؤه وإمساك بقية يومه لتفريطه. |
| * لا كفارة على من أفطر جاهلا حرمة إفطاره. |
| * **ضوابط باب الاعتكاف** | |
| * الاعتكاف شرط صحته الإسلام. |
| * المعتكفة لا ينفذ إحرامها. |
| * المكث في المسجد شرط أو ركن في الاعتكاف. |
| * من نذر اعتكافا ودخل فيه ولم يعين قدره لزمه أقل ما يتحقق به. |
| * لا اعتكاف إلا بصيام. |
| * **ضوابط فصل الحج والعمرة** | |
| * الحج لا ينتقل لغير من وقع له سواء ميقات بلد المستأجر الحي لا يجب الإحرام منه. |  |
| * الميقات المشترط. |
| * كان العام معينا أم لا. |
| * من خالف الميقات في غير معين لا تفسخ إجارته وتجب إعادته من * الميقات المشترك. |
| * ينعقد الحج عن الغير بمجرد النية كانعقاده بها عن النفس. |
| * من حج عن غيره كفته النية وإن لم يقل لبيك عن فلان. |
| * ثواب الحج للحاج وإنما للمحجوج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة. |
| * التلبس بالحج أو العمرة أياما أعظم أجرا من أجر الإحرام عقب الصلاة. |
| * محظورات الإحرام تباح بالعذر ويلزم الدم. |
| * من دخل حلالا غير متعدي الميقات لا دم عليه ولو قصد النسك. |
| * الإحرام عبادة تفتقر إلى النية. |
| * طواف القدوم واجب والسعي ركن. |
| * تطوع الحج يجزي عن واجب جنسه. |
| * الإغماء لا يبطل الإحرام. |
| * في تقديم الحلق على الرمي إلقاء التفث عن المحرم. |
| * شرط الرمي في الرمي شرط الشيء في نفسه. |
| * ترتيب الجمرات شرط صحته وتتابعها وتتابع الحصيات مندوب. |
| * العذر لا يرفع الفدية. |
| * التمتع إفراد وزيادة. |
| * ما جاز قتله في الحرم جاز للمحرم قتله. |
| * المعتبر في الشجر أصله وفي الصيد محله. |
| * الصيد الذي لا مثل له لصغره يخير فيه بين الإطعام والصيام. |
| * الهدي لا يتبعض. |
| * الفدية لا تختص بمكان. |
| * المحجور عليه لسفه كغيره في وجوب الحج عليه. |
| * **ضوابط فصل الضحية والعقيقة** | |
| * ذكاة لابد فيها من النية. |
| * النحر لا يختص باللبة. |
| * لا يشترط في الذابح الاتحاد. |
| * الصابئ لا تصح تذكيته حتى يتنصر. |
| * الذكاة هل تتبعض أو لا ؟. |
| * مذكى الكافر لنفسه لا يكره لنا أكله. |
| * المقدور عليه بلا مشقة لا يؤكل بعقره. |
| * المعتبر جرح المصيد به لا جرح الصيد من جرحه. |
| * الذكاة لا تبيح الميتة. |
| * ذكاة أم الجنين ذكاة له. |
| * لحم الخنزير حرام لذاته والميتة لوصفها. |
| * ما لم يتم خلقه وينبت شعره لا يؤكل ولو خرج حيا وذكي. |

# لائحة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية الأمام ورش عن نافع.
* الإبهاج في شرح المنهاج شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي(ت586هـ)، تأليف علي بن عبد الكافي السبكي(ت 756هـ)، تحقيق أحمد جمال الزمزمي ونور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
* أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للإمام تقي الدين بن دقيق العيد (ت702هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة القاهرة الطبعة الأولى 1414هـ/1994م.
* الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت 422هـ)، قرأه وقدم له وعلق وخرج أحاديثه وآثاره أبو عبيدة مشهور بن حسن السليمان، دار ابن القيم، دار ابن عفل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى:1429هـ/2008م.
* تفسير القرآن الكريم للحافظ أبو اسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية،1422 هـ.
* سنن أبي داود لسليمان بن الاشعت السجستاني ( ت275هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
* سنن الترمذي: الجامع الصحيح لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي

(ت279 هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

* صحيح ابن حبان، أبو حاتم بن حبان، تحقيق: شعيب الارنؤوط، الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة بيروت.
* صحيح البخاري، الامام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق: مصطفى ديب البغا. الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، بيروت.
* صحيح مسلم، الامام أبي الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.
* طبعة أخرى: تقديم الحبيب بن طاهر / دار ابن جزم.
* الأشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت 771هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1411هـ/1991م.
* الأشباه والنظائر لزين الدين بن إبراهيم بن نجيم (ت970هـ) مكتبة نزار مصطفى الباز الرياض الطبعة الثانية 1418هـ1997م.
* الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (ت 422هـ) تحقيق الحبيب بن طاهر دار ابن حزم بيروت لبنان الطبعة؟ 1420هـ/ 1999م.
* اصطلاح المذهب عند المالكية لمحمد إبراهيم علي دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية النتحدة دبي الطبعة الأولى 1421هـ/2000م.
* أصول الفقه الإسلامي لأحمد فراج حسين وعبد الودود محمد السريتي، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية.
* الأصول والضوابط لأبي زكرياء يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ) تحقيق د محمد حسن هيتم، دار البشائر الإسلامية،الطبعة الأولى 1406هـ/1986م.
* إعداد المنهج للإستفادة من المنهج في قواعد الفقه المالكي لأحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي، عني بمراجعته:عبد الله ابراهيم الأنصاري منشورات إدارة إحياء الثرات الإسلامي، قطر 1403هـ/1983م.
* الاعلام بفوائد عمدة الأحكام للإمام أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن"804 تهـ" تحقيق عبد العزيز بن أحمد بن محمد لمشيقح، الجزء الخامس دار العاصمة للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م.
* الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب لخير الدين الزركلي،تحقيق محمد نافع،دار العلم للملايين بيروت لبنان، الطبعة 15سنة 2002م.
* الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ )تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1422هـ/2001م.
* أنور البروق في أنواء الفروق لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي،(ت684هـ)، دار الكتب العالمية بيروت الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.
* إيضاح القواعد الفقهية لطلاب المدرسة الصولتية لعبد الله بن سعيد محمد عبادي اللحجي، مطبعة المدني 1388هـ.
* إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك لأحمد بن يحيى الونشريسي (ت914هـ)، تحقيق الصادق عبد الرحمان الغرياني، دار ابن حزم، الطبعة الاولى 1427هـ/2006م.
* بداية المجتهد ونهاية المقتصد لمحمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت595هـ)، دار المعرفة الطبعة السادسة 1402هـ/1982م.
* بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكساني الحنفي الملقب بملك العلماء (ت587هـ)،دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية 1406هـ/1986م.
* بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للقطب سيدي أحمد الدردير تأليف الشيخ أحمد الصاوي ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 1415هـ/1995م.
* تلخيص الأصول لحافظ تناء الله الزاهدي منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق الطبعة الأولى 1414هـ/1994م.
* توشيح الديباج وحلية الإبتهاج لبدر الدين القرافي (ت 1008هـ) تحقيق الدكتور علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة الطبعة الأولى 1425هـ/2004م**.**
* الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة وآي الفرقان لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ) تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي.
* حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعالم العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، تحقيق سيدي الشيخ محمد عليش،طبع بدار إحياء الكتب العربية،عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
* الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة لعلي باشا مبارك المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ج 4الطبعة الأولى 1306هـ.
* درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور دار التراث القاهرة.
* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لإبن حجر العسقلاني،تحقيق محمد سيد جاد الحق،دار الجيل بيروت الجزء الثاني 1414هـ/1993م.
* الدليل الماهر الناصح شرح نضم المجاز الواضح على قواعد المذهب الراجح لمحمد يحيى الولاتي لإحياء التراث الإسلامي موريطانيا الطبعة 1427هـ/2006م.
* الديباج المذهب في معركة أعيان المذهب لإبن فرحون المالكي(ت 799 ) تحقيق محمد الأحمدي، مكتبة دار الثرات للطبع والنشر،الطبعة الثانية 1425هـ/2005م.
* رصف المباني قي شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702هـ) تحقيق أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية 1405هـ، دار القلم.
* شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي حماد، الامام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي أحمد بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد القادر الارناؤوط، ومحمود الارناؤط / دار ابن كثير. دمشق بيروت الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.
* شرح القواعد الفقهية لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا دار القلم دمشق الطبعة الثانية.
* شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختصرالمبتكر شرح المختصر في أصول الفقه لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بإبن النجار (ت972هـ)، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد مكتبة العبيكات الرياض،1413هـ1993 م.
* شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب للإمام المنجور (ت 995هـ) تحقيق محمد الأمين دار عبد الله الشنقيطي للطباعة والنشر.
* شرح اليواقيت الثمينة فما انتمى لعالم المدينة في القواعد والنظائر والفوائد الفقهية لأبي عبد الله محمد بن أبي القاسم السجلماسي تحقيق عبد الباقي بدوي مكتبة الرشد الطبعة الأولى 1425هـ/2004م.
* شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام بن عرفة الوافية لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع (ت894هـ) تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 1993م.
* شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيراسي السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي (ت861هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1424هـ/2003م.
* عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لجلال الدين عبد الله بن نجيم بن شاس

(ت 616هـ) تحقيق محمد أبو الجفان وعبد الحفيظ منصور الطبعة الأولى 1415هـ/1995م.

* غمزعيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لأحمد بن محمد الحنفي الحموي،دار الكتب العالمية بيروت الطبعة الأولى 1405هـ/1985م.
* فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم النفس لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت125هـ) دار المعرفة بيروت الطبعة الرابعة 1428هـ/2007م.
* الفكر السامي في تاريخ الفكر الإسلامي محمد ابن الحسن الحجوي الثعالبي مطبعة إدارة المعارف الرباط 1340هـ.
* قواعد الفقه الإسلامي من خلال الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي تأليف محمد الروكي، دار العلم دمشق مجمع الفقه الإسلامي جدة الطبعة الأولى 1419هـ/1998م.
* القواعد الفقهية الكبرى وماتفرع عنها لصالح بن غانم السدلان، دار بلنسية الرياض الطبعة الأولى 1447هـ.
* القواعد الفقهية المبادئ والمقومات دراسة نظرية تحليلية تأصيلية تاريخية للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى 1418هـ/1998م.
* القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه لمحمد بكر إسماعيل دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1997م.
* القواعد الفقهية وأثرها في الفقه الإسلامي لعلي أحمد غلام محمد الندوي الطبعة الثانية 1403هـ/1983م.
* القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة لمحمد مصطفى الزحيلي دار الفكر دمشق الطبعة الأولى 1427هـ/2006م.
* القواعد لأبي عبد الله بن محمد بن محمد بن أحمد المقري (ت758هـ) تحقيق أحمد بن عبد الله بن حميد، مركز احياء الثراث الإسلامي، مكة المكرمة.
* القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في كتابي الطهارة والصلاة للدكتور ناصر بن عبد الله الميمان من إصدارات مركز البحوث الدراسات الإسلامية الطبعة الثانية 1416هـ/2005م.
* القواعد والضوابط عند ابن دقيق العيد (702هـ ) من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام.
* الكافي في فقه المدينة المالكي لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البار النمري القرطبي دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية 1413هـ/1992م.
* كتاب الحدود في الأصول للإمام الحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت474هـ) تحقيق الدكتور نزيه حماد مؤسسة الرعيني للطباعة والنشر بيروت الطبعة الأولى 1392هـ/1973م.
* كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج لأحمد بابا التنبكتي تحقيق محمد مطيع الطبعة الأولى،1421هـ/200م.
* الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1094هـ) تحقبق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر بيروت لبنان الطبعة الثانية 1419هـ/1998م.
* لسان العرب لابن منظور دار إحياء التراث العربي الطبعة الثالثة 1419هـ/1999م.
* مجموعة الفتاوي لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الجراني (ت 728هـ) تحقيق تيسير فائق أحمد محمود راجعه عبد الستار ابو غدة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى 1418هـ/1997م.
* المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت179هـ) للإمام سحنون بن سعيد التنوفي، دار الفكر العلمية بيروت الطبعة الأولى 1415هـ/1994م.
* المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت 770هـ) تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوي دار المعارف الطبعة الثانية.
* معجم أصول الفقه لخالد رمضان حسني.
* معجم التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني تحقيق إبراهيم الأبياري،الكتاب العربي بيروت 1405هـ.
* معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية للدكتور محمود عبد الرحمان عبد المنعم دار الفضيلة.
* معجم المؤلفين عمر رضى كحالة مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1414هـ/1993.
* معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت395هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون دار الفكرللطباعة والنشر والتوزيع.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لإبن هشام الأنصاري تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى الكويت 1421هـ/2000م.
* المغني لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقديسي (ت620هـ) تحقيق علي بن عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو،الطبعة الأولى 1406/1976م.دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
* المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتفصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات لأبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي (ت520هـ) تحقيق الدكتور محمد صبحي دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 1408هـ/1988م.
* المنتقى شرح موطأ مالك لأبي سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي (ت 494هـ) تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1420هـ/1999م.
* المنثور في القواعد لبدر الدين الزركشي (ت794هـ)تحقيق عبد الستار أبو غدة الطبعة الأولى 1402هـ/1982م.
* الموافقات في أصول الشريعة لأبي اسحاق الشاطبي (ت790هـ) تحقيق عبد الله دراز المكتبة التجارية الكبرى مصر.
* موسوعات القواعد الفقهية لمحمد صدقي بن أحمد البورنو أبو الحارث الغزي مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1424هـ/2003م.
* موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي تحقيق علي دحروج،مكتبة لبنان ناشرون،الطبعة الأولى 1996م.
* نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين القرفي تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ومحمد معوض مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة الأولى 1416هـ/1995م.
* نفحة البشام في رحلة الشام لمحمد عبد الجواد الغياثي المصري دار الرائد العربي لبنان 1401هـ/1981م.
* الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية لمحمد صدقي بن أحمد بن محمد البرنو أبو الحارث الغزي مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة 1416هـ/1996م.
* الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية لعبد الكريم زيدان مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1422هـ/2001م.

# فهرس الموضوعات

**المحتويات**

[**المقدمة 7**](#_Toc533253075)

[**الفصل التمهيدي 13**](#_Toc533253076)

[**المبحث الأول: الشيخ خليل ومختصره الفقـهــي 19**](#_Toc533253080)

[**المطلب الأول: التعريف بالشيخ خليل وثروته الفقهية 19**](#_Toc533253081)

[**الفرع الأول: اسمه ونسبه وشيوخه وتلاميذه 19**](#_Toc533253082)

[**الفرع الثاني: منزلته العلمية 20**](#_Toc533253084)

[**الفرع الثالث: مؤلــــفــــاتــــه ووفـــــاتــــه 22**](#_Toc533253085)

[**المطلب الثاني: المختصـــــر الفقــــــهي للشيــــــخ خلـــــيل وأقـــــوال العلمــــاء فيه وشروحــــــاته. 23**](#_Toc533253086)

[**الفرع الأول: التعريف بالمختصر 23**](#_Toc533253087)

[**الفرع الثاني: أقوال العلماء في المختصر 23**](#_Toc533253088)

[**الفرع الثالث: شروح المختصر 23**](#_Toc533253089)

[**المبحث الثاني: الشيخ محمد عليش وكتابه منح الجلـيل 25**](#_Toc533253090)

[**المطلب الأول: محمد عليـش وحياته العلمية 25**](#_Toc533253091)

[**الفرع الأول: اسمه ونسبه وحياته 25**](#_Toc533253092)

[**ثانيا: حياته العلمية 25**](#_Toc533253093)

[**الفرع الثاني: شيوخه وثناء العلماء عليه 26**](#_Toc533253094)

[**الفرع الثالث: مؤلفــــــاتـــــه ووفــــــاتــه 28**](#_Toc533253096)

[**المطلب الثاني: دراسة في كتــاب منــح الجليــل على مختصر الشيخ خليل. 30**](#_Toc533253098)

[**الفرع الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى صاحبه 30**](#_Toc533253099)

[**الفرع الثاني: موضوع الكتاب وأهميته 30**](#_Toc533253100)

[**الفرع الثالث: مصـــــــادره 31**](#_Toc533253101)

[**الفرع الرابع: منهج محمد عليش في الجزء محل الدراسة من مؤلفه 33**](#_Toc533253102)

[**ثانيا: منهجه في إعمال القواعد والضوابط الفقهية 35**](#_Toc533253103)

[**الفصل الأول 37**](#_Toc533253104)

[**المبحث الأول: جرد وتصنيف القواعد الفقهية 38**](#_Toc533253105)

[**⮰ أولا: قواعــد النيـــات والمقــاصد 38**](#_Toc533253106)

[**⮰ ثانيا: قواعــد التيسير ورفـع الحرج والمشقـة 40**](#_Toc533253107)

[**⮰ ثالثا: قــــواعـــد الضــــرر 41**](#_Toc533253108)

[**⮰ رابعا: قواعــد الـــــعرف والعـــــــادة 42**](#_Toc533253109)

[**⮰ خامسا: قـــواعــد الشــــك واليــقــيـــن 43**](#_Toc533253110)

[**⮰ سادسا: قــواعــد العبـــــــادات 44**](#_Toc533253111)

[**⮰ سابعا: قواعـــد البــيوع والإجـــارة. 47**](#_Toc533253112)

[**⮰ ثامنا: قواعد الحدود والكفارات 48**](#_Toc533253113)

[**⮰ تاسعا: قواعد مشـــــــــتركة 49**](#_Toc533253114)

[**⮰ عاشرا: قــــواعـــد عامـــــــــة 50**](#_Toc533253115)

[**المبحث الثاني: جرد وتصنيف الضوابط الفقهية 56**](#_Toc533253116)

[**⮰ أولا: ضوابـط باب الطهارة 56**](#_Toc533253117)

[**⮰ ثانيا: ضوابط باب الصلاة والجنائز 57**](#_Toc533253118)

[**⮰ ثالثا: ضوابــط باب الزكاة 59**](#_Toc533253119)

[**⮰ رابعا: ضوابط باب الصوم 60**](#_Toc533253120)

[**⮰ خامسا: ضوابط باب الاعتكاف 61**](#_Toc533253121)

[**سادسا: ضوابط فصل الحج والعمرة 62**](#_Toc533253122)

[**⮰ سابعا: ضوابط فصل الضحية والعقيقة 63**](#_Toc533253123)

[**الفصل الثاني 65**](#_Toc533253124)

[**المبحث الأول: نماذج من القواعد الفقهية 66**](#_Toc533253125)

[**المطلب الأول: "ما قارب الشيء يعطى حكمه" 66**](#_Toc533253126)

[**الفرع الأول: شرح ألفاظ القاعدة لغة واصطلاحا. 66**](#_Toc533253127)

[**الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وسياق ورودها. 66**](#_Toc533253128)

[**الفرع الثالث: الألفاظ الأخرى للقاعدة. 67**](#_Toc533253129)

[**الفرع الرابع: أدلـــــة القاعــدة. 68**](#_Toc533253130)

[**الفرع الخامس: تطبيقــات القــاعــدة ومستثنياتها. 68**](#_Toc533253131)

[**الفرع السادس: مستثنيات القاعدة: 70**](#_Toc533253132)

[**المطلب الثاني: "المعدوم شرعا كالمعدوم حسا" 71**](#_Toc533253133)

[**الفرع الأول: شرح مفردات القاعدة لغة واصطلاحا 71**](#_Toc533253134)

[**الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وسياق ورودها. 71**](#_Toc533253135)

[**الفرع الثالث: الألفاظ الأخرى للقاعدة 72**](#_Toc533253136)

[**الفرع الرابع: أدلة القاعدة 72**](#_Toc533253137)

[**الفرع الخامس: تطبيقات القاعدة ومستثنياتها 73**](#_Toc533253138)

[**الفرع السادس: مستثنيــــات القاعدة: 74**](#_Toc533253139)

[**المطلب الثالث: الرخص لا تناط بالمعاصي 75**](#_Toc533253140)

[**الفرع الأول: شرح مفردات القاعدة لغة واصطلاحا 75**](#_Toc533253141)

[**الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وسياقها 75**](#_Toc533253142)

[**الفرع الثالث: الألفاظ الاخرى للقاعدة 76**](#_Toc533253143)

[**الفرع الرابع: أدلة القاعدة 77**](#_Toc533253144)

[**الفرع الخامس: تطبيقات القاعدة ومستثنياتها. 77**](#_Toc533253145)

[**الفرع السادس: مستثنيات القاعدة: 79**](#_Toc533253146)

[**المطلب الرابع: النادر لا حكم له 80**](#_Toc533253147)

[**الفرع الأول: شرح ألفاظ القاعدة لغة واصطلاحا 80**](#_Toc533253148)

[**الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وسياقها 80**](#_Toc533253149)

[**الفرع الثالث: أدلة القاعدة 81**](#_Toc533253150)

[**الفرع الرابع: تطبيقات القاعدة ومستثنياتها 82**](#_Toc533253151)

[**الفرع الخامس: مستثنيــــات القـــــــاعـــدة 82**](#_Toc533253152)

[**المطلب الخامس: الأصل بقاء ما كان على ما حاله 84**](#_Toc533253153)

[**الفرع الأول: شرح ألفاظ القاعدة 84**](#_Toc533253154)

[**الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وسياقها 85**](#_Toc533253155)

[**الفرع الثالث: الألفاظ الأخرى للقاعدة 85**](#_Toc533253156)

[**الفرع الرابع: أدلة القاعــدة 86**](#_Toc533253157)

[**الفرع الخامس: تطبيقات القاعدة 86**](#_Toc533253158)

[**الفرع السادس: مستثنيات القاعدة: 87**](#_Toc533253159)

[**المبحث الثاني: دراسة نماذج من الضوابط الفقهية 88**](#_Toc533253160)

[**المطلب الأول: كل نجاسة شق الاحتراز منها عفي عنها() 88**](#_Toc533253161)

[**الفرع الأول: شرح ألفاظ القاعدة 88**](#_Toc533253162)

[**الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للضابط وسياقه 89**](#_Toc533253163)

[**الفرع الثالث: أدلة الضــابط 90**](#_Toc533253164)

[**الفرع الرابع: تطبيقات الضابط 90**](#_Toc533253165)

[**المطلب الثاني: يزكى الربح لحول الأصل 92**](#_Toc533253166)

[**الفرع الأول: شرح ألفاظ الضابط لغة واصطلاحا 92**](#_Toc533253167)

[**الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للضابط وسياقه 92**](#_Toc533253168)

[**الفرع الثالث: أدلة الضابط: 93**](#_Toc533253169)

[**الفرع الرابع: تطبيقات الضابط 94**](#_Toc533253170)

[**المطلب الثالث: الشك في الزيادة كتحققه 95**](#_Toc533253171)

[**الفرع الأول: شرح ألفاظ الضابط لغة واصطلاحا 95**](#_Toc533253172)

[**الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للضابط وسياقه 95**](#_Toc533253173)

[**الفرع الثالث: أدلة الضابط 96**](#_Toc533253174)

[**الفرع الربع: تطبيقات الضابط 96**](#_Toc533253175)

[**الفرع الخامس: مستثنيات الضابط: 97**](#_Toc533253176)

[**المطلب الرابع: ذكاة أم الجنين ذكاة له 98**](#_Toc533253177)

[**الفرع الأول: شرح ألفاظ الضابط لغة واصطلاحا 98**](#_Toc533253178)

[**الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للضابط وسياقه 98**](#_Toc533253179)

[**الفرع الثالث: أدلة الضابط 99**](#_Toc533253180)

[**الفرع الرابع: تطبيقات الضابط 99**](#_Toc533253181)

[**ملحق للقــواعـــد الأصــوليــة 100**](#_Toc533253182)

[**أولا: قــواعـــد باب الاجتـــهاد 100**](#_Toc533253183)

[**ثانيا: قــواعد بـــاب العــلة 100**](#_Toc533253184)

[**ثالثا: قواعـــد باب المطــلق والمقيــد 101**](#_Toc533253185)

[**رابعا: قواعد باب الخصوص والعموم 101**](#_Toc533253186)

[**خامسا: قواعد باب الحكم الشرع 101**](#_Toc533253187)

[**سادسا: قواعد باب الأمر والنهي 102**](#_Toc533253188)

[**سابعا: قواعــد باب النسخ 102**](#_Toc533253189)

[**ثامنا: قواعد باب المنطوق والمفهوم 102**](#_Toc533253190)

[**الخــــاتــــــــمـــــة 103**](#_Toc533253191)

[**فهرس الأحاديث النبوية 106**](#_Toc533253192)

[**فهرس الأعلام 108**](#_Toc533253193)

[**فهرس القواعد الفقهية 110**](#_Toc533253194)

[**فهرس الضوابط الفقهية 116**](#_Toc533253195)

[**لائحة المصادر والمراجع 124**](#_Toc533253196)

[**فهرس الموضوعات 131**](#_Toc533253197)

1. () ينظر الدخيرة لشهاب الدين القرافي: 1/34. [↑](#footnote-ref-1)
2. () رواه البخاري في صحيحه عن معاوية بن أبي سفيان في كتاب العلم، باب "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" رقم 71. [↑](#footnote-ref-2)
3. () هو شهاب الدين القرافي أبو العباس أحمد بن أبي العلاء بن ادريس الصنهاجي القرافي، انتهت إليه رئاسة المالكية توفي في جمادى الثانية

   سنة(684ه ) له عدة مؤلفات منها: "الفروق والذخيرة". ينظر الأعلام لخير الدين الزركلي 1/94ـ95. وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف ص:627. والديباج المذهب لمحمد بن فرحون ص:62ـ67. [↑](#footnote-ref-3)
4. () أنوار البروق في أنواء الفروق لشهاب الدين القرافي 1/6. [↑](#footnote-ref-4)
5. معجم مقاييس اللغة لاحمد بن فارس بن زكرياء 5/105. () [↑](#footnote-ref-5)
6. () لسان العرب لابن منظور باب القاف مادة قعد:ص: 3689. [↑](#footnote-ref-6)
7. () لسان العرب: باب القاف، مادة قعد ص:3689. [↑](#footnote-ref-7)
8. معجم التعريفات لعلي بن محمد الشريف للجرجاني، ص:171. () [↑](#footnote-ref-8)
9. () الاشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي 1 /26. [↑](#footnote-ref-9)
10. () القواعد لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد للمقري 1/ 150. وينظر القواعد الفقهية، المبادئ والمقومات للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين ص:24 [↑](#footnote-ref-10)
11. () الاشباه والنظائر لزين الدين بن إبراهيم بن نجيم 1/ 51. [↑](#footnote-ref-11)
12. () نظرية التعقيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء للدكتور محمد الروكي ص: 43 [↑](#footnote-ref-12)
13. () التعقيد الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي من خلال كتابه المعونة للدكتورعبد الله الهلالي ص: 18. [↑](#footnote-ref-13)
14. () لسان العرب باب الضاض، مادة ضبط ص: 2549. وينظر المصباح المنير للفيومي ص:512. [↑](#footnote-ref-14)
15. () القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها للدكتور صالح بن غانم السدلان ص14. وينظر الاشباه والنظائر لابن نجيم 1/ 31. [↑](#footnote-ref-15)
16. () القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في كتابي الطهارة والصلاة للدكتور ناصر بن عبد الله الميمان ص 119. وينظر الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية لمحمد البورنو، ص 14‑15‑16. [↑](#footnote-ref-16)
17. () ينظر القواعد الفقهية وأثرها في الفقه الاسلامي لعلي أحمد غلام محمد الندوي ص 22. [↑](#footnote-ref-17)
18. () الفروق للقرافي 1/1/70. [↑](#footnote-ref-18)
19. () نظرية التقعيد الاصولي لايمن عبد الحميد البدارين ص 59. [↑](#footnote-ref-19)
20. () ينظر المرجع السابق ص:59. والقواعد الفقهية بين الاصالة والتوجيه لمحمد بكر اسماعيل ص13. [↑](#footnote-ref-20)
21. () ينظر ايضاح المسالك الى قواعد الامام مالك لأحمد بن يحيي الونشريسي ص30. [↑](#footnote-ref-21)
22. () يظر التعقيد الفقهي للروكي ص: 22. [↑](#footnote-ref-22)
23. () القواعد الفقهية بين الاصالة والتوجيه محمد بكر اسماعيل ص 14. وينظر الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الاسلامية لعبد الكريم زيدان ص: 7. [↑](#footnote-ref-23)
24. () القواعد في الفقه الاسلامي لزين الدين عبد الرحمان بن رجب الحنبلي ص: 3. [↑](#footnote-ref-24)
25. () المرجع السابق ص4. [↑](#footnote-ref-25)
26. الاشباه والنظائر لابن السبكي 1/28. وينظر القواعد للمقري1/108. () [↑](#footnote-ref-26)
27. غمز عيون البصائر في شرح الاشياء والنظائر لاحمد بن محمد الحموي 1/ 85. () [↑](#footnote-ref-27)
28. نظرية التقعيد الفقهي للروكي ص: 49. () [↑](#footnote-ref-28)
29. () التقعيد الفقهي للدكتور الهلالي ص: 24. [↑](#footnote-ref-29)
30. ذكر ابن حجر أن اسمه محمد ولم أقف على ذلك عند غيره ممن ترجموا له. الدرر الكامنة لابن حجر 2/86. () [↑](#footnote-ref-30)
31. () الكردي بضم الكاف وسكون الراء وهذه النسبة إلى طائفة بالعراق ينزلون الصحاري وقد سكن بعضهم القرى يقال لهم الأكراد. الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني10/394. [↑](#footnote-ref-31)
32. () لقبه ابن غازي في شفاء الغليل بابن الجندي بدلا من الجندي لأن أباه كان من الجند، أما الشيخ خليل فلم يكن منهم ولكنه كان يلبس لباسهم فلقب بالجندي. ينظر مختصر خليل ومعه شفاء الغليل في حل مقفل خليل لمحمد بن أحمد بن غازي العثماني. 1/113. [↑](#footnote-ref-32)
33. () الدرر الكامنة لابن حجر 2/86. وسير أعلام النبلاء للإمام الذهبي 17/373. [↑](#footnote-ref-33)
34. () [↑](#footnote-ref-34)
35. () ينظر ترجمته في الديباج المذهب لابن فرحون ص:255. [↑](#footnote-ref-35)
36. () شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف 1/322. . وينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني 2/314. [↑](#footnote-ref-36)
37. () الوافي بالوفيات الصفدي،2/276. [↑](#footnote-ref-37)
38. ـ. ينظر الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني 1/85ـ87. () [↑](#footnote-ref-38)
39. ()ـ. ينظر توشيح الديباج وحلية الابتهاج لبدر الدين القرافي ص: 104. [↑](#footnote-ref-39)
40. () الأعلام للزركلي 4/126. [↑](#footnote-ref-40)
41. () شجرة النور الزكية ص:346. الأعلام للزركلي،4/140. [↑](#footnote-ref-41)
42. () كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج لأحمد بابا التنبكتي. 1 / 198. [↑](#footnote-ref-42)
43. () الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرحون المالكي. 1 / 313. [↑](#footnote-ref-43)
44. () شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف. 1 /321. [↑](#footnote-ref-44)
45. () المصدر السابق ص:1/323. [↑](#footnote-ref-45)
46. () ينظر الخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك،16/48، والدرر الكامنة لابن حجر: 2/85. وتوشيح الديباج للقرافي ص: 92. [↑](#footnote-ref-46)
47. () قال ابن حجر في الكتاب:"وقفت من جمعه على ترجمة جمعها لشيخه المنوفي تدل على معرفته بالأصول أيضا" ينظرالدرر الكامنة 2/49. [↑](#footnote-ref-47)
48. () قيل توفي سنة749ه وهو قول ابن فرحون وقيل سنة 776ه ذكره التنبكتي نقلا عن ابن مرزوق،وقيل سنة 769ه انفرد به زروق في شرحه للرسالة، وقيل توفي ستة 767ه وهو قول ابن حجر في الدرر الكامنة: ينظر الديباج المذهب 1/314

    وكفاية المحتاج 1/199 والدرر الكامنة 1/86. [↑](#footnote-ref-48)
49. توشيح الديباج للقرافي ص: 70. () [↑](#footnote-ref-49)
50. الدرر الكامنة 2/ 84، ينظر مواهب الجليل 1/ 3. () [↑](#footnote-ref-50)
51. التوضيح لابن الحاجب: 1/ 53. () [↑](#footnote-ref-51)
52. توشيح الديباج ص: 70، وينظر التوضيح: 1/55. () [↑](#footnote-ref-52)
53. () شفاء الغليل لابن غازي 1/117،وينظر مواهب الجليل. 1/20. [↑](#footnote-ref-53)
54. () درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي 1/257، وينظر منح الجليل 1/6 وشجرة النور الزكية 1/ 223 والتوضيح 1/47. [↑](#footnote-ref-54)
55. () منشأ تلقيبه بعليش بكسر العين كما نص عليه في بعض طرر مؤلفاته أن اسم جده الأعلى علوش أحد أجداد الغوث الأكبر سيدي عبد العزيز الدباغ صاحب كتاب الإبريز. ينظر حاشية الدسوقي خاتمة الجزء الأول. [↑](#footnote-ref-55)
56. () قال الشيخ علىش في حاشيته التيسير والتحرير على شرحه مواهب القدير:"أخبرني من يوثق به أن مدينة طرابلس التي ولد بها أبي ليس فيها من يسمى عليشا إلا جدي محمد وأنه من فاس. " حاشية الدسوقي خاتمة الجزء الأول. [↑](#footnote-ref-56)
57. () معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة 3/104. وينظر منح الجليل 1/4.

    4 ينظر شجرة النور الزكية ج1 ص 385 ومنح الجليل 1/6 والاعلام لخير الدين الزركلي 1/19، [↑](#footnote-ref-57)
58. وحاشية الدسوقي خاتمة الجزء الأول وينظر منح الجليل 1/6. [↑](#footnote-ref-58)
59. حاشية الدسوقي خاتمة الجزء الاول. () [↑](#footnote-ref-59)
60. () ينظر شجرة النور الزكية لمخلوف 1 /364. والاعلام لخير الدين الزركلي6/20. وينظر الخطط التوفيقية 4/41 ومواهب الجليل 1/3 ومنح الجليل 1/7 ـ8 والأعلام للزركلي 6/22. [↑](#footnote-ref-60)
61. () وفي الخطط التوفيقية 12/ 54 ولد سنة 1134ه وتوفي سنة 1232ه، سبب تلقبيه بالأمير أن جده الأقرب أحمد بن عبد القادر كان له إمارة حكم. في بلاد الصعيد. وينظر الأعلام للزركلي 7/72. [↑](#footnote-ref-61)
62. قيل في رثائه بعد موته: حلف الزمان ليأتين بمثله حنثت يمينك يا زمان فكفر. حاشية الدسوقي خاتمة الجزء الأول. () [↑](#footnote-ref-62)
63. () معجم المؤلفين 12/252. وينظر الأعلام 8/134. [↑](#footnote-ref-63)
64. () الشيخ محمد فتح الله، العلامة الشيخ حسن حميدة العدوي، الشيخ مقديشي المغربي السفاقسي، الأستاذ الشيخ يوسف الصاوي. . . ينظر شجرة النور الزكية 1/390. [↑](#footnote-ref-64)
65. الشيخ عبد الواحد المنهوري ومحمد حبيش و. . . ينظر الخطط التوفيقية 4/41. () [↑](#footnote-ref-65)
66. شجرة النور الزكية 1/390، والأعلام للزركلي6/146. () [↑](#footnote-ref-66)
67. الأعلام للزركلي 7/242. () [↑](#footnote-ref-67)
68. () النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي 3/227. [↑](#footnote-ref-68)
69. الأعلام للزركلي 6/24. () [↑](#footnote-ref-69)
70. () الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي 4/ 134ـ135. [↑](#footnote-ref-70)
71. () منح الجليل 1/7ـ8ـ9. [↑](#footnote-ref-71)
72. شجرة النور الزكية 1/385. وينظر حاشية الدسوقي خاتمة الجزء الاول. () [↑](#footnote-ref-72)
73. الخطط التوفيقية 1/41. () [↑](#footnote-ref-73)
74. () الأعلام للزركلي 6/ 20. و ينظر شجرة النور الزكية 1/ 385. وينظر منح الجليل 1/ 7. [↑](#footnote-ref-74)
75. () شجرة النور الزكية 1/385،و ينظر منح الجليل 1/6، والفكر السامي 4/135. اصطلاح المذهب عند المالكية لمحمد إبراهيم علي ص:550. بتصرف. [↑](#footnote-ref-75)
76. وهي منطقة مدافن إسلامية تاريخية بجنوب القاهرة يوجد. بها قبر الإمام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي. () [↑](#footnote-ref-76)
77. ينظر حاشية الدسوقي خاتمة الجزء الأول. () [↑](#footnote-ref-77)
78. () الأعلام للزركلي 6/19. [↑](#footnote-ref-78)
79. () منح الجليل 1/9. [↑](#footnote-ref-79)
80. () منح الجليل 1/9. و ينظر شجرة النور الزكية1/:385. [↑](#footnote-ref-80)
81. منح الجليل 2/36. () [↑](#footnote-ref-81)
82. منح الجليل 2/44. () [↑](#footnote-ref-82)
83. نفسه 2/49. () [↑](#footnote-ref-83)
84. نفسه 1 / 98. () [↑](#footnote-ref-84)
85. () نفسه 2/8. [↑](#footnote-ref-85)
86. نفسه 1 /130. () [↑](#footnote-ref-86)
87. () نفسه 1/ 136. [↑](#footnote-ref-87)
88. منح الجليل 2/87. () [↑](#footnote-ref-88)
89. منح الجليل 1/29. () [↑](#footnote-ref-89)
90. () أخرجه ابن حبان في صحيحه باب الآذان 4/514. والسنن الكبرى باب من سهى وترك ركنا عاد إلى ما ترك رقم: 3672. [↑](#footnote-ref-90)
91. منح الجليل 1/120. () [↑](#footnote-ref-91)
92. () أخرجه مسلم باب أخذ الحلال وترك الشبهات رقم:4178. ومسند أحمد رقم:1874. [↑](#footnote-ref-92)
93. منح الجليل 2/154. () [↑](#footnote-ref-93)
94. نفسه 2/16. () [↑](#footnote-ref-94)
95. منح الجليل 2/148. () [↑](#footnote-ref-95)
96. () أخرجه ابن خزيمة في صحيحه باب خطبة الإمام بمنى يوم النحر بعد الظهر 4/309. [↑](#footnote-ref-96)
97. () منح الجليل 2/125. [↑](#footnote-ref-97)
98. 3 نفسه 1/79.

    4 نفسه 2/92. [↑](#footnote-ref-98)
99. () نفسه 1/16. [↑](#footnote-ref-99)
100. () منح الجليل 2/42. [↑](#footnote-ref-100)
101. نفسه 1/53. () [↑](#footnote-ref-101)
102. نفسه 1/248. () [↑](#footnote-ref-102)
103. نفسه 2/8() [↑](#footnote-ref-103)
104. نفسه 1/42. () [↑](#footnote-ref-104)
105. منح الجليل 2/101. () [↑](#footnote-ref-105)
106. () منح الجليل 1/46. [↑](#footnote-ref-106)
107. () نفسه1/46. [↑](#footnote-ref-107)
108. () نفسه 1/75. [↑](#footnote-ref-108)
109. () نفسه 1/164. [↑](#footnote-ref-109)
110. () منح الجليل 2/7. [↑](#footnote-ref-110)
111. () نفسه 2/57. [↑](#footnote-ref-111)
112. () مجوع الفتاوى لابن تيمية 25/120. [↑](#footnote-ref-112)
113. () نفسه 2/59. [↑](#footnote-ref-113)
114. () نفسه 1/72و 2/211. [↑](#footnote-ref-114)
115. () نفسه 2/99. [↑](#footnote-ref-115)
116. () منح الجليل1/21. [↑](#footnote-ref-116)
117. () نفسه 1/35. [↑](#footnote-ref-117)
118. () نفسه 1/70و 2/203. [↑](#footnote-ref-118)
119. () نفسه 1/134و 1/136و 1/193. [↑](#footnote-ref-119)
120. () نفسه 2/ 203. [↑](#footnote-ref-120)
121. () نفسه 1/ 70. [↑](#footnote-ref-121)
122. () منح الجليل 2/102. [↑](#footnote-ref-122)
123. () نفسه 2/128. [↑](#footnote-ref-123)
124. () نفسه 2/157. [↑](#footnote-ref-124)
125. () نفسه 2/195. [↑](#footnote-ref-125)
126. () نفسه 1/73. [↑](#footnote-ref-126)
127. () منح الجليل 1/251. [↑](#footnote-ref-127)
128. () نفسه 2/178. [↑](#footnote-ref-128)
129. () نفسه 2/194. [↑](#footnote-ref-129)
130. () نفسه 2/204. [↑](#footnote-ref-130)
131. () منح الجليل22/86. [↑](#footnote-ref-131)
132. () نفسه 2/114. [↑](#footnote-ref-132)
133. () نفسه 2/182. [↑](#footnote-ref-133)
134. () نفسه 2/214. [↑](#footnote-ref-134)
135. () من الجليل 1/75و 1/188 [↑](#footnote-ref-135)
136. () نفسه 1/114. [↑](#footnote-ref-136)
137. () نفسه 1/143. [↑](#footnote-ref-137)
138. () نفسه 1/53. [↑](#footnote-ref-138)
139. () منح الجليل 1/58. [↑](#footnote-ref-139)
140. () نفسه 1/163. [↑](#footnote-ref-140)
141. () نفسه 1/211. [↑](#footnote-ref-141)
142. () نفسه 1/219. [↑](#footnote-ref-142)
143. () منح الجليل1/101 و2/46. [↑](#footnote-ref-143)
144. () منح الجليل 2/52. [↑](#footnote-ref-144)
145. () نفسه 2/53. [↑](#footnote-ref-145)
146. () نفسه 2/72. [↑](#footnote-ref-146)
147. () نفسه 2/99. [↑](#footnote-ref-147)
148. () منح الجليل 1/102. [↑](#footnote-ref-148)
149. () نفسه 2/166. [↑](#footnote-ref-149)
150. () نفسه 1/135. [↑](#footnote-ref-150)
151. () نفسه 2/195. [↑](#footnote-ref-151)
152. () منح الجليل 2/10. [↑](#footnote-ref-152)
153. () نفسه 2/28. [↑](#footnote-ref-153)
154. () نفسه 2/29. [↑](#footnote-ref-154)
155. () نفسه 2/94. [↑](#footnote-ref-155)
156. () نفسه 2/215. [↑](#footnote-ref-156)
157. () منح الجليل 1/97. [↑](#footnote-ref-157)
158. () نفسه 1/178. [↑](#footnote-ref-158)
159. () نفسه 2/65. [↑](#footnote-ref-159)
160. () نفسه2/158. [↑](#footnote-ref-160)
161. () منح الجليل1/59. [↑](#footnote-ref-161)
162. نفسه 1/226. () [↑](#footnote-ref-162)
163. () نفسه 1/39. [↑](#footnote-ref-163)
164. () نفسه 1/46. [↑](#footnote-ref-164)
165. () منح الجليل 1/57. [↑](#footnote-ref-165)
166. () نفسه 1/46. [↑](#footnote-ref-166)
167. () نفسه 1/14. [↑](#footnote-ref-167)
168. () نفسه1/46. [↑](#footnote-ref-168)
169. () منح الجليل 1/58. [↑](#footnote-ref-169)
170. () نفسه 1/84. وينظر المصدر نفسه 1/82. [↑](#footnote-ref-170)
171. () نفسه 1/70. [↑](#footnote-ref-171)
172. () نفسه1/73. [↑](#footnote-ref-172)
173. () نفسه 1/209. و1/205،1/216، 2/203. [↑](#footnote-ref-173)
174. () نفسه 1/70. [↑](#footnote-ref-174)
175. () منح الجليل 1/83. [↑](#footnote-ref-175)
176. () نفسه 1/94. [↑](#footnote-ref-176)
177. () نفسه 1/96. [↑](#footnote-ref-177)
178. () نفسه 1/101. [↑](#footnote-ref-178)
179. () نفسه 1/124. [↑](#footnote-ref-179)
180. () منح الجليل 1/140. و 1/163. [↑](#footnote-ref-180)
181. () نفسه 1/. 152 [↑](#footnote-ref-181)
182. () نفسه 1/165. [↑](#footnote-ref-182)
183. () نفسه1/204. [↑](#footnote-ref-183)
184. () منح الجليل 1/208. [↑](#footnote-ref-184)
185. () نفسه 1/219. [↑](#footnote-ref-185)
186. () نفسه2/67. [↑](#footnote-ref-186)
187. () الغيضة بفتح الغين وهي الشجر الملتف. [↑](#footnote-ref-187)
188. () منح الجليل 2 /191. [↑](#footnote-ref-188)
189. () نفسه2/189. [↑](#footnote-ref-189)
190. () منح الجليل 2/10. [↑](#footnote-ref-190)
191. () نفسه 2/197و 2/198. [↑](#footnote-ref-191)
192. () نفسه 2/198. [↑](#footnote-ref-192)
193. منح الجليل: 1/20. () [↑](#footnote-ref-193)
194. نفسه: 1/21. () [↑](#footnote-ref-194)
195. نفسه: 1/22. () [↑](#footnote-ref-195)
196. ـ: نفسه 1/26. () [↑](#footnote-ref-196)
197. نفسه: 1/30. () [↑](#footnote-ref-197)
198. نفسه: 1/39. () [↑](#footnote-ref-198)
199. (( نفسه: 1/39. [↑](#footnote-ref-199)
200. نفسه: 1/43. () [↑](#footnote-ref-200)
201. نفسه: 1/45. () [↑](#footnote-ref-201)
202. نفسه: 1/46. () [↑](#footnote-ref-202)
203. نفسه: 1/46. () [↑](#footnote-ref-203)
204. نفسه: 1/46. () [↑](#footnote-ref-204)
205. نفسه: 1/59. () [↑](#footnote-ref-205)
206. منح الجليل: 1/59. () [↑](#footnote-ref-206)
207. نفسه: 1/63. () [↑](#footnote-ref-207)
208. نفسه: 1/64. () [↑](#footnote-ref-208)
209. نفسه: 1/77. () [↑](#footnote-ref-209)
210. نفسه: 1 /86. () [↑](#footnote-ref-210)
211. نفسه: 1/134. () [↑](#footnote-ref-211)
212. ـ: نفسه 1/175. () [↑](#footnote-ref-212)
213. نفسه: 1/200. () [↑](#footnote-ref-213)
214. نفسه: 1/93. () [↑](#footnote-ref-214)
215. نفسه:1/115. () [↑](#footnote-ref-215)
216. نفسه: 1/118. () [↑](#footnote-ref-216)
217. نفسه: 1/121. () [↑](#footnote-ref-217)
218. نفسه: 1/134. () [↑](#footnote-ref-218)
219. نفسه: 1/140. () [↑](#footnote-ref-219)
220. منح الجليل: 1/141. () [↑](#footnote-ref-220)
221. نفسه: 1 /142. () [↑](#footnote-ref-221)
222. نفسه: 1/143. () [↑](#footnote-ref-222)
223. نفسه: 1/143. () [↑](#footnote-ref-223)
224. نفسه:1 /148. () [↑](#footnote-ref-224)
225. نفسه: 1/149. () [↑](#footnote-ref-225)
226. نفسه: 1/151. () [↑](#footnote-ref-226)
227. نفسه: 1/157. () [↑](#footnote-ref-227)
228. نفسه: 1/173. () [↑](#footnote-ref-228)
229. نفسه: 1/188. () [↑](#footnote-ref-229)
230. نفسه: 1/192. () [↑](#footnote-ref-230)
231. نفسه: 1/195. () [↑](#footnote-ref-231)
232. نفسه: 1/196. () [↑](#footnote-ref-232)
233. نفسه: 1/197. () [↑](#footnote-ref-233)
234. منح الجليل1/210. () [↑](#footnote-ref-234)
235. ـ: نفسه1/217. () [↑](#footnote-ref-235)
236. نفسه: 1/224. () [↑](#footnote-ref-236)
237. نفسه: 1/228. () [↑](#footnote-ref-237)
238. نفسه: 1/238. () [↑](#footnote-ref-238)
239. نفسه: 1/238. () [↑](#footnote-ref-239)
240. نفسه: 1/250. () [↑](#footnote-ref-240)
241. نفسه: 1/297. () [↑](#footnote-ref-241)
242. نفسه: 2/57. () [↑](#footnote-ref-242)
243. نفسه 2/7. () [↑](#footnote-ref-243)
244. نفسه: 2/9. () [↑](#footnote-ref-244)
245. نفسه: 2/11. () [↑](#footnote-ref-245)
246. نفسه: 2/11. () [↑](#footnote-ref-246)
247. نفسه: 2/16. () [↑](#footnote-ref-247)
248. نفسه: 2/18. () [↑](#footnote-ref-248)
249. منح الجليل2/21. () [↑](#footnote-ref-249)
250. نفسه2 /21. ـ() [↑](#footnote-ref-250)
251. نفسه: 2 /26. () [↑](#footnote-ref-251)
252. نفسه: 2 /23. () [↑](#footnote-ref-252)
253. نفسه: 2/32. () [↑](#footnote-ref-253)
254. نفسه: 2/34. () [↑](#footnote-ref-254)
255. نفسه: 2/42. () [↑](#footnote-ref-255)
256. () نفسه: 2/47. [↑](#footnote-ref-256)
257. نفسه: 2/90. () [↑](#footnote-ref-257)
258. ـ: نفسه: 2/54. () [↑](#footnote-ref-258)
259. نفسه: 2/56. () [↑](#footnote-ref-259)
260. نفسه: 2/56. () [↑](#footnote-ref-260)
261. نفسه: 2/57. () [↑](#footnote-ref-261)
262. نفسه: 2/57. () [↑](#footnote-ref-262)
263. نفسه: 2/58. () [↑](#footnote-ref-263)
264. منح الجليل 2/59. () [↑](#footnote-ref-264)
265. نفسه 2/61. () [↑](#footnote-ref-265)
266. نفسه: 2/60. () [↑](#footnote-ref-266)
267. نفسه: 2/61. ـ() [↑](#footnote-ref-267)
268. نفسه: 2/74. () [↑](#footnote-ref-268)
269. نفسه: 2/76. () [↑](#footnote-ref-269)
270. نفسه: 2 /76. () [↑](#footnote-ref-270)
271. نفسه 2/80. () [↑](#footnote-ref-271)
272. نفسه: 2/82. () [↑](#footnote-ref-272)
273. نفسه 2 /91. () [↑](#footnote-ref-273)
274. نفسه: 2/94. () [↑](#footnote-ref-274)
275. نفسه: 2/94. ـ() [↑](#footnote-ref-275)
276. () منح الجليل2/94. [↑](#footnote-ref-276)
277. نفسه 2/98. () [↑](#footnote-ref-277)
278. نفسه: 2/98. () [↑](#footnote-ref-278)
279. نفسه: 2/99. () [↑](#footnote-ref-279)
280. نفسه: 2/102. () [↑](#footnote-ref-280)
281. نفسه: 2/104. () [↑](#footnote-ref-281)
282. نفسه: 2/104. () [↑](#footnote-ref-282)
283. نفسه: 2/104. () [↑](#footnote-ref-283)
284. نفسه: 2/111. () [↑](#footnote-ref-284)
285. نفسه: 2/112. () [↑](#footnote-ref-285)
286. نفسه: 2/114. () [↑](#footnote-ref-286)
287. نفسه: 2 /127. () [↑](#footnote-ref-287)
288. نفسه: 2/129. () [↑](#footnote-ref-288)
289. () نفسه: 2/130. [↑](#footnote-ref-289)
290. نفسه: 2/148. () [↑](#footnote-ref-290)
291. نفسه: 2/150. () [↑](#footnote-ref-291)
292. منح الجليل 2/153. () [↑](#footnote-ref-292)
293. نفسه 2/156. () [↑](#footnote-ref-293)
294. نفسه: 2/162. () [↑](#footnote-ref-294)
295. نفسه: 2/163. () [↑](#footnote-ref-295)
296. نفسه: 2/166. () [↑](#footnote-ref-296)
297. نفسه: 2/179. () [↑](#footnote-ref-297)
298. نفسه: 2/125. () [↑](#footnote-ref-298)
299. نفسه: 2/182. () [↑](#footnote-ref-299)
300. نفسه: 2/182. () [↑](#footnote-ref-300)
301. نفسه: 2/183. () [↑](#footnote-ref-301)
302. نفسه: 2/185. () [↑](#footnote-ref-302)
303. نفسه: 2/186. () [↑](#footnote-ref-303)
304. نفسه: 2/187. () [↑](#footnote-ref-304)
305. نفسه: 2/190. () [↑](#footnote-ref-305)
306. نفسه: 2/199. () [↑](#footnote-ref-306)
307. منح الجليل: 2 /201. () [↑](#footnote-ref-307)
308. نفسه 2/204. () [↑](#footnote-ref-308)
309. نفسه: 2/201. () [↑](#footnote-ref-309)
310. ()- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري:1/296-303-304، رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، ص:380. [↑](#footnote-ref-310)
311. () - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي،ص:665-666. [↑](#footnote-ref-311)
312. () - معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: 2/91. [↑](#footnote-ref-312)
313. () - كتاب الحدود في الأصول لأبي الوليد سليمان بن خلف التجيبي القرطبي المالكي الأندلسي الباجي ص:37 أحد الأئمة الأعلام، ينظر ترجمته في الديباج المذهب ص:130 وهدية العارفين 1/397. [↑](#footnote-ref-313)
314. () - معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية لمحمود عبد الرحمان عبد المنعم: 1/576. و ينظر تلخيص الأصول لحافظ ثناء الله الزاهدي ص:29.

     الحكم عند الأصوليين: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخير، ينظر الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي ص:371. [↑](#footnote-ref-314)
315. ()- القواعد والضوابط الفقهية من كتاب أصول الفتيا لابن حارث الخشني ص:241 ق:25 وينظر نظرية التقعيد الفقهي لمحمد الروكي، ص: 442، والقواعد والضوابط عند ابن دقيق العيد ص:233. [↑](#footnote-ref-315)
316. () منح الجليل 1/140. [↑](#footnote-ref-316)
317. () ـإ يضاح المسالك إلى قوعد الإمام أبي عبد الله مالك لأحمد بن يحيى الونشريسي ص: 68. [↑](#footnote-ref-317)
318. () المنثور في القواعد لبدر الدين الزركشي، 3/114؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لجلال الدين عبد الله بن شاس، 2/392. [↑](#footnote-ref-318)
319. ()- القواعد لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد للمقري، 313 قاعدة 88. [↑](#footnote-ref-319)
320. ()- إيضاح المسالك للونشريسي،ص: 68 قاعدة 10. [↑](#footnote-ref-320)
321. ()- إعداد المهج للاستفادة من المنهج في قواعد الفقه المالكي لأحمد بن أحمد الجكني للشنقيطي،ص: 42. [↑](#footnote-ref-321)
322. () شرح اليواقيت الثمينة فيما انتمى لعالم المدينة في القواعد والنظائر والفوائد الفقهية لأبي عبد الله محمد بن أبي القاسم السجلماسي ص:246 [↑](#footnote-ref-322)
323. () - ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 4/1731-1732. وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني: 5/117-118. [↑](#footnote-ref-323)
324. () قال ابن دقيق العيد ـرحمه الله ـ:"والصنو:المثل وأصله في النخل أن يجمع النخلتين أصل واحد"إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للإمام تقي الدين بن دقيق العيد2/194. [↑](#footnote-ref-324)
325. () - أخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب: في تقديم الزكاة ومنعها، رقم: 2324.  الترمذي في سننه باب مناقب العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه رقم:370. [↑](#footnote-ref-325)
326. () هو عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي سراج الدين أبو حفص النحوي المعروف بابن الملقن من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال أصله من وادي آش بالأندلس ومولده ووفاته بالقاهرة توفي سنة 704ه ينظر الأعلام للزركلي 5/57. [↑](#footnote-ref-326)
327. () - الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لأبي حفص عمر بن علي بن مسعود الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن: 5/93. وينظر القواعد والضوابط عند ابن دقيق العيد ص:237. [↑](#footnote-ref-327)
328. () - إعداد المهج الشنقطي، ص: 42. وينظر تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية من خلال إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك للصادق الغرياني ص:76. [↑](#footnote-ref-328)
329. () - نفسه، ص: 42. [↑](#footnote-ref-329)
330. () أخرجه البخاري الحديث رقم: 1. وأبو داود في سننه باب فيما عني به الطلاق،رقم:2201. [↑](#footnote-ref-330)
331. () الإسعاف بالطلب ص:42 نقلا عن تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية للغرياني ص:76. [↑](#footnote-ref-331)
332. () - إيضاح المسالك للونشريسي ص:72وينظرنظرية التقعيد الفقهي للروكي، ص: 447. [↑](#footnote-ref-332)
333. () - إيضاح المسالك للونشريسي، ص: 170، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني: 1/19-20. [↑](#footnote-ref-333)
334. () - ينظر: الأم لمحمد بن إدريس الشافعي: 2/37. [↑](#footnote-ref-334)
335. () - إيضاح المسالك للونشريسي، ص: 68. [↑](#footnote-ref-335)
336. () - الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي أبي محمد عبد الوهاب، بن علي بن نصر البغدادي المالكي 1/167، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي 1/266، القوانين الفقهية لابن جزي، ص: 99. [↑](#footnote-ref-336)
337. () - أخرجه ابن ماجة في سننه: كتاب الزكاة،، باب من استفاد مالا، رقم: 1792، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الزكاة، باب لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رقم: 7524. [↑](#footnote-ref-337)
338. () - الإشراف للقاضي عبد الوهاب، البغدادي 1/146. [↑](#footnote-ref-338)
339. () القواعد للمقري ص:313. وينظر المنثور في القواعد للزركشي 3/144. [↑](#footnote-ref-339)
340. () تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية للصادق الغرياني ص:76. وينظر القواعد للمقري ص:313. [↑](#footnote-ref-340)
341. () - إيضاح المسالك للونشريسي ص:69. [↑](#footnote-ref-341)
342. () ورد عند الدسوقي أن الزمن اليسير يختلف باختلاف مدة الخيار فكلما كانت مدة الخيار أطول كان الزمن أطول، وكلما كانت مدة الخيار أقصر كان الزمن أقصر. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير3/929. [↑](#footnote-ref-342)
343. () عبد السلام أبو سعيد بن حبيب التنوخي سحنون لقب له وسمي باسم حديد لحدته في المسائل توفي سنة260 هـ. ينظر الديباج المذهب 1/96. و الوافي بالوفيات 6/157. [↑](#footnote-ref-343)
344. () - المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي، 4/198. [↑](#footnote-ref-344)
345. () حاشية الدسوقي على الشرح الكبير2/325. [↑](#footnote-ref-345)
346. () تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية للغرياني ص:82. [↑](#footnote-ref-346)
347. () لسان العرب لابن منظور باب العين33 /2843 [↑](#footnote-ref-347)
348. () كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ص:1222. [↑](#footnote-ref-348)
349. () ينظر إيضاح المسالك ص:137. وشرح المنهج المنتخب للمنجورص:110. و قال الناظم: وهل المعدوم بشرع ما عدم بالحس خلاف رسما. ينظر قواعد الفقه المالكي ليحيى الولاتي ص:17. [↑](#footnote-ref-349)
350. () تطبيقات قواعد الفقه للغرياني ص:39. [↑](#footnote-ref-350)
351. () نظرية التقعيد الفقهي للروكي ص: 453. [↑](#footnote-ref-351)
352. () منح الجليل 1/70. [↑](#footnote-ref-352)
353. () منح الجليل 1/73. [↑](#footnote-ref-353)
354. () نفسه 1/209. وينظر المصدر نفسه1/205،1/216، 2/203. [↑](#footnote-ref-354)
355. () قواعد المقري ص:333. وينظر الفروق للقرافي 2/514. [↑](#footnote-ref-355)
356. () القواعد وتطبيقاها في المذاهب الأربعة لمحمد مصطفى الزحيلي ص:871. [↑](#footnote-ref-356)
357. () ـإيضاح المسالك ص:137. [↑](#footnote-ref-357)
358. () شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب لأحمد بن علي المنجور، ص:110. [↑](#footnote-ref-358)
359. () ـ تطبيقات قواعد الفقه للغرياني ص:39. [↑](#footnote-ref-359)
360. () فاطر:20. [↑](#footnote-ref-360)
361. () أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الآذان باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ص:187. [↑](#footnote-ref-361)
362. () ـ تطبيقات قواعد الفقه للغرياني ص:41. وينظر الدليل الماهر الناصح شرح نظم المجاز الواضح على قواعد المذهب الراجح لمحمد يحيى الولاتي. [↑](#footnote-ref-362)
363. () ـ تطبيقات قواعد الفقه للغرياني:41. وينظر إيضاح المسالك ص:55. وقواعد الفقه المالكي ليحيى الولاتي ص:17. [↑](#footnote-ref-363)
364. () أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري الجعدي أبو عمر فقيه الديار المصرية في عصره كان صاحب الأمام الشافعي توفي سنة 204 هـ. ينظر الأعلام للزركلي 1/333. والديباج المذهب: 1/35. [↑](#footnote-ref-364)
365. () حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1/162. و ينظر إيضاح المسالك ص:55. وتطبيقات قواعد الفقه للغرياني ص:40. [↑](#footnote-ref-365)
366. إيضاح المسالك ص:55. وينظر القواعد للمقري ص:333. () [↑](#footnote-ref-366)
367. () الأول لابن القاسم أنه يبر حملا للفظ على مدلوله اللغوي، وهو قول ابن الماجشون "عبد الملك بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، توفي سنة212هـ. ينظرالديباج المدهب ص:153 ومعجم المؤلفين 6/174". والثاني أنه يبر حملا له على المدلول الشرعي ينظر حاشية الدسوقي2 /106. [↑](#footnote-ref-367)
368. () شرح المنهج المنتخب ص:114. وينظر مواهب الجليل 3/314. وتطبيقات قواعد الفقه للغرياني ص:40. [↑](#footnote-ref-368)
369. () - تطبيقات قواعد الفقه للغرياني ص:41. [↑](#footnote-ref-369)
370. () لسان العرب مادة رخص:3/1616. [↑](#footnote-ref-370)
371. () تلخيص الأصول لحافظ ثناء الله الزاهدي ص:29. [↑](#footnote-ref-371)
372. () معجم أصول الفقه، ص: 139، وينظر تلخيص الأصول للزاهدي ص: 29، التعريفات للجرجاني باب الراء: ص:49. [↑](#footnote-ref-372)
373. () لسان العرب: مادة عصا: 4/2981. [↑](#footnote-ref-373)
374. () التعريفات للجرجاني ص:127. [↑](#footnote-ref-374)
375. () الكشاف للتهانوي مادة الزلة: 1/908. [↑](#footnote-ref-375)
376. () ـ موجبات التخفيف كثيرة منها: السفر والمرض والاكراه والخطأ والنسيان والجهل والاضطرار. [↑](#footnote-ref-376)
377. () قال الزركشي: "ومعنى قول الأئمة الرخص لا تناط بالمعاصي أن فعل الرخصة متى توقف على فعل شيء نظر في ذلك الشيء فإن كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع عن فعل المعصية وإلا فلا". المنثور للزركشي 2/169. [↑](#footnote-ref-377)
378. () موسوعة القواعد الفقهية لمحمد صدقي بن أحمد البورنو ص:302. وينظر القواعد الفقهية من كتاب الدخيرة للقرافي ص: 209. قواعد الفقه الاسلامي للروكي:ص:211. والقواعد للمقري ص:338. [↑](#footnote-ref-378)
379. () الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي: 1/462. [↑](#footnote-ref-379)
380. () منح الجليل 2/ 203. [↑](#footnote-ref-380)
381. () المصدر نفسه: 1/ 70. [↑](#footnote-ref-381)
382. () الاسعاف بالطلب ص52. نقلا عن تطبيقات قواعد الفقه للغرياني ص63. [↑](#footnote-ref-382)
383. () إيضاح المسالك للونشريسي ص 65. الفروق للقرافي 2/452. [↑](#footnote-ref-383)
384. () قواعد المقري ص338. [↑](#footnote-ref-384)
385. () المنثور للزركشي 2/169 وينظر الاشباه والنظائر لابن السبكي ص:1/135 والاشباه والنظائر للسيوطي ص: 138. [↑](#footnote-ref-385)
386. () شرح اليواقيت الثمينة ص:218. [↑](#footnote-ref-386)
387. () أخرجه ابن حبان في صحيحه باب ما جاء في الطاعة وثوابها رقم:354. قال الأرنؤوط: إسناده صحيح. وابن خزيمة في صحيحه باب استحباب الفطر في السفر في رمضان رقم:2027. [↑](#footnote-ref-387)
388. () هو أحمد بن عبد الرحمان بن سليمان الصويان أحمد بن حنبل أحد الأئمة الأعلام أحاط بالمجد من جميع أطرافه فهو عند المحدثين إمامهم وعند الفقهاء سيدهم وعند الحفاظ أميرهم. . . توفي سنة241هـ. شذرات الذهب 2/190. و معجم المؤلفين 1/12. [↑](#footnote-ref-388)
389. () الأشباه والنظائر للسيوطي ص:139. وينظر منح الجليل 1/70. و إيضاح المسالك للونشريسي ص/65. وتطبيقات قواعد الفقه للغرياني ص/64. وينظر المنثور في القواعد للزركشي 1/167. والقواعد للمقري ص:333. [↑](#footnote-ref-389)
390. () تطبيقات قواعد الفقه للغرياني ص:64. و شرح المنهج المنتخب للمنجور ص:180. [↑](#footnote-ref-390)
391. () الذخيرة للقرافي 1/322. الفروق للقرافي 2/452. [↑](#footnote-ref-391)
392. () تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية، ص: 65. [↑](#footnote-ref-392)
393. () ينظر: المنثور في القواعد الفقهية، للزركشي 2/167، والأصول والضوابط لأبي زكرياء النووي ص:44. [↑](#footnote-ref-393)
394. () إيضاح القواعد الفقهية لطلاب المدرسة الصولتية لعبد الله بن سعيد بن محمد عبادي اللحجي ص: 62. [↑](#footnote-ref-394)
395. () المنثور في القواعد الفقهية، 2/168. والأصول والضوابط للنووي ص:44. [↑](#footnote-ref-395)
396. () موسوعة القواعد الفقهية للبورنو،4/402. [↑](#footnote-ref-396)
397. () الأصول والضوابط للنووي ص/44. [↑](#footnote-ref-397)
398. () نفسه: ص:44. [↑](#footnote-ref-398)
399. () نفسه ص:44. و ينظر المنثور في القواعد للزركشي 2/167. [↑](#footnote-ref-399)
400. () المنثور في القواعد الفقهية، 2/169. [↑](#footnote-ref-400)
401. () هو أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس الأنصاري القرطبي فقيه مالكي من رجال الحديث يعرف بابن المزين. كان مدرسا بالأسكندرية وتوفي بها سنة 656 ه من كتبه "المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم". الديباج المذهب 1/198. [↑](#footnote-ref-401)
402. () قواعد الفقه الإسلامي من خلال الإشراف للروكي ص:213. [↑](#footnote-ref-402)
403. () قواعد الفقه الاسلامي للروكي ص:213. [↑](#footnote-ref-403)
404. () لسان العرب، باب النون ص:4382. [↑](#footnote-ref-404)
405. () التعريفات باب النون ص:258. [↑](#footnote-ref-405)
406. () لسان العرب باب الحاء ص:952. [↑](#footnote-ref-406)
407. () القاموس المحيط للفيروزبادي ص:1415. [↑](#footnote-ref-407)
408. () التعريفات للجرجاني باب الحاء ص: 97. [↑](#footnote-ref-408)
409. () تطبيقات قواعد الفقه من خلال البهجة في شرح التحفة للغرياني ص:317. [↑](#footnote-ref-409)
410. () هو شهاب الدين أبو العباس بن أحمد بن إدريس القرافي المشهور بالقرافي الصنهاجي المصري الإمام الحافظ وحيد عصره وفريد دهره توفي سنة. (684هـ) ينظر شجرة النور الزكية 1/188. والديباج المذهب 1/129. [↑](#footnote-ref-410)
411. () الفروق للقرافي 4/104، الفرق 239. [↑](#footnote-ref-411)
412. () منح الجليل 1/58. [↑](#footnote-ref-412)
413. () منح الجليل 1/84. وينظر المصدر نفسه 1/82. [↑](#footnote-ref-413)
414. () تطبيقات قواعد الفقه من خلال البهجة في شرح التحفة للغريني ص:307. [↑](#footnote-ref-414)
415. () عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد أبو طريق الطائي كان سيدا شريفا في قومه خطيبا، توفي سنة 67هـ. ينظر الأعلام للزركلي 4/220. [↑](#footnote-ref-415)
416. () أخرجه البخاري في كتاب الصيد والذبائح باب إذا أكل الكلب رقم:5483. ومسلم في كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة. [↑](#footnote-ref-416)
417. () شرح القواعد الفقهية لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا ص: 237. والقواعد والضوابط الفقهية لابن دقيق العيد ص:226. [↑](#footnote-ref-417)
418. () موسوعة القواعد الفقهية للبورنو 11/1165. و ينظر المنثور للزركشي3/243 [↑](#footnote-ref-418)
419. () منح الجليل 1/84. [↑](#footnote-ref-419)
420. () القواعد والضوابط الفقهية لابن دقيق العيد ص:229. وينظر شرح اليواقيت الثمينة ص:176. [↑](#footnote-ref-420)
421. () القواعد الكبرى وما تفرع عنها لصالح بن غانم للسدلان ص:402. [↑](#footnote-ref-421)
422. () تطبيقات قواعد الفقه من خلال إيضاح المسالك للونشريسي ص:331. [↑](#footnote-ref-422)
423. () المنثور للزركشي 3/243. و ينظر القواعد والضوابط لابن دقيق ص:228. [↑](#footnote-ref-423)
424. () الفروق للقرافي 3/202. وفي حديث أنس ابن مالك رضي الله عنه، أنه سئل أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه؟ قال:نعم. أخرجه البخاري كتاب الصلاة باب الصلاة في النعال، حديث:379. ومسلم كتاب المساجد صلاة باب جواز الصلاة في النعلين حديث:555. [↑](#footnote-ref-424)
425. () الفروق للقرافي ص:1262 الفرق 239. وينظر شرح المنهج المنتخب للمنجور ص:594. [↑](#footnote-ref-425)
426. () تطبيقات قواعد الفقه من خلال إيضاح المسالك ص:332. [↑](#footnote-ref-426)
427. () شرح المنهج المنتخب ص:594. وينظر تطبيقات قواعد الفقه من خلال إيضاح المسالك ص:333. [↑](#footnote-ref-427)
428. () تطبيقات قواعد الفقه للغرياني ص:334. وينظر شرح اليواقيت الثمينة ص:174. [↑](#footnote-ref-428)
429. () نفسه 1/59. [↑](#footnote-ref-429)
430. ()- لسان العرب: مادة أصل، 11 /16. [↑](#footnote-ref-430)
431. () الكشاف للتهانوي: 165. [↑](#footnote-ref-431)
432. ()- ينظر: الابهاج في شرح المنهاج لعلي عبد الكافي السبكي، 1/20، شرح الكوكب المنير لمحمد بن أحمد بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، 3/102. [↑](#footnote-ref-432)
433. ()- ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين القرافي، 1/156-157و الإبهاح في شرح المنهاج للسبكي،1/22؛ وشرح الكوكب المنير لابن النجار، 1/29و الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، ص: 122. [↑](#footnote-ref-433)
434. الممتع في القواعد الفقهية لمحمد بن ماجد الدوسري ص:124. () [↑](#footnote-ref-434)
435. () الاستصحاب لغة: الملازمة وعدم المفارقة، اللسان مادة صحب،ص:2401 واصطلاحا: بقاء الأمر على ما كان ما لم يوجد ما يغيره. ينظر إرشاد الفحول للشوكاني 2/680. وقال ابن القيم رحمه الله ـ:"استدامة إثبات ما كان ثابتا أو نفي ما كان منفيا". إعلام الموقعين 1/387. [↑](#footnote-ref-435)
436. () الوجيز في إيضاح القواعد الكلية للبورنو ص:173. [↑](#footnote-ref-436)
437. () منح الجليل 1/59. [↑](#footnote-ref-437)
438. () الإسعاف بالطلب نقلا عن التطبيقات للغرياني ص:305. [↑](#footnote-ref-438)
439. () شرح المنهج المنتخب ص:489. [↑](#footnote-ref-439)
440. () الأشباه والنظائر للسيوطي ص:251. والأشباه والنظائر لابن نجيم ص:75. [↑](#footnote-ref-440)
441. () شرح القواعد الفقهية للزرقا ص:88. وتطبيقات قواعد الفقه من خلا إيضاح المسالك للغرياني ص:306. وينظر الوجيز في إيضاح. القواعد للبورنو ص: 177. [↑](#footnote-ref-441)
442. () أخرجه البخاري في الذبائح والصيد باب إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة حديث:5484. ومسلم في الصيد والذبلئح باب الصيد بالكلاب المعلمة رقم 1229. [↑](#footnote-ref-442)
443. () أخرجه البخاري في الذبائح والصيد باب إذا وجد مع الصيد كلبا آخرحديث:5486. ومسلم حديث سبق تخريجه. [↑](#footnote-ref-443)
444. () لقواعد من إعلام الموقعين لابن القيم 1/279. [↑](#footnote-ref-444)
445. () الوجيز في إيضاح القواعد للبورنو ص:178. و ينظر منح الجليل 1/59. القواعد من إعلام الموقعين ص:279. [↑](#footnote-ref-445)
446. () شرح القواعد الفقهية لأحمد بن محمد الزرقا:91. القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ص:61. القواعد من إعلام الموقعين ص:278. [↑](#footnote-ref-446)
447. () القواعد الكلية للبورنو ص:18. [↑](#footnote-ref-447)
448. () القواعد بين الأصالة والتوجيه ص:61. والقواعد من إعلام الموقعين ص:282ـ283. [↑](#footnote-ref-448)
449. () شرح القواعد الفقهية للزرقا ص: 89. و تطبيقات قواعد الفقه من خلال إيضاح المسالك للغرياني:ص:307. وشرح المنهج المنتخب ص:489. [↑](#footnote-ref-449)
450. () شرح القواعد الفقهية للزرقا ص:93. [↑](#footnote-ref-450)
451. () منح الجليل. [↑](#footnote-ref-451)
452. ()- نفسه 228. [↑](#footnote-ref-452)
453. () 14/52. وينظر تاج العروس للزبيدي 16/534. و المصباح المنير للفيومي 2/154. [↑](#footnote-ref-453)
454. () الكشاف للتهانوي ص:1735. وينظر معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية لمحمود عبد الرحمان عبد المنعم 3/394. [↑](#footnote-ref-454)
455. ()- الصحاح للجوهري، 3/873. [↑](#footnote-ref-455)
456. ()- المصباح المنير للفيومي، 2/419. [↑](#footnote-ref-456)
457. ()- تاج العروس للزبيدي، 10/247. الصحاح للجوهري، 6/2433. [↑](#footnote-ref-457)
458. ()- تاج العروس للزبيدي، 10/248، لسان العرب لابن منظور، 15/75. [↑](#footnote-ref-458)
459. ()- الموافقات للشاطبي، 1/162. [↑](#footnote-ref-459)
460. ()- قواعد الفقه الإسلامي للروكي، ص:206. [↑](#footnote-ref-460)
461. ()- الفروق للقرافي، 2/260. [↑](#footnote-ref-461)
462. ()- ينظر" موسوعة القواعد الفقهية للندوي، ص:428. [↑](#footnote-ref-462)
463. () منح الجليل 1/36. وينظر مواهب الجليل 1/228. [↑](#footnote-ref-463)
464. ()- أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة باب سؤر الهرة، رقم 75، والنسائي في سننه الصغرى في كتاب الطهارة باب سؤر الهرة، رقم 68، والدارمي في كتاب الطهارة باب الهرة إذا ولغت في الإناء، رقم 736، وابن حبان في كتاب الطهارة باب الاسار، رقم الحديث 1299. [↑](#footnote-ref-464)
465. ()- ينظر: شرح الخرشي على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي،1/87. [↑](#footnote-ref-465)
466. () ينظر:حاشية الدسوقي، 1/73، بدائع الصنائع للكساني،1/80، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم، 1/228-229. [↑](#footnote-ref-466)
467. ()- ينظر شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيراسي المعروف بابن الهمام: 1/196. [↑](#footnote-ref-467)
468. ()- ينظر: بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للدردير، 1/192؛ حاشية الدسوقي، 1/214. [↑](#footnote-ref-468)
469. ()- ينظر مجموعة الفتاوى لتقي الدين أحمد بن تيمية، 21/482، شرح الخرشي على مختصر خليل، 1/108. [↑](#footnote-ref-469)
470. ()- المبسوط للسرخسي، 1/62. منح الجليل 1/36. [↑](#footnote-ref-470)
471. ()- شرح الخرشي على مختصر خليل، 1/108. [↑](#footnote-ref-471)
472. ()- قواعد الفقه الإسلامي للروكي، ص:206. [↑](#footnote-ref-472)
473. () - نفسه: ص: 206. [↑](#footnote-ref-473)
474. () منح الجليل 2/206. [↑](#footnote-ref-474)
475. () المجموع شرح المهذب للشيرازي لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، 9/258. [↑](#footnote-ref-475)
476. () ـ لسان العرب باب الراء: 3/1553. وينظر مقاييس اللغة لابن فارس: 2/474. [↑](#footnote-ref-476)
477. () شرح حدود ابن عرفة لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، ص:141-242. [↑](#footnote-ref-477)
478. () مقاييس اللغة لابن فارس، 2/121. [↑](#footnote-ref-478)
479. () معجم المصطلحات لمحمود عبد المنعم: 1/603. [↑](#footnote-ref-479)
480. () نفسه، 1/603، الكليات للكفوي، ص:374. [↑](#footnote-ref-480)
481. () المغني لابن قدامة 2/490. [↑](#footnote-ref-481)
482. () السائمة: الراعية من الماشية، يقال: سامت الماشية سوما اي رعت بنفسها وجمعها سوائم. انظر المصباح المنير للفيومي كتاب السين 1/297. [↑](#footnote-ref-482)
483. () حاشية الدسوقي 1/462. القواعد والضوابط من كتاب الزكاة والصوم والحج لابن تيمية ص:320. المغني لابن قدامى 2/496. [↑](#footnote-ref-483)
484. () منح الجليل 2/8ـ10. وينظر مواهب الجليل 3/154. [↑](#footnote-ref-484)
485. () الفروق للقرافي 2/647. الشرح الممتع على زاد المستنقع لمحمد بن صالح العثيمين 6/19. [↑](#footnote-ref-485)
486. () الموطأ باب ما جاء فيما يعتمد من السخل في الصدقة رقم 1043. [↑](#footnote-ref-486)
487. () القواعد والضوابط من كتاب الزكاة لابن تيمية ص:320. [↑](#footnote-ref-487)
488. () ينظر: تهذيب الفروق لمحمد علي بن الحسين المالكي، 2/199. [↑](#footnote-ref-488)
489. () ينظر: المغني لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي: 2/497. [↑](#footnote-ref-489)
490. () المدونة الكبرى 1/210 وينظر الفروق للقرافي 2/649. مجموع الفتاوى لابن تيمتة 25/12. وينظر القواعد والضوابط من كتاب الزكاة لابن تيمية ص:320. . [↑](#footnote-ref-490)
491. () التاج والإكليل لأبي عبد الله المواق المالكي، 3/154. [↑](#footnote-ref-491)
492. () القواعد والضوابط من كتاب الزكاة لابن تيمية ص:320. [↑](#footnote-ref-492)
493. () المرجع السابق ص320. [↑](#footnote-ref-493)
494. () لسان العرب لابن منظور: 7/170. [↑](#footnote-ref-494)
495. () التعريفات للجرجاني باب الشين: ص:134.

     الشك ضرب من الجهل وأخص منه، لأن الجهل قد يكون عدم العلم بالنقيضين رأسا، فكل شك جهل ولا عكس [↑](#footnote-ref-495)
496. () الكليات للكفوي 526. وينظر الكشاف للتهانوي 1/1039. [↑](#footnote-ref-496)
497. () أخرجه باب تفسير الشبهات رقم:2051. والنسائي في سننه باب الحث على ترك الشبهات رقم:5711. والدارمي في سننه باب دع ما يريبك إلى ما لا يريبك رقم: 2532. [↑](#footnote-ref-497)
498. () إيضاح المسالك للونشريسي ص:197. تطبيقات قواعد الفقه من خلال إيضاح المسالك للغرياني ص:98. [↑](#footnote-ref-498)
499. () تطبيقات قواعد الفقه من خلال إيضاح المسالك للغرياني ص:99. [↑](#footnote-ref-499)
500. () المنثور للزركشي 2/273. وينظر المنتقى شرح موطأ مالك لأبي الوليد الباجي 1/177. [↑](#footnote-ref-500)
501. () ينظر منح الجليل 1/143 إلى 159. [↑](#footnote-ref-501)
502. () أخرجه مسلم باب السهو في الصلاة والسجود له رقم: 1300. [↑](#footnote-ref-502)
503. () تطبيقات قواعد الفقه من خلال إيضاح المسالك للغرياني ص:99. [↑](#footnote-ref-503)
504. () أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه 2/319. والطحاوي في مشكل الأثر باب بيان مشكل ما روي عن عمر رضي الله عنه 13/58. [↑](#footnote-ref-504)
505. () منح الجليل 1/144. والقواعد للمقري 1/279. والمدونة لسحنون 1/136. [↑](#footnote-ref-505)
506. () تطبيقات قواعد الفقه من خلال إيضاح المسالك للغرياني ص:101. وينظر شرح اليواقيت الثمينة ص:273. وشرح المنهج المنتخب ص: 427. [↑](#footnote-ref-506)
507. () المصدر نفسه. وينظر المنثور للزركشي 2/270. وشرح المنهج المنتخب ص:427. والفروق للقرافي 1/464. [↑](#footnote-ref-507)
508. () منح الجليل 1/145. و ينظر تطبيقات قواعد الفقه من خلال إيضاح المسالك للغرياني ص:102. [↑](#footnote-ref-508)
509. () شرح المنهج المنتخب للمنجور ص:430. وينظر تطبيقات قواعد الفقه من خلال إيضاح المسالك للغرياني ص:103. [↑](#footnote-ref-509)
510. () التطبيقات للغرياني ص:103. شرح اليواقيت الثمينة 273. [↑](#footnote-ref-510)
511. () المصدر نفسه. ص:104. [↑](#footnote-ref-511)
512. () ـ منح الجليل 1/141. والتطبيقات للغرياني ص:106. و الفروق للقرافي1/462. [↑](#footnote-ref-512)
513. () الروق للقرافي ص:607. الفرق 97. [↑](#footnote-ref-513)
514. () مقاييس اللغة باب الذال: 1/1510. [↑](#footnote-ref-514)
515. () لسان العرب كتاب الذال: 2/357. [↑](#footnote-ref-515)
516. () هو مجرى النفس. [↑](#footnote-ref-516)
517. () هو مجرى الطعام والشراب. [↑](#footnote-ref-517)
518. () هما عرقان عظيمان في جانبي العنق بينهما الحلقوم والمريء. [↑](#footnote-ref-518)
519. () الموسوعة الفقهية 21/173. [↑](#footnote-ref-519)
520. () ـالفروق للقرافي 2/470. وينظر القواعد والضوابط من أصول الفتيا لابن حارث الخشني ص:384. [↑](#footnote-ref-520)
521. () منح الجليل 2/201. [↑](#footnote-ref-521)
522. () أخرجه أبو داود في سننه باب ما جاء في ذكاة الجنين رقم: 2829. وابن ماجة في سننه باب ذكاة الجنين ذكاة أمه رقم:3199. قال الألباني صحيح. [↑](#footnote-ref-522)
523. () ذكر القرافي في الفروق أن هذا الحديث روي بالرفع في الذكاة الثانية وبالنصب، فتمسك المالكية والشافعية برواية الرفع على استغناء الجنين. [↑](#footnote-ref-523)
524. () القواعد والضوابط من أصول الفتيا للخشني ص:384. وينظر القواعد القهية بين الاصالة والتوجيه ص: 130. [↑](#footnote-ref-524)
525. () شرح السنة للإمام البغوي 11/228. [↑](#footnote-ref-525)
526. () منح الجليل 2/201. وينظرالقواعد والضوابط من أصول الفتيا للخشني ص:385. [↑](#footnote-ref-526)
527. () منح الجليل 2/201. [↑](#footnote-ref-527)
528. () منح الجليل 2/201. [↑](#footnote-ref-528)
529. نفسه 1/138. () [↑](#footnote-ref-529)
530. نفسه 1/14() [↑](#footnote-ref-530)
531. نفسه 1/114() [↑](#footnote-ref-531)
532. نفسه 1/118() [↑](#footnote-ref-532)
533. نفسه 1/116() [↑](#footnote-ref-533)
534. نفسه 1/162() [↑](#footnote-ref-534)
535. نفسه 1/204() [↑](#footnote-ref-535)
536. نفسه 1/204() [↑](#footnote-ref-536)
537. نفسه 1/150() [↑](#footnote-ref-537)
538. نفسه1/66. () [↑](#footnote-ref-538)
539. منح الجليل 1/88. () [↑](#footnote-ref-539)
540. نفسه 1/70. () [↑](#footnote-ref-540)
541. نفسه 1/39. () [↑](#footnote-ref-541)
542. نفسه 1/46. () [↑](#footnote-ref-542)
543. نفسه 1/95. () [↑](#footnote-ref-543)
544. نفسه 1/235. () [↑](#footnote-ref-544)
545. ـنفسه2/53. () [↑](#footnote-ref-545)
546. نفسه 1/248. () [↑](#footnote-ref-546)
547. نفسه 2/157. () [↑](#footnote-ref-547)
548. نفسه 1/96() [↑](#footnote-ref-548)
549. نفسه 1/127() [↑](#footnote-ref-549)
550. منح الجليل 2/70. () [↑](#footnote-ref-550)
551. نفسه 1/141. () [↑](#footnote-ref-551)